



مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة

وتطوير نموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير

To What Extent Do Jordanian Shareholding
Companies Commit to Issuing Sustainability Report,
And How to Develop a Model for This Report
According to the Global Reporting Initiative Principles

إعداد الطالبة

عشتار قسطنطين ايشو قليتا

الرقم الجامعي

(401110011)

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة - كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول / 2013 - 2014

بـ

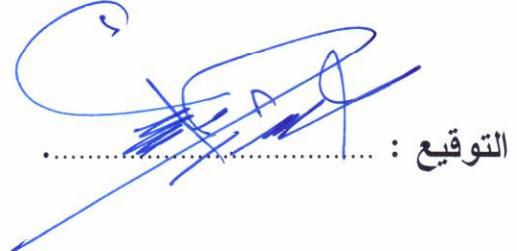
محمي تفويض بهبه

انا / عشتار قسطنطين قليتا، أفرض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : عشتار قسطنطين قليتا.

التاريخ : 20 كانون الثاني 2014.

..... التوقيع :



حومي قرار لجنة المناقشة بهم بيه

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة، وتطوير نموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير".

وأُجيزت بتاريخ : 2014 / 01 / 20 .

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة :

-  رئيساً ومسرفاً - الاستاذ الدكتور محمد مطر
-  عضواً داخلياً - الاستاذ الدكتور عبدالناصر نور
-  عضواً خارجياً - الاستاذ الدكتور يوسف سعادة

مُحَمَّدٌ شَكْرٌ وَتَقْدِيرٌ بِهِيهِ

أشكر الله وأحمده على نعمة إتمام هذا الجهد المتواضع

وأخص بكل الشكر والتقدير والاحترام حضرة الفاضل

الاستاذ الدكتور محمد مطر

الذي لم يدخل علي بالوقت والنصح والارشاد والتوجيه بكل أمانة ومصداقية لا مثيل لهما كي
يخرج هذا العمل بصورته النهاية بفضل الله تعالى.

وكل الشكر والتقدير لاعضاء لجنة المناقشة الكرام لما منحوني من وقت لقراءة رسالتي
المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لكافه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الأعمال، وأخص بالذكر
الدكتور عبدالله الدعايس لكل ما قدمه لي من دعم وتشجيع

والدكتور مُضر عبد اللطيف، لما ابداه من تعاون

وشكر خاص لعميد كلية الاعمال

الاستاذ الدكتور عبد الناصر نور

على تعاونه ورقى تعامله

وانتهز هذه الفرصة لأتقدم بشكر خاص جداً

للاستاذ الدكتور غازي خليفة

كما وأتوجه بشكري وتقديري لجامعة الشرق الأوسط ولكافه الاداريين والعاملين في الجامعة
لحُسن وطيب تعاملهم.

وجزيل الشكر لأخي بانيال وعائلته الكريمة على كل ما يقدموه لي من حب وتشجيع

ولا أنسى بالشكر

زميلي في العمل،، فراس الاحمد

وزملاء الدراسة ،، محمود كعبي، عمر تركي، أحمد العرمومطي، أيمن مصاروة

وكل من ساهم في اتمام هذه الدراسة ...

مُحَمَّدٌ إِهْدَاءٌ بِهِ يَهِيَّهُ

الى الأرواح الغالية على قلبي .. التي لم ولن تفارقني أبداً

أبي.... أمي

"رحمهما الله"

الى شخصك القدير... ومقامك الرفيع

يا من انحني أمام أفضاله ودعمه وتشجيعه

داعية الله عز وجل ان يجازيك بكل الخير والبركات

أهدي هذا الجهد المتواضع

الى الدكتور الفاضل عبدالله الدعاس

جـ فهرس الدراسة

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	التفويض
جـ	قرار لجنة المناقشة
دـ	الشكر والتقدير
هـ	الاهداء
وـ	قائمة المحتويات
طـ	قائمة الملحقات
يـ	قائمة الجداول
كـ	قائمة الاشكال
لـ	الملخص باللغة العربية
نـ	الملخص باللغة الانجليزية

الفصل الاول : مقدمة عامة للدراسة

الصفحة	الموضوع	
1	تمهيد	-1
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها	-2
4	هدف الدراسة	-3
5	أهمية الدراسة	-4
5	حدود الدراسة	-5
6	محددات الدراسة	-6
6	نموذج الدراسة	-7
7	المصطلحات الإجرائية	-8

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

الصفحة	الموضوع	
14	الإطار النظري	أولاً :
14	تمهيد	-1
15	تعريف الاستدامة	-2
18	تعريف التنمية المستدامة	-3
21	أهمية التنمية المستدامة	-4
24	تقارير الاستدامة	-5
24	نبذة عن تقارير الاستدامة	1-5
30	أهمية ومزايا تقارير الاستدامة	2-5
33	أصحاب المصالح و مدى تأثيرهم وتأثرهم بتقارير الاستدامة	3-5
37	محددات ومعوقات تقارير الاستدامة	4-5
39	المناهج المتبعة في اعداد تقارير الاستدامة	5-5
39	منهج دورة الحياة لاعداد التقارير	1-5-5
42	منهج المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI	2-5-5
79	وسائل تعزيز عنصر الافصاح في تقارير الاستدامة	6-5
84	الدراسات السابقة	ثانياً:
84	الدراسات العربية السابقة	-1
90	الدراسات الاجنبية السابقة	-2
96	مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	-3

الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات		
الصفحة	الموضوع	
98	منهج الدراسة	-1
99	مجتمع الدراسة وعينتها	-2
100	مصادر المعلومات اللازمة للدراسة	-3
102	صدق وثبات الاداء	-4
103	الاساليب الاحصائية	-5

الفصل الرابع : نتائج الدراسة		
الصفحة	الموضوع	
105	تمهيد	-1
106	خصائص عينة الدراسة	-2
108	الاجابة على الاسئلة الثلاثة المتفرعة من مشكلة الدراسة	-3
108	الاجابة على السؤالين الاول والثاني	1-3
115	الاجابة على السؤال الثالث	2-3

الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات		
الصفحة	الموضوع	
134	النتائج	-1
136	التوصيات	-2

قائمة المراجع

الصفحة	الموضوع	الرقم
139	المراجع العربية	-1
143	المراجع الاجنبية	-2
155	المراجع الالكترونية	-3

قائمة الملحقات

الصفحة	الموضوع	الرقم
157	أسماء الشركات المساهمة العامة الاردنية بكافة قطاعاتها	-1
162	بيانات الشركات المساهمة العامة الاردنية للاعوام 2010 و 2011 و 2012	-2
166	نموذج الاستبانة	-3

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
-1	المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من تقارير الاستدامة الصادرة من قبل منظمات الاعمال.	34
-2	مؤشرات الاداء الاقتصادي.	51
-3	مؤشرات الاداء البيئي.	54
-4	مؤشر اداء الممارسات العمالية والعمل اللائق.	58
-5	مؤشرات الاداء المتعلقة بحقوق الانسان.	62
-6	مؤشرات الاداء المتعلقة بالاداء المجتمعي.	65
-7	مؤشرات اداء مسؤولية المنتج.	68
-8	عناصر الاطار العام لمؤشرات قياس اداء الاستدامة.	72
-9	الاخطاء الشائعة عند اعداد تقارير الاستدامة.	83
-10	توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة.	100
-11	نتائج اختبار كرونياخ الفا لقياس صدق وثبات اداء الدراسة.	102
-12	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.	106
-13	مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية المشمولة في عينة الدراسة بنشر معلومات عن الاستدامة، وكذلك الشكل الذي يتم نشرها في 31-12-2012.	109
-14	تقييم الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لفقرات المحور الاقتصادي من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين.	118
-15	تقييم الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لفقرات المحور البيئي من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين.	121
-16	تقييم الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لفقرات المحور المجتمعي من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين.	124
-17	تقييم الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لكل محور من المحاور الثلاث لتقارير الاستدامة كل على حدة من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين.	127
-18	محتوى الانموذج المطور والمقترح لتقرير الاستدامة.	132

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	الرقم
6	نموذج الدراسة.	-1
8	الفئات أصحاب المصالح.	-2
9	العلاقة بين انشطة المنظمة وتوقعات المجتمع.	-3
23	العوامل والمنافع المكتسبة من تبني التنمية المستدامة.	-4
69	مخطط لمستوى التطبيق الذي يدرج المتطلبات الخاصة بكل مستوى من مستويات التطبيق حسب GRI.	-5
70	نموذج يوضح المستوى المطبق من قبل مصدر تقرير استدامة.	-6
74	خطوات اعداد تقرير استدامة فعال.	-7

الملخص

مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير أنموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير

إعداد : عشتار قسطنطين قليتا

إشراف : الاستاذ الدكتور محمد مطر

هدفت هذه الدراسة الى عرض المفاهيم والمبادئ التي تحكم إعداد تقارير الإستدامة وبحث أصولها الفكرية في النظريات المحاسبية والإدارية والإقتصادية والتي تشكل بمجموعها الإطار المفاهيمي لمحاسبة الإستدامة. بالإضافة الى إبراز المزايا التي تتحققها تقارير الإستدامة للأطراف ذات العلاقة. كما هدفت الى تقصيّ مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار ونشر معلومات إستدامة وإلقاء الضوء على نواحي القصور فيها وذلك وصولاً إلى تطوير أنموذج لتقرير إستدامة يعمّع عليها وذلك بالإشارة إلى المبادئ الصادرة بهذا الخصوص عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (Global Reporting Initiative (GRI).

ولتحقيق أهداف الدراسة، تضمن الجزء التطبيقي، دراسة ميدانية تم تنفيذها بأسلوبين، أولهما: الأسلوب الاختباري الذي تم من خلاله التحقق الفعلي من مدى قيام عينة الشركات المساهمة والبالغ عددها (161) شركة، بنشر معلومات ذات علاقة بالاستدامة، سواء من خلال تقرير استدامة منفصل، أو من خلال افصاحات تُنشر ملحقة بقوائمها المالية المنشورة عن طريق الاطلاع على القوائم المالية الفعلية المنشورة للعام 2012، إما الورقية منها، أو تلك المنشورة على الموقع الالكتروني لتلك الشركات. وثانيهما: كان الأسلوب المحي الذي تم بموجب استبانة صممت على أساس مبادئ ومؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI، ووزعت على عينة من (167) فرداً من ثلات فئات على صلة بموضوع الاستدامة، وهي: إدارة الشركات المساهمة العامة الاردنية، والمساهمون والاطراف ذات المصالح، وفئات مجتمعية أخرى. وقد كان القصد من هذه الاستبانة الوقوف على مدى اهتمام تلك الفئات حول نشر معلومات عن

الاستدامة ومن ثم الاستفادة من المعلومات المستخلصة من تلك الاستبانة في تطوير الانموذج المقترن لتقرير الاستدامة الذي يتلاءم مع البيئة الأردنية.

توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الاردنية المشمولة ضمن عينة الاسلوب الاختباري تهتم بنشر معلومات سنوية عن الاستدامة، من خلال تقرير استدامة مستقل أو من خلال افصاحات مرفقة بقوائمها المالية السنوية. ومن نتائج الدراسة ايضاً فيما يخص عينة الاسلوب المحسبي، ان نسبة عالية سبق وان اطلعت على معلومات استدامة منشورة وايدت بقوة أن تقوم الشركات المساهمة باصدار تقارير استدامة مستقلة وان يكون ذلك بشكل الزامي. كشفت الدراسة ايضاً عن اهتمام العينة بفئاتها الثلاث بالمحاور الثلاث الرئيسة لتقرير الاستدامة وما تتضمنه من بنود، وكانت الاولوية للمحور الاقتصادي، تلاه المجتمعي، ثم البيئي. وكان من أهم ما توصلت اليه الدراسة هو تطوير نموذج مقترن لتقرير الاستدامة المستقل والملائم للبيئة الاردنية والذي يتماشى مع مبادئ ومؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

وقد أوصت الدراسة بأهمية قيام الجهات الرسمية بتشجيع وتعزيز وعي الشركات المساهمة العامة الاردنية بأهمية هذا النوع من التقارير، كما وأوصت بأهمية قيام الشركات المساهمة العامة الاردنية بتطبيق نموذج تقرير الاستدامة الذي تم تطويره بما يتلاءم والبيئة الاردنية من خلال هذه الدراسة ليكون تقريراً مستقلاً يصدر عنها بما يتماشى مع المبادئ والمؤشرات الصادرة عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

Abstract

To What Extent Do Jordanian Shareholding Companies Commit to Issuing Sustainability Report, And How to Develop a Model for This Report According to the Global Reporting Initiative Principles

Prepared by: Ashtar Qastantine Kalita

Supervised by: Prof. Mohamad Matar

This study aimed to show the concepts and principles that govern the preparation of sustainability reports and discuss its intellectual basis in the theories of accounting, management science, and economic, which make up the conceptual framework of sustainability accounting. In addition to highlighting the benefits of sustainability reports to related parties . It also aimed to find the fact to what extent do Jordanian Shareholding Companies commit to issuing and disclose Sustainability informations, and shed light on the shortcomings, and improve it all the way to develop a model for the sustainability report to be generalized according to the principles Global Reporting Initiative (GRI).

To achieve the objectives of the study, the practical part included a field study which was carried out into two ways: first, the experimental method through which the actual verification have been done to check to what extent the shareholding companies included in the sample of (161) company, do disclose sustainability informations, whether through a sustainability report, or through its disclosures attached to annual financial statements. The experimental method have been done by via access to the actual published financial statements for the year 2012, either paper ones, or those published on the websites of those companies. The second : the survey style, which has been under a questionnaire designed on the basis of the principles and indicators of the Global Initiative for reporting GRI, the questionnaire distributed to a sample of (167) individuals of three categories related to the issue of sustainability, namely: Administration of Jordanian public shareholding companies, shareholders and related

parties of interest, and other community groups. The intent of this questionnaire was to stand on the attention span of those categories to disseminate information about sustainability and then take advantage of the information obtained from such resolution in the development of the proposed model for the sustainability report , which fits with the Jordanian environment.

The study found that the Jordanian public shareholding companies included in the sample of experimental method bother to publish annual sustainability informations, through a seperate sustainability report or through its Disclosures attached to annual financial statements. It also revealed, that a high proportion had previously seen published sustainability informations and supported strongly shareholder companies issuing sustainability reports and that to be in a mandatory way. As well as the results of the study sample of three categories showed their interesting of the sustainability report three axes and their component items , and the priority was for the economic axis, followed by the community axis , and then the environmental axis. Among the most important findings of the study was the developing of a proposed model for the independent sustainability report and appropriate for the Jordanian environment, which is consistent with the principles and indicators of the Global Initiative for reporting GRI.

The study recommended that official bodies should promote awareness and encourage the Jordanian public shareholding companies of the importance of this type of report , it also recommended that Jordanian public shareholding companies applying the model sustainability report that has been developed through this study to be an independent report comes out in line with the principles and indicators issued by the Global Initiative for reporting GRI.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

- 1 . تمهيد.
- 2 مشكلة الدراسة وأسئلتها.
- 3 هدف الدراسة.
- 4 أهمية الدراسة.
- 5 حدود الدراسة.
- 6 محددات الدراسة.
- 7 نموذج الدراسة.
- 8 المصطلحات الإجرائية.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1 - تمهيد:

أدى حدوث طفرة في العلوم المالية في الفترة الأخيرة إلى ضرورة الاعتماد على مجموعة من الأساليب الفنية في عرض التقارير المالية والتي بمحاجها يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والمادية والبشرية لأصحاب العلاقة والمجتمع معاً، لانه ومنذ بدأت الثورة الصناعية وما صاحبها من تصاعد مذهل في النشاط التجاري والصناعي، ومع النمو السكاني المتزايد الذي تزايده معه معدلات إستنزاف الموارد الطبيعية أصبح الإنسان قلقاً على نفسه وعلى مصير الأجيال القادمة بعده.

ذلك أدى إلى تزايد الإهتمام بموضوع المسؤولية البيئية والمجتمعية حيث تسعى دول العالم إلى محاولة الإستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، وقد لقيت المحاسبة عن المسؤولية المجتمعية ب مجالاتها البيئية والموارد الطبيعية إهتماماً من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، بإعتبارها مصدراً للمعلومات الازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة في الدول المختلفة، وذلك بإعتبارها العنصر الرئيس المؤثر في إعداد و تحطيط سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأيضاً لتأثير معدلات التنمية التي ترغب كل دولة من دول العالم تحقيقها في مستوى وجودة البيئة، وأيضاً في تحديد الحجم المتاح من الموارد الطبيعية في هذه الدول. (الفضل وآخرون، 2002، ص211)

ويتزايـد الإتجاه حالياً نحو الإفصاح عن الأداء البيئي والمجتمعي لمنظمـات الأعمال والذي أصبح ضمن الإطار العام للإفصاح المحاسبي نتيجة إهتمـام المنظمـات الحكومية والأهلية

بالتنمية البيئية والضغوطات التي تمارسها الهيئات الدولية والمهنية والأكاديمية بشأن البيئة وضرورة حمايتها وتميّتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة وبهذا ظهر دور المحاسبة البيئية والمجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة. وأصبحت المسؤلية الاجتماعية للشركات تشكّل حالياً جزءاً هاماً من المفهوم الأحدث للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، مما يعكس أهمية التزام منظمات الأعمال بإصدار تقارير تتضمّن التزامها بتنفيذ برامج مسؤولية إجتماعية . وتعد تقارير الإستدامة من أولى الأدوات أو الوسائل الفنية لتقدير مدى التزام منظمات الأعمال بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعد إعداد تقارير الإستدامة كممارسة لقياس أداء المنشأة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة والإصلاح عن هذا الأداء وتحمل المسؤولية تجاه الأطراف المعنية الداخلية والخارجية. وفي خطوة متقدمة على طريق تحديد الإطار المفاهيمي الملائم لمحاسبة الإستدامة والتقارير الصادرة عنها، وضعّت المبادرة العالمية للتقارير (GRI) سلسلة من الإرشادات لإعداد تقارير الإستدامة (Sustainability Reporting Guidelines) والتي يمكن اعتبارها بمثابة المعايير المهنية المقبولة عالمياً في مجال تطبيق محاسبة الإستدامة وتقاريرها، وشملت هذه الإرشادات مؤشرات رئيسة أو عامة تطبق على جميع الشركات والمنظمات على اختلاف طبيعة أنشطتها، وقد تم تصنيف تلك المؤشرات في ثلاثة محاور رئيسة، الأول لتقدير الأداء الاقتصادي والثاني لتقدير الأداء البيئي، والثالث لتقدير الأداء الإجتماعي. (مطر، والسوبيطي 2012)

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية المبادئ والإرشادات التي وضعّتها المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) والتي تعتبر بمثابة المرجعية Benchmark المستخدمة في تصنيف تقارير الإستدامة التي تصدرها الشركات على المستوى العالمي.

2- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ان إلتزام منظمات الأعمال بنهج إصدار تقارير الإستدامة في الدول النامية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص ما يزال محدوداً بالرغم من أهميته البارزة كونه يعكس إلتزام هذه المنظمات بالإستمرار في الإلتزام نحو المسؤولية الإقتصادية، والبيئية والإجتماعية، وتحقيق مبادئ الشفافية في الإفصاح عن تعاملاتها مع كل الأطراف ذات العلاقة، من مساهمين، وموظفين، وبيئة داخلية وخارجية، والمجتمعات المحلية التي تدور في فلك هذه المنظمات.

وفي الأردن كغيره من الدول العربية الأخرى اقتصر الإفصاح عن الأنشطة البيئية والمجتمعية للشركات المساهمة العامة على عدد محدود جداً من الشركات. وكان البنك العربي، والبنك الأهلي الاردني، وشركة زين (الأردن)، وشركة توزيع الكهرباء الأردنية، ودار الحكمة للأدوية، وشركة فاين لصناعة الورق الصحي، هي من أصدر تقريراً منفصلاً للإستدامة وللعامين 2010، 2011، 2012 في حين اقتصر ما نشرته بقية الشركات من معلومات عن المسؤولية الإجتماعية على بعض عبارات تضمنتها تقاريرها المالية السنوية التقليدية.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في إستكشاف مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتوفير معلومات توضح فيها عن إنجازاتها تجاه المجتمع في المجالات: الإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية، وذلك ليتم بناء على النتائج التي ستكتشف عنها هذه الدراسة إقتراح أنموذج عام لتقرير إستدامة يوصى به للتطبيق في تلك الشركات.

في ضوء ما تقدم تتمثل عناصر مشكلة الدراسة في البحث عن إجابة لكل من الأسئلة التالية :

1- هل تنشر الشركات المساهمة العامة الأردنية معلومات سنوية عن الاستدامة ؟

2- وفي حال كونها تنشر مثل هذه المعلومات، هل تبني لدى إعدادها ونشرها، المبادئ

والمؤشرات الصادرة بهذا الخصوص عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI ؟

3- ما أنموذج تقرير الاستدامة الذي تراه الاطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة

الاردنية مناسباً للتطبيق في تلك الشركات؟

3 - هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

1- عرض المفاهيم والمبادئ التي تحكم إعداد تقارير الاستدامة وبحث أصولها الفكرية

في النظريات المحاسبية والإدارية والاقتصادية والتي تشكل بمجموعها الإطار

المفاهيمي لمحاسبة الاستدامة.

2- إبراز المزايا التي تتحققها تقارير الاستدامة للأطراف ذات العلاقة.

3- تقصي مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار ونشر معلومات إستدامة

وإلقاء الضوء على نواحي القصور فيها وذلك وصولاً إلى تطوير أنموذج لتقرير إستدامة

يعمم عليها وذلك بالإشارة بالمبادئ الصادرة بهذا الخصوص عن المبادرة العالمية

لإعداد التقارير .Global Reporting Initiative (GRI)

4 - أهمية الدراسة:

تبعد أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في الإطار العام لتقارير الإستدامة بالإستناد إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير ، لما لها من أهمية في أوضح دور منظمات الأعمال في مساهمتها في الإلتزامات الإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية نحو المجتمع الذي تتواجد فيه هذه المنظمات، خاصة وأن الشفافية تعد من الأمور المرغوب فيها من قبل العديد من الأطراف المعنية بما في ذلك الشركات والعمال والمنظمات غير الحكومية والمستثمرين والمحاسبين وغيرهم، ومن هذا المنطلق بربت أهمية هذه الدراسة لتعزيز هذا التوقع وتحقيق التواصل بوضوح وشفافية فيما يتعلق بالإستدامة ، ومن هنا كانت أهمية إعداد تقارير الإستدامة التي يمكن أن تستخدمنا منظمات الأعمال، أيًّا كان حجمها أو موقعها أو القطاع الذي تعمل فيه . كما تأمل الباحثة أن يكون الأنماذج الذي تسعى إلى تطويره من خلال هذه الدراسة مرشدًا تستفيد منه الشركات المساهمة العامة الأردنية في إعداد تقارير الإستدامة الصادرة عنها.

5 - حدود الدراسة

بالنسبة للجزء الاختباري من الدراسة الميدانية، الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة في القطاعات الإقتصادية الرئيسية الثلاثة: المالي، والخدمي، والصناعي، وعددتها (231) شركة. وبالنسبة للجزء المسحي منها الفئات الثلاث ذات العلاقة بالإستدامة وهي : ادارة الشركات المساهمة العامة الاردنية، وأصحا المصالح، والفئات الأخرى.

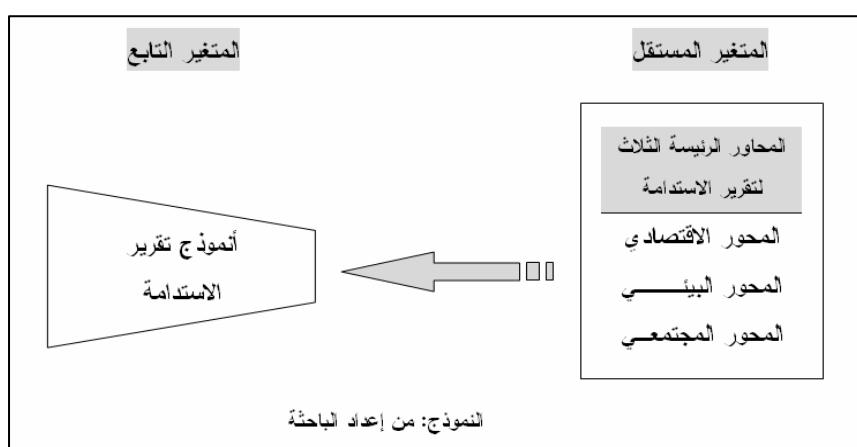
6- محددات الدراسة

لعل أهم محددات الدراسة هي درجة صدق الأداة المستخدمة في جميع البيانات وثباتها ومدى موضوعية إجابة أفراد العينة عن فقرات الاستبانة، ودرجة تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبته منه. حيث لم يكن هناك اهتمام كافي بموضوع الاستجابة من قبل افراد العينة بالإضافة الى التهرب وابداء حجج مختلفة في سبيل عدم التجاوب. ولقد حاولت الباحثة اجراء بعض المقابلات مع الجهات التي قامت باصدار تقارير استدامة مستقلة ولكن للاسف لم يكن هناك اي تجاوب. كما لاحظت الباحثة ان بعض موظفي هذه الشركات لم يكن لديهم علم بموضوع الاستدامة.

7- نموذج الدراسة:

فيما يلي نموذج للدراسة والذي يبين المتغيرات المستقلة والتابعة، وكما هو موضح أدناه:

أنموذج الدراسة



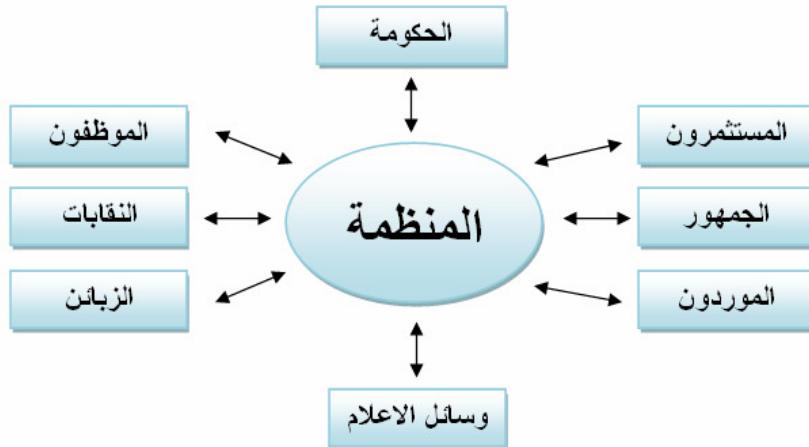
الشكل رقم (1)

نموذج الدراسة

8 - المصطلحات الاجرائية

التنمية المستدامة : هو مصطلح يشير إلى التنمية (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) والتي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة جامدة ، وإنما هي عملية ديناميكية تتأثر بتغيير وإستغلال الموارد، وتوجيه الإستثمارات، وتعزيز إتجاه التطور التكنولوجي، وإحداث التغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية. (World Commission On Environment And Development, 1987)

الإطار المفاهيمي للإستدامة : يتمثل في الإطار النظري أو الفكري الذي يوضح المفاهيم والمبادئ الأساسية للإستدامة وتمتد جذور هذا الإطار بوجه عام إلى ثلاثة نظريات أساسية هي: نظرية المشروعيّة، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية المؤسسة. وقد لاقت النظريات الثلاث اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، وهي تقوم على افتراض أن المنظمة تصمم الانظمة (Systems) التي تحكم انشطتها بشكل يوثق العلاقة بينها من جهة، وبين الفئات التي تمثل المساهمين، واصحاب المصالح الاخرين والمجموعات الاخرى ممن هم على علاقة بالاستدامة من جهة اخرى. (مطر، والسوسيطي 2012)، والوسيلة المثلثى لتوثيق هذه العلاقة هي المعلومات التي تقصح عنها ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تصدر عنها. (Deegan, etal, 2002)



(2) شكل رقم

الفئات أصحاب المصالح

وفيما يلي توضيح للنظريات الثلاث المشار إليها أعلاه:

1- نظرية المشروعية (Legitimacy Theory):

وموجب هذه النظرية، فإن على المنشأة أن تسعى إلى توفير عنصر المشروعية لانشطتها التشغيلية وذلك مراعاة

لقواعد العقد الاجتماعي Social contract الذي يربط بينها وبين المجتمع من

حولها وعليها أن تدرك بان استمراريتها مرهونة بمدى قدرتها على الوفاء

بالالتزامات المتوقعة منها تجاه المجتمع وليس فقط بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها

تجاه المالك، ومن ثم فان عدم امتثالها ل تلك الالتزامات يبرر تطبيق الجزاءات

القانونية المحددة عليها في نطاق العقد الاجتماعي. (مطر، والسوطي 2012)،

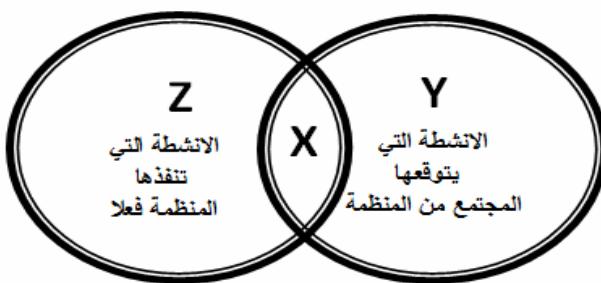
وفي سياق نظرية المشروعية هذه يرى (Donovan, 2002) بأنه توجد في

الغالب فجوة توقعات Expectation gap بين نوعية وكمية الأنشطة التي يتوقعها

المجتمع من المنظمة من جهة، ونوعية وكمية الأنشطة التي تنفذها تلك المنظمة

على الواقع الفعلي من جهة أخرى، وكلما اتسعت هذه الفجوة كلما انخفضت درجة

مشروعية انشطة المنظمة، وفي المقابل فانه كلما ضاقت هذه الفجوة كلما اقتربت الانشطة التي تقوم بها المنظمة من حجم توقعات المجتمع. وقد سعى Donovan لتمثيل هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (3)

العلاقة بين انشطة المنظمة وتوقعات المجتمع

إذ يمثل القطاع (X) المشترك بين الدائرةتين (Z,Y) مدى نجاح المنظمة في تنفيذ التزاماتها المتوقعة منها تجاه المجتمع، في حين تمثل المساحة المتبقية خارج هذا القطاع في الدائرة (Y) الانشطة الأخرى التي يتوقعها المجتمع، لكن المنظمة عجزت عن تنفيذها فعلاً، بمعنى ان المساحة المتبقية تمثل فجوة التوقعات. وبناءً على ذلك تفاصي درجة مشروعية انشطة المنظمة بمساحة القطاع (X)، فكلما زادت مساحة هذا القطاع ترتفع درجة المشروعية، وبنقصانها تتحفظ المشروعية.

2-نظريّة أصحاب المصالح (Stakeholders Theory): وهي تعتبر الركن الأساسي في بناء الأطر المفاهيمي لمحاسبة وتقارير الاستدامة، فهي على طرفي نقیض من نظرية المالك Stockholders Theory التي تعتبر بدورها الركن الأساسي في بناء الأطر المفاهيمي للمحاسبة التقليدية والتقارير التي تصدر عنها.

اذ تدعو نظرية اصحاب المصالح الى احلال مفهوم الوحدة المجتمعية Social Entity الذي يحكم النظام المحاسبي التقليدي بدلاً من مفهوم الوحدة المحاسبية Accounting Entity . وبذلك يتطلب مفهوم الوحدة المجتمعية أن لا ينحصر اهتمام ادارة المنشأة فقط في تحقيق مصلحة المالك، بل يجب ان يتسع نطاق هذا الاهتمام ليشمل ايضا وبالقدر نفسه مصالح الفئات او الاطراف الاخرى ذات العلاقة بالشركة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين، والموردين، والزبائن، والموظفين والحكومة وغيرهم. كما يتربّط على ذلك تغيير مفهوم المستخدم المستهدف Target User للتقارير المالية التي تصدرها المنشأة اذ بدلاً من ان توجه كما في اشكالها التقليدية الى فئة المالك فقط، يجب ان يتسع نطاق الابلاغ المالي بموجب تقارير الاستدامة ليشمل المحتوى المعلوماتي لها اغراض الفئات الاخرى من اصحاب المصالح اي جميع الفئات التي تتأثر بنشاط المنشأة او تؤثر فيه. (Skouloudis, and Evangelino.S, 2009)

3- نظرية المؤسسة (Institution Theory): تقضي نظرية المؤسسة والتي تعتبر امتدادا لنظرية المنظمة Organizational theory التي ينسب الفضل في تطويرها الى الباحثين (Dimmagio & Powell, 1983) بوجود تماثل في اشكال التنظيم الخاصة بالمنظمات التي تمارس انشطة متماثلة. من هنا تلعب هذه النظرية دورا هاما في مجال تصميم نظم المعلومات المحاسبية ومن ثم في تحديد نطاق وطبيعة الاصلاح الطوعي او الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية. (مطر، والسوسيطي 2012)

تقارير الإستدامة : وهو تقرير يوضح الأداء الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي للشركة فيما يتعلق بعملياتها ومنتجاتها ، ويربط بين وظائف التمويل والتسويق والبحث والتطوير للشركة بطريقة أكثر إستراتيجية. (الجوزي، 2012)

وقد عرفت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) تقارير الإستدامة، بأنها التقارير التي تصدر عن الشركات ومؤسسات الأعمال وبشكل شبه مالي من أجل أوضح مدى مساهمة هذه الشركات أو المنظمات في كافة مجالات الحياة الاجتماعية، والبيئة، والإقتصاد، كما عرفت هذه المنظمة تقرير الإستدامة من جانب آخر بأنه تقرير تنظيمي يعطي معلومات حول الأداء الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي. (www.globalreporting.org)

المبادرة العالمية للتقارير (GRI) : وهي منظمة غير ربحية تعمل على تعزيز الإستدامة الإقتصادية. وتصدر مجموعة من أكثر المعايير انتشاراً في العالم لتقارير الإستدامة - والمعروفة أيضاً بتقارير البصمة البيئية (EFR) أو تقارير حوكمة البيئة الإجتماعية Ecological Footprint Reporting - أو التقرير ثلاثي Environmental Social Governance Reporting (ESG) الأبعاد أو المحاور Triple Bottom Line Reporting (TBL) - أو تقارير المسؤولية الإجتماعية للشركات (CSR) ، وتسعى (GRI) لجعل تقارير الإستدامة تقاريراً روتينية وقابلة للمقارنة مع التقارير المالية. (www.globalreporting.org)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري.

1- تمهيد.

2- تعريف الاستدامة.

3- تعريف التنمية المستدامة

4- أهمية التنمية المستدامة.

5- تقارير الاستدامة.

1-5 نبذة عن تقرير الاستدامة.

2-5 أهمية ومزايا تقارير الاستدامة.

3-5 أصحاب المصالح ومدى تأثيرهم وتأثيرهم بتقارير الاستدامة.

4-5 محددات ومعوقات تقارير الاستدامة.

5-5 المناهج المتبعة في اعداد تقارير الاستدامة.

1-5-5 منهج دورة الحياة لاعداد التقارير.

2-5-5 منهج المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

5-6 وسائل تعزيز عنصر الافصاح في تقارير الاستدامة.

ثانياً: الدراسات السابقة.

1 - الدراسات العربية السابقة.

2 - الدراسات الأجنبية السابقة.

3 - مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

1- تمهيد

ان لتقارير الاستدامة التي تصدرها منظمات الاعمال تاريخ طويل بدأ باصدار التقارير البيئية. وقد نُشرت التقارير البيئية الأولى في أواخر الثمانينيات من قبل شركات الصناعات الكيميائية التي كانت تواجه مشكلة السمعة السيئة من حيث خطورة صناعتها. والمجموعة الأخرى التي بدت بإصدار التقارير البيئية وبشكل مبكر، كانت منظمات الاعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تميزت بالتزامها بأنظمة ادارة بيئية متقدمة جدا .

[http://www.guardian.co.uk/sustainable-business/online-panel-discussion-\(
\)sustainability-reporting](http://www.guardian.co.uk/sustainable-business/online-panel-discussion-(sustainability-reporting))

وستتطرق الباحثة من خلال الإطار النظري الى التعريف بالاستدامة والتنمية المستدامة واهم اهدافها وخصائصها، كما ستقدم نبذة عن تقارير الاستدامة ومزاياها واهميتها كذلك ما قد تواجه تقارير الاستدامة من محددات ومعوقات . بالإضافة الى التعريف ببعض المناهج المتبعة في اعداد تقارير الاستدامة، واخيرا ستقوم الباحثة بالتعريف عن اهم وسائل تعزيز عناصر الاصحاح في تقارير الاستدامة.

2- تعريف الإستدامة

لم يكن هناك تعريف مقبول عالميا للإستدامة وذلك لكثره الأمور المتوقعة منها. وقد استخدم مصطلح الإستدامة منذ ثمانينيات القرن العشرين وكان يعني إستدامة البشرية على كوكب الأرض وهذا التعريف هو الأكثر شيوعا للإستدامة، وهناك تعريف بسيط للإستدامة، بأنها "تحسين نوعية الحياة البشرية حين نعيش ضمن الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة"، (IUCN/UNEP/WWF, 1991)

وقد بنت اللجنة التي شكلتها منظمة الامم المتحدة عام 1987 برئاسة رئيس وزراء النرويج الاسبق Gronham، تعريفها هذا على عدة عناصر لعل أهمها هو أن الموارد الطبيعية المتوفرة حاليا لسكان العالم هي بطبيعتها ناضبة في وقت يتزايد فيه عدد السكان بوتيرة متضاعدة، كما أن تعاظم ظاهرة التغيرات المناخية وما يصاحبها من كوارث بيئية تفرض على الشركات ان تراعي الاثار السلبية التي قد تنشأ عن أنشطتها التشغيلية على المجتمعات التي تعمل فيها مما يفرض على كل منها أن تنشيء ضمن هيكلها التنظيمي إدارة خاصة بالإستدامة تعنى بتضمين إستراتيجيتها الشاملة خطة لنشاطها البيئي والمجتمعي وذلك في إطار تبني نظام متكامل للإبلاغ المالي يوفر معلومات تمكن من تقييم أداء الشركة ليس التشغيلي فقط وإنما أداؤها البيئي والمجتمعي أيضا. (Schallegger and Wagner, 2006)، وكان مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو دو جانيرو عام 1992 أول مؤتمر عالمي يختص بموضوع التنمية المستدامة والذي أقر فيه زعماء العالم خطة عمل لتحقيق هذه التنمية في القرن الحادي والعشرين .(Davidson, 2010)

ولقد أصبح استخدام مصطلح الإستدامة واسع النطاق ويمكن تطبيقه تقريرًا على كل وجه من وجوه الحياة على الأرض، بدءًا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وفي كل مجالات الحياة. الإجتماعية، والبيئية، والإقتصادية، وهي التي تعتبر "الركائز الثلاث" للإستدامة.

(United Nations General Assembly 2005)

وتود الباحثة أن تشير إلى دعوة البعض أمثال (ديفيد جريجز - مدير معهد جامعة موناش للاستدامة في أستراليا) إلى إعادة تعريف التنمية المستدامة عن طريق توسيع أهدافها لتشمل ستة أهداف عالمية: الحياة وسبل العيش، والأمن الغذائي، واستدامة الإمدادات من المياه النظيفة، والطاقة النظيفة، والأنظمة الأيكولوجية الصحية، والإدارة الرشيدة (جريجز، 2013).

وفي الوقت الذي اتى فيه تعريف الاستدامة اخذنا بالاعتبار التنمية العالمية على مستوى الحكومات، فإنه ايضا يشير الى دور منظمات الاعمال والتي لديها السيطرة على اغلب الموارد الطبيعية في كوكبنا هذا. ذلك يعني انه من الصعب اتخاذ اي خطوة تجاه الاستدامة ما لم تأخذ هذه المنظمات بنظر الاعتبار مدى تأثير انشطتها التشغيلية على البيئة والمجتمع. وبما ان الهدف الاساسي لا ي من هذه المنظمات هو تحقيق الارباح للاستمرار بانشطتها، فلا بد لها لكي يستمر ذلك على نحو مستدام ان تهتم خلال ممارسة انشطتها والتي تحقق ارباحا لها ان تتجنب التسبب في اي ضرر للبيئة او المجتمع المتواجدة فيهما. ويعتبر تبني الاستدامة من الامور التي تعمل على تحسين الناحية التجارية لا ي منظمة اعمال. بالإضافة الى عوامل مهمة اخرى تعكس الفائدة

(Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

وغالبا ما تعرف استدامة الأعمال بانها عملية إدارة ثلاثة الأبعاد (Three Bottom Line Management) - وهي العملية التي من خلالها تعمل الشركات على إدارة المخاطر المالية، والاجتماعية، والبيئية، وكذلك إدارة الالتزامات والفرص.

ويعتمد هذا النهج على أساس منظور محاسبي ولا يعبر تماماً عن عنصر الوقت والذي هو متأصل في استدامة الأعمال. وهناك تعريف أكثر قوة وهو أن استدامة الأعمال تمثل مرونة الشركات التي تعمل اعمال اضافية مستمرة والتي يمكنها تحمل ومواجهة الصدمات لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية السليمة. هذه الشركات تخلق قيمة اقتصادية وتساهم لخلق نظم إيكولوجية صحية ومجتمعات قوية . تتطلب استدامة الأعمال التجارية من الشركات على الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة. ووفقاً للمجلس العالمي للتنمية الاقتصادية (WCED)، ومن أجل أن تكون التنمية الصناعية مستدامة ، فإنه يجب معالجة القضايا الهامة على المستوى العام، مثل : الكفاءة الاقتصادية (الابتكار، والازدهار، والإنتاجية)، العدالة الاجتماعية (الفقر، والمجتمع، والصحة، وحقوق الإنسان) ، والمساعلة البيئية (تغير المناخ، واستخدام الأرضي، والتنوع البيولوجي) . وهناك عدد من أفضل الممارسات التي تعزز استدامة الأعمال التجارية وتساعد المؤسسات على تعزيز تحركاتها ونشاطاتها على طول المسار لتحول من التفاف إلى الريادة. وفيما يلي توضيح لهذه الممارسات:

• إشراك أصحاب المصالح (Stakeholders Engagement) :

يمكن للمنظمات أن تتعلم من العملاء، والموظفين، والمجتمع المحيط بها. والمشاركة ليست فقط عملية توصيل رسالة ما، ولكن تفهم المعارضين وإيجاد أرضية مشتركة وإشراك أصحاب المصالح في عملية صنع القرار المشترك.

• نظم الإدارة البيئية (Environmental Management Systems) :

توفر هذه الأنظمة الهياكل والعمليات التي تساعد على ترسیخ الكفاءة البيئية في ثقافة المنظمة وتخفيف المخاطر. ومن أكثر هذه المعايير المعترف بها على نطاق واسع في جميع أنحاء

العالم هو معيار ISO 14001 ، ولكن يوجد هناك ايضاً العديد من معايير الصناعة والمعايير القطرية.

• الإبلاغ والإفصاح (Reporting and Disclosure) :

القياس والتحكم هي في صميم الأسس الازمة لممارسات الاستدامة في المنظمات. لا يمكن للمنظمات فقط جمع ومقارنة المعلومات ، ولكن يمكن أن تكون ذات شفافية تامة مع الاطراف الخارجية. وتُعد المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI) واحدة من الأمثلة العديدة على معايير إعداد التقارير المعترف بها على نطاق عالمي.

• تحليل دورة الحياة (Life Cycle Analysis) :

وينبغي لهذه المؤسسات التي ترغب في اتخاذ قفزة كبيرة إلى الأمام ان تجري تحليلًا منهgiaً للأثر البيئي والاجتماعي للمنتجات التي تستخدمها أو التي تتوجهها، من خلال تحليل دورة الحياة، التي تقيس الاثر بشكل أكثر دقة.

وقد تبين أن المؤسسات التي تتبنى الاستدامة تمتلك المقدرة على اجتذاب واستبقاء الموظفين بسهولة أكبر وأقل مواجهة للمخاطر المالية وللمخاطر التي تواجه سمعتها. هذه المؤسسات هي أيضاً أكثر ابتكاراً وقابلة للتكيف مع بيئاتها. (Bansal, Ivey, 2013)

3- تعريف التنمية المستدامة .

أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة والتي أصبحت من القضايا الحيوية والملحة الواجب مراعاتها في عملية التخطيط التنموي أو تنفيذ المشاريع التنموية، والتنمية المستدامة تتصف بالاستقرار والتواصل والتفاعل بين الأنظمة

الحيوية الثلاثة البيئية، والاقتصادية، والمجتمعية. أما هدف التنمية المستدامة فينصب على الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي، والمجتمعي، والاقتصادي، للمشاريع التنموية.

(منصوري، ورمزي 2008)

وقد تبنت غالبية الدول الصناعية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين طريق التقدم المتامٍ في العلم والتكنولوجيا، وأساليب الإنتاج مما أدى إلى ظهور ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي الذي لم يعد يعتمد على نشاط الأفراد ولا على المجتمع كل بقدر اعتماده على فرضية قدرة البشر على السيطرة على ذلك التقدم. إلا أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت من جانب آخر في تتمامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، والتصرّر، والفقير، وعدم المساواة الاقتصادية، والدفء الكوني، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، والأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء .

(الحسن، 2011)

أما البنك الدولي فقد وضع تعريفاً أكثر قابلية للتطبيق عملياً، حيث عُرفت التنمية المستدامة بيئياً خطوة أولى عن طريق استخدام إطار ثلاثي الأبعاد، فالبنك الدولي يشترط في أي مشروع فني مقترن يوافق البنك على تمويله أن يكون مستداماً اقتصادياً، وبيئياً، واجتماعياً. كما ينبغي أن يكون قابلاً للاستمرارية الاقتصادية، ومالياً من حيث قدرته على النمو، والمحافظة على مستويات رأس المال، وكفاءة استخدام الموارد والاستثمار، وأن يكون مستداماً بيئياً بحيث يحافظ على الموارد الطبيعية شاملة التنوع البيولوجي، إضافة إلى البعد الاقتصادي، والبيئي. هناك بعد مجتمعي الذي له أهميته وضرورته في تحقيق شروط النماء المستدام والذي ينطوي على العدالة الاجتماعية والحرراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية الفعالة والتمكين والهوية

الحضارية والتنمية المؤسسية. ويجري الآن ومنذ سنوات قليلة مضت استبدال المنهج السابق القائم على الإطار الثلاثي للتنمية المستدامة بمفهوم أكثر جاذبية وهو "التنمية المستدامة باعتبارها فرصة سانحة"، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها (إن ترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك الفرص التي أتيحت لجيئنا، إن لم يكن أكثر)، حيث يكون رأس المال ونموه هما الوسيطان الوحيدتان لخلق فرص للأجيال القادمة تعادل تلك التي أتيحت لجيئنا على أن يتم تحديد رأس المال على أساس نصيب الفرد للوفاء باحتياجات الزيادة السكانية العالمية. (سراج الدين، 2005، ص 12-15)

وتتجدر الإشارة هنا إلى أن تركيبة رأس المال المتاحة للجيل القادم قد تختلف عن تركيبة المخزون الحالي، وهكذا فإن تعريف الاستدامة كفرصة سانحة يوضح أهمية احتساب المخزون الثابت (الثروة)، والمخزون المتدايق (الدخل)، وبالتالي فإن هذا الدخل يشير إلى وجود أنواع مختلفة من رأس المال، حيث يوجد أربعة أنواع على الأقل من رأس المال بيانها في الآتي:

(سراج الدين، 2005، ص 19)

❖ رأس المال المصنوع : ويتمثل في المساكن والمنشآت الصناعية والقاعدية وهو ما

يؤخذ في الاعتبار عند تقدير إجمالي الناتج الوطني.

❖ رأس المال الطبيعي: يتمثل بصورة أساسية في الموارد الطبيعية أو مخزون

الأصول التي تنتجها البيئة مثل التربة والغلاف الجوي والغابات والمياه والأراضي،

كما يشمل أيضاً قدرة الأنظمة البيئية على إعادة تصنيع النفايات التي يخلفها النشاط

البشري، وللوعي بقيمة رأس المال الطبيعي وهشاشته في نفس الوقت هو شرط

ضروري لتصميم سياسة العمال الملائمة للبيئة. (نيوتون، 2006، ص 194)

❖ **رأس المال البشري:** ويتمثل في البشر قيمة اقتصادية أولى إضافة إلى تحصيلهم

التعليمي وحالتهم الصحية ومستوياتهم، وقدراتهم.

❖ **رأس المال الاجتماعي:** ويشمل القاعدة المؤسسية والحضارية الازمة لقيام المجتمع

بوظائفه والتي تجعل من المجتمع شيئاً أسمى من مجرد حاصل جمع أفراد.

ويعد رأس المال الاجتماعي في التنمية المستدامة أفضل إطار يمكن من خلله فهم

مغزى التنمية المستدامة حيث أن هناك أدلة على تأثير رأس المال الاجتماعي على

مخرجات التنمية مثل : النمو ، العدالة ، الحد من الفقر . (زاهر ، 2000 ، ص 26)

4- أهمية التنمية المستدامة .

تتحقق أهمية التنمية المستدامة من خلال الأهداف التي تصبو إليها وفوائد التي تتحقق

من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي : (الغامدي ، 2006)

1- تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية

أكثر توازناً وعدلاً.

2- تتطرق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية

شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

3- تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق

عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.

4- تنشط وتتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتنسم في تفعيل التعليم

والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

وقد حدد مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في ديو جانيرو عام 1992 خصائص التنمية

المستدامة فيما يلي: (لطفي، 2005)

- 1- تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الإمكانيات المتوفرة وتحطيمها لأطول فترة مستقبلية.
- 2- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة.
- 3- تراعي احتياجات البشر لتحسين نوعية حياتهم.
- 4- تدعوا إلى عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة.
- 5- تدعوا إلى تسيير سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة.

ومثلاً على أهمية تبني الشركات للتنمية المستدامة والفوائد العائدة عليها سواء على مستوى نشاطها التشغيلي او على المستوى المجتمعي والبيئي، نعرض جزء مما جاء في تقرير شركة BHP Billiton وهي احدى الشركات الاسترالية الرائدة في مجال الموارد الطبيعية وقد أوضحت في تقريرها العوامل المهمة الى جانب الفوائد التجارية التي تكسبها من خلال تبنيها للتنمية المستدامة ومنها:(Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

- 1- تقليل مخاطر العمل وتعزيز زيادة فرص المشاريع واعمال للشركة.
- 2- تحقيق المكاسب والحفاظ على ديمومة عمل الشركة.
- 3- تحسين كفاءة الاداء التشغيلي وذلك من خلال خفض التكلفة والضياع والعوادم.
- 4- تحسين مستوى رضا القوى العاملة لدى الشركة.
- 5- المحافظة على مستوى الامان والسلامة العامة للأنشطة التشغيلية للشركة.
- 6- تعزيز سمعة الشركة وعلامتها التجارية مما ينعكس بالايجاب على سعر أسهمها في السوق المالي ومما يؤدي الى تحسين قيمتها السوقية..

7- تعزيز القابلية للتخطيط الاستراتيجي للعمل على المدى البعيد.

اضافة الى النقاط المشار اليها اعلاه، اشار التقرير الى بعض المنافع المجتمعية والتي ادت من دمج الاستدامة في اعمال الشركة، ومنها المساهمة في تحسين مستويات المعيشة ومساعدة المجتمع للوصول الى الاكتفاء الذاتي.

والشكل رقم (4) ادناه يوضح العوامل والمنافع المشار اليها اعلاه.



(Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

شكل رقم (4)

العوامل والمنافع المكتسبة من تبني التنمية المستدامة

5 - تقارير الاستدامة:

1-5 نبذة عن تقارير الاستدامة:

ادى تزايد الاهتمام بتأثير منظمات الاعمال على البيئة والمجتمع الى إحداث تحول في طبيعة الافصاح عن المعلومات البيئية والمجتمعية من كونها اختيارية أو طوعية الى جعلها إلزامية على الشركات، ويشار إلى الإفصاحات "كمطلب" (Solicited Disclosures)، والتي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نتيجة طبيعية لتزايد الضغوط على الشركات لتكون مسؤولة أكثر.

(Van der Laan, 2009) كنتيجة حتمية للأعمال، والتي تعود عليها بمنافع مالية وتقودها نحو الابتكار (KPMG, 2011).

وعلى الرغم من التغطية الواسعة لتقارير الاستدامة الصادرة من الشركات عالميا، إلا انه لا يوجد أي تعريف مقبول عالميا ل报告 الاستدامة لمنظمات الاعمال (Roca & Searcy, 2012). وعرف (Daub, 2007) تقرير الاستدامة على انه التقرير الذي يجب أن يتضمن "معلومات نوعية وكمية، والتي تعبّر عن مدى عمل الشركة لتحسين كفاءتها وفعاليتها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية خلال فترة التقرير الصادر، ودمج هذه الجوانب في نظام إدارة الاستدامة". وعلى نفس المنوال، عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD, 2002) تقارير التنمية المستدامة بأنها "تقارير عامة تصدر من قبل الشركات لتزويد أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بما يعبر عن موقف الشركات وأنشطتها تجاه الأبعاد الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية".

وتُعد تقارير الاستدامة كممارسة لتحقيق كل من القياس (Measuring)، والإفصاح (Disclosing)، والخضوع للمساءلة (Being Accountable)، لأصحاب المصالح الداخليين

والخارجيين عن الأداء التنظيمي من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة" .(CorporateRegister.com, 2011)

وبحسب (Schuchard,2010) فان المسئولية الاجتماعية للشركات هي "إدماج الممارسات الاجتماعية، والبيئية، والحكمة الجيدة في كل ما يتم في منظمات الاعمال، والاعتراف بالجوانب المادية للأمور غير المالية التي هي جزء لا يتجزأ من الخطط الاستراتيجية والعمليات الشاملة". ان مصطلح الاهمية النسبية (Materiality)، يشير عموماً إلى المعلومات المفصح عنها، والتي ينبغي أن تغطي اهم الاثار البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، فضلاً عن غيرها من القضايا التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على التقييم والقرارات من الجهات المعنية. ويمكن النظر الى الاهمية النسبية كمعيار الذي عنده يعد اي اثر أو مؤشر ذو اهمية كبيرة ليتم التقرير عنه. وبالرغم من اختلاف مستويات اهمية الموضوعات والمؤشرات المطروحة، فالجهود المبذولة في اعداد التقارير يجب ان تشير الى الاهمية النسبية لهذه المؤشرات والموضوعات. ويجب ان تركز جهود التقارير في المقام الأول على تلك المؤشرات والموضوعات التي لها الاهمية النسبية بالنسبة لمنظمة الاعمال واصحاب المصالح (GRI,2009). (Stakeholder)

وهناك اتجاه آخر يدعو الى تحقيق الدمج بين بيانات الاستدامة مع التقرير المالي السنوي، وقد بدأ ذلك في حوالي العام 2000، والذي كان بداعي تبني مبدأ المحور الثلاثي الابعاد (Tripple Bottom Line)، والهدف هو إعطاء المزيد من الحجم لمعلومات الاستدامة والوصول إلى عدد مشاهدات اكبر للتقارير المالية السنوية (Park & Brorson, 2005)

وخلال السنوات العشرين الماضية ازدادت أهمية تقارير الاستدامة، وتقدمت أوروبا للغاية في مجال التقرير عن الاستدامة وأصدرت نحو 50% من مجموع تقارير الاستدامة

الصادرة عالمياً. ولكن في نفس الوقت نجد مناطق أخرى تحاول اللحاق بأوروبا، مثل أمريكا الشمالية والوسطى وآسيا. (CorporateRegister.com, 2011).

وتنقاوت الشركات العاملة في دول العالم المختلفة من حيث تبنيها لنهج اصدار تقارير خاصة بالاستدامة، فتصل مثلاً إلى 54% في أوروبا، 25% في اليابان واستراليا، 19% في الولايات المتحدة الأمريكية في حين لا تتعدي هذه النسبة 2% في جنوب إفريقيا والشرق الأوسط. علماً بأن الاهتمام باصدار مثل هذه التقارير إما بصورة طوعية أو بصورة الزامية يتزايد بوتيرة متصاعدة على مستوى العالم، لا بل إن بعض المراكز المتخصصة بنشر وتحليل المعلومات شرعت في اصدار مؤشرات خاصة للاستدامة على نمط المؤشرات الخاصة بالأسواق المالية منها على سبيل المثال : S&P , DJSI , SRI . (المزرعوني، 2011) ، (أبو زر، 2011).

ولمساعدة الشركات في عملية تطوير تقارير المسؤولية المجتمعية، تم نشر مبادئ ارشادية مختلفة، بما في ذلك المبادئ الارشادية للمبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI، والتي أصبحت من المعايير الدولية لاعداد التقارير " (MacLean & Rebernak 2007)

وقد أختلفت مسميات تلك التقارير مثل: تقرير الاستدامة (Sustainability Report)، أو تقرير التنمية المستدامة (Sustainability Development Report)، أو تقرير المسؤلية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility Report)، أو تقرير مسؤولية الشركة (Corporate Responsibility Report)، أو تقرير ثلاثي الأبعاد أو المحاور (Accountability Report)، أو تقرير المساعلة (Triple Bottom Line Report). (Roca & Searcy, 2012)

ويرى أصحاب التخصص ان تقارير المسؤولية الاجتماعية الصادرة من قبل الشركات ترکز في المقام الاول على المسؤولية المجتمعية، بينما يُعد مسمى تقرير الاستدامة هو المصطلح المفضل لأنّه يغطي جميع الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع.

.(CorporateRegister.com,2011)

ويعتبر الإبلاغ عن المسؤولية البيئية والمجتمعية للشركة في معظم البلدان أمراً طوعياً (Roca & Searcy, 2012). فالافصاحات الطوعية تعتبر جزءاً مهماً من عملية اصدار التقارير من قبل الشركات خاصة وان متطلبات التقارير الاساسية غالباً ما تكون غير ملائمة لتلبية حاجة مستخدمي التقرير من المعلومات (Popa & Peres, 2008). ان الإبلاغ الطوعي عن مسؤولية الشركات يكمل التقارير المالية بالمعلومات التي يمكنها أن تعزز فهم مستخدمي تلك التقارير لقيمة شركة، ورأس المال البشري، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والمسؤوليات البيئية، والقدرة على الابتكار.(Eccles et al. 2001)، وعلاوة على ذلك ، فإنه يسمح للشركة بتوزيع المعلومات القيمة ذات الصلة ، ويوفر من الفرص للتأثير على تصورات أصحاب المصالح بشأن التوقعات المالية المستقبلية للشركة.(Brammer & Pavelin,2008)، وفي الواقع إن جودة تقارير المسؤولية وإدارة الشركات يمكنها أن تساعد المستثمرين على تمييز الشركات الأكثر كفاءة. (Schadewitz & Niskala,2010)

ان التقرير عن مسؤوليات الشركة يمكن أن يساعدها في تحقيق ميزة تنافسية ، وتشمل الفوائد المحتملة، تحسين إدارة الآثار البيئية والاجتماعية والحكمة (ESG) ، فضلاً عن إدارة المخاطر الكلية وتحسين سمعة الشركة ، هذا ما يؤدي إلى زيادة القدرة على جذب كل من العملاء والموظفين والمحافظة عليهم (MacLean & Rebernak, 2007) . ويمكن للقيمة أن تحصل بشكل أكبر من خلال التقارير المتكاملة ، عن طريق معاملة كل من المعلومات المالية

ومعلومات الاستدامة كجزء من تقارير الأداء الشاملة للشركة، (KPMG, 2011). كما أن العديد من الفوائد ترتبط بتحسين نوعية الإفصاحات للشركات، ومن هذه الفوائد: زيادة مصداقية الشركة، زيادة قيمة السهم ، زيادة عدد المستثمرين المحتملين ، تحسين فرص التمويل ، زيادة التوازن بين سعر السهم وربحية السهم ، التقليل من فرص تقلبات سعر السهم ، زيادة سيولة السهم ، تحسين العلاقات مع الموردين (Eccles & Mavrinac, 1995).

ولا تعد عملية اعداد تقارير الاستدامة مجرد عملية التقرير عن اجيال من المعلومات والبيانات التي تم جمعها، انما هي نهج او وسيلة لاستيعاب وتحسين التزام المؤسسة بالتنمية المستدامة بالشكل الذي يمكن برهنته لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين على حد سواء .

لذا يجب على الشركات ضمان وجود نظام قوي لإدارة الاستدامة وإعداد التقارير فيما

- .1- الشفافية (Transparency)
- .2- التتبع (Traceability)
- .3- الامتثال (Compliance)

وتُعد التقارير غير المالية ومنها تقارير الاستدامة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، حديثة العهد نسبياً، لكن إصدارها توسيع على مدى السنوات العشرين الماضية. وفي الوقت الحالي تقوم العديد من الشركات بإصدار تقرير استدامة سنوي، وهناك مجموعة من الأسباب التي تدفع الشركات إلى اصدار مثل هذا النوع من التقارير، إذ تساعد هذه التقارير ان تتميز الشركات المصدرة لها بالوضوح، والشفافية، والقابلية للمساءلة، كما تساعدها في كثير من الأحيان على تحسين العمليات الداخلية، وإشراك أصحاب المصالح وإقناع المستثمرين.

[http://www.guardian.co.uk/sustainable-business/online-panel-discussion-\(sustainability-reporting\)](http://www.guardian.co.uk/sustainable-business/online-panel-discussion-(sustainability-reporting))

نلاحظ مما سبق ان قيمة الشركة لا تُحدِّد فقط من خلال اصولها الملموسة، بل تتأثر إلى حد كبير بأصولها غير الملموسة، والمتمثلة بالسمعة، والقدرة على العمل جنباً إلى جنب مع أصحاب المصالح، ورأس المال الفكري والبشري، خاصة أنها لا تظهر في قائمة المركز المالي، وذلك بسبب صعوبات تقييمها بطريقة موضوعية. وبمقدور الشركات لفت الانتباه إلى اصولها غير الملموسة من خلال الافصاح عنها ضمن التقارير الالزامية. (WBCSD,2003).

وتمكن المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة القارئ ان يتعرف على معلومات مهمة تخص الشركات المصدرة للتقرير، ومنها ما يلي: (Sullivan,2011)

- 1- هل لدى الشركة سياسة رعاية حقوق الانسان؟
- 2- تقييم الأداء على أساس النسبية، اي مقارنة الشركة مع اقرانها.
- 3- تحديد الاثار المالية المتترتبة على جوانب محددة من الاداء الاجتماعي، والبيئي، على سبيل المثال تكاليف الامتنال لبعض اللوائح والنظم الجديدة.
- 4- تقييم أداء الشركة في سياق الآثار الاجتماعية، أو البيئية الأوسع نطاقا، مثل: مدى مساعدة الشركة من اجل الحد من الانبعاثات الضارة؟، أو ما هو موقف الشركة من قضايا الاستدامة مثل ندرة المياه؟
- 5- تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بمارسات سوء الإداره أو الاستراتيجيات المبتكرة.
- 6- تقييم نوعية الحوكمة في الشركة والأطر المفاهيمية لإدارة المخاطر.

5-2 أهمية ومزايا تقارير الاستدامة

يعتمد الإطار الفلسفى والتحليلي لتقارير الإستدامة على العديد من التخصصات والمجالات المختلفة. ففي السنوات الأخيرة ظهر مجال جديد عرف بعلم الإستدامة (Kates, Robert, 2010)، وعلم الإستدامة ليس حقلًا معرفياً مستقلاً بحد ذاته، بل هو علم يساعد في إتخاذ القرارات المتعلقة بحل المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. (Clark & Dickson, 2003 .) وبتزايد الاهتمام بالاثار الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية للشركات. (Davis & Searcy, 2010) ، و كنتيجة لمطالب أصحاب المصالح للحصول على المعلومات وخاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد، والبيئة، والمجتمع، أصبحت تقارير الإستدامة شبه الزامية وخاصة للشركات متعددة الجنسيات. (KPMG, 2011)

وقد يلاحظ معظم قارئي ومستخدمي تقارير الإستدامة الأهمية العالية والفوائد المتعددة لها، وبالرغم من أن إعداد هذا النوع من التقارير يعد عملاً تطوعياً وليس إلزامياً، إلا أن بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا دعت إلى اعتبار تلك التقارير إلزامية وعلى مراعاة المعايير الصادرة بشأن إعدادها عن المبادرة العالمية للقارير (GRI)، أو عن غيرها من المنظمات المنبثقة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة (UN Global Compact). (WBCSD, 2003)

وتتجلى أهمية تقارير الإستدامة فيما تحققه الشركات المصدرة لها من سمعة جيدة، وقيمة مضافة، وهذا ما ينعكس في إزدياد عدد العملاء ، والمقرضين، والموظفين. (Finergy, 2002)

وقد ألفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WBCSD) نظرة شاملة على عشر مزايا مباشرة وغير مباشرة لتقارير الإستدامة والتي تعرض لمحنة عامة عن إمكانية تقارير

الإستدامة لخلق قيمة للشركة وتوفير معلومات أساسية عن الشركة تقييد بقدرتها على القيام بأنشطة تجارية جيدة، ويحقق إصدار تقرير إستدامة بحد ذاته فائدة عظيمة للشركة، حيث ان الاجراءات والأنظمة التي تتبعها الشركة عند إصدارها لنقرير الإستدامة والنهج التنظيمي الذي تتبعه يكسبها خبرات ذات قيمة عالية . (WBCSD, 2003)

وتنتمل المزايا العشر المشار إليها اعلاه بالآتي :

1- الحفاظ على إستمارارية الشركة: يمكن أن توفر أساسا سليما للحوار والمناقشة مع

أصحاب المصالح، وبالتالي تساعد على الحفاظ على أو تعزيز إستمارارية الشركة للعمل.

2- خلق قيمة مالية للشركة: تعكس بشكل غير مباشر قدرة وإستعداد الشركات لتعزيز

القيمة الطويلة الأمد للأصول غير الملموسة للمساهمين.

3- جذب رؤوس الأموال للشركة وبشروط تمويلية مناسبة: أي جذب مساهمين على الأفق

بعيد المدى ويمكن أيضا أن تساعد على تقليل مخاطر اقساط الممولين وشركات التأمين.

4- زيادة الوعي وتحفيز والتوفيق بين الموظفين، وجذب المواهب: يمكن أن تساعد الشركة

على إظهار قدرتها للرقي إلى مستوى قيمة أعمالها والمبادئ المتعلقة بالقضايا البيئية

والاجتماعية سواء في البيئة الداخلية للشركة أو الخارجية .

5- تطوير النظام الإداري للشركة: أي تشجيع وتسهيل تنفيذ النظم الإدارية بصرامة وقوة

أكثر لتحسين التعامل مع الآثار البيئية والإقتصادية والاجتماعية. وباختصار، يمكن أن

يؤدي إلى عرض مجموعة من أفضل البيانات الصحيحة.

6- زيادة الوعي ضد المخاطر في الشركة: أي عكس لقدرة وأسلوب الشركة في مواجهة

وإدارة المخاطر .

7- تشجيع الخلق والابداع: القدرة على التحفيز والقيادة والتركيز على الأداء مما يساعد

على إستمرارية الشركة بالقدرة على المنافسة.

8- التحسين المستمر: تدعم التحسين المستمر والتعلم. الإبلاغ عن أهم ما يحث الإدارة

لاتخاذ الإجراءات لتحقيق مزيد من التقدم، والتي سيتم التقرير عنها في السنة اللاحقة.

9- تعزيز السمعة: يمكن أن تساعده على بناء سمعة جيدة، والتي على المدى الطويل،

سوف تسهم في زيادة قيمة العلامة التجارية، والحركة السوقية، وولاء العملاء.

10- الشفافية في عرض المعلومات لأصحاب المصالح: خلق قنوات نقل المعلومات ذات

الصلة إلى أصحاب المصالح المستهدفين (المساهمين، أفراد المجتمع، والمسؤولين

الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية، الخ)، وبالتالي يعزز وضوح الرؤية وإظهار

الشفافية.

أما حسب ما أصدرته المبادرة العالمية للنقارير (GRI)، فيمكن تقسيم مزايا نقارير

الاستدامة التي تتحققها للشركات ومنظمات الأعمال إلى نوعين، على النحو التالي:

أ- المزايا الداخلية للشركات والمؤسسات ما يلي:

- زيادة فهم المخاطر والفرص التي تواجه منظمات الأعمال.
- التأكيد على ضرورة خلق الصلة بين الأداء المالي وغير المالي.
- بناء استراتيجيات وسياسات وخطط عمل طويلة الأجل تسهم في تبسيط العمليات وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة.
- القياس وتقييم أداء الشركات ومنظمات الأعمال فيما يتعلق بالقوانين ومعايير الأداء، والمبادرات الطوعية.

- تجنب الفشل في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- مقارنة الأداء داخلياً، وبين المنظمات والقطاعات المختلفة للوصول إلى أداء متميز نحو البيئة والمجتمع.

بـ- المزايا الخارجية لتقارير الاستدامة فهي:

- التخفيف من الآثار البيئية السلبية، والإفصاح عن الإنجازات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية .
- تحسين سمعة العلامة التجارية وولاء العملاء مع منظمات الأعمال.
- تمكين أصحاب المصالح الخارجيين لفهم القيمة الحقيقية للشركة، والأصول الملموسة وغير الملموسة.
- إظهار كيف تؤثر المنظمة، وتتأثر بالمجتمع والبيئة والاقتصاد المحيط بمنظمات الأعمال، كذلك والتوقعات حول التنمية المستدامة.

3-5 أصحاب المصالح ومدى تأثيرهم وتأثرهم بتقارير الاستدامة:

تأتي أهمية تبني منظمات الاعمال لنهج اعداد تقارير الاستدامة من خلال التغير الواضح في اعداد الجهات والمؤسسات الممثلة لاصحاب المصالح (Stakeholders). ومن وجهة النظر التقليدية، كان ينظر للمساهمين (Stockholders) على انهم أصحاب المصالح الاساسيين، ولذا كانت منظمات الاعمال تعمل من اجل تحقيق هدف زيادة الربحية والقيمة للمساهمين. اما في الوقت الحالي، فان منظمات الاعمال تأخذ في نظر الاعتبار دور أصحاب المصالح عند قيامها بصنع القرارات المهمة.

ويتمثل أصحاب المصالح بالموظفين، والعملاء، والموردين، ووسائل الاعلام، والحكومة والمشرين، وصناديق التقاعد، والمؤسسات الاستثمارية، والدائون، والتجمعات المجتمعية. (Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012, P325-327)

ويوضح الجدول رقم (1) أمثلة لاصحاب المصالح والمعلومات التي تهمهم في تقارير الاستدامة الصادرة من منظمات الاعمال :

جدول رقم (1)

المعلومات التي تهم اصحاب المصالح من تقارير الاستدامة الصادرة من منظمات الاعمال

الاصحاب	المعلومات المهمة في تقارير الاستدامة	الرقم
المساهمين الحاليين والمحتملين	تساهم تقارير الاستدامة في تحسين قيمة الشركة، كما تشجع المستثمرين الآخرين على الاستثمار في الشركة.	-1
المقرضين أو البنوك	يوفرون لهم التقرير معلومات عن أوجه الإنفاق التي يتم تمويلها من خلال القروض والتسهيلات الممنوحة للشركة.	-2
الزبائن	يوفرون التقرير لهم معلومات عن نوعية المنتج وعن خدمات ما بعد البيع.	-3
الفئات المجتمعية	يوفرون التقرير لهم معلومات عن مدى مساهمة الشركة في توظيف العمالة، وفي مجالات التعليم والصحة، والمحافظة على حقوق الإنسان.	-4
الحكومة وجهات التشريع	يوفرون التقرير لهم معلومات عن القيمة المضافة التي تتحققها الشركة للاقتصاد الكلي وعن الضريبة المدفوعة، كما تمكن الجهات الناظمة للتشريعات من وضع القوانين ذات الصلة.	-5
وسائل الاعلام	يوفرون التقرير لها معلومات عن إنجازات الشركة التشغيلية والمجتمعية البيئية التي يتوجب نشرها وتعيمها وكذلك عن ردود فعل المجتمع على تلك الإنجازات.	-6
الدائون	- الاهتمام بتأثير المشاريع التي يتم تمويلها على البيئة .	-7

ويُطلب من المؤسسات التي تتبع في اعداد تقارير الاستدامة مبادئ وإرشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI)، ان تأخذ بالاعتبار تقديرات وتخمينات اصحاب المصالح خطوة من خطوات اعداد تقارير الاستدامة. وبالمثل فان (Stakeholders Assessments) المؤسسات تتعرف وتندمج في اعمالها مع اصحاب المصالح كوسيلة لتقليل المخاطر وادارة سمعة المؤسسة. ولقد أدى التأثير الكبير لمنظمات الاعمال على البيئة وخاصة الاحتباس الحراري الى تزايد اهتمام اصحاب المصالح بقضايا الاستدامة والبيئة وتغيرات المناخ.

(Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012)

ويعتقد اصحاب المصالح ان التقارير الجيدة يجب ان تشمل ما يلي:)

(Sustainability, 2008

1- الارتباط بين استراتيجية الاستدامة واستراتيجية العمل الشاملة: اي كيفية ربط

استراتيجية الاستدامة مع استراتيجية الأعمال الأساسية.

2- الالتزام بتحقيق الاستدامة: ما يتم أخذة بنظر الاعتبار من قضايا الاستدامة من قبل

مصدرى التقارير لتكون ضمن سياق أعمال الشركة.

3- تأثير الاستدامة للمنظمة: اجمالي الآثار لمصدرى التقارير، بما في ذلك الآثار

المباشرة وغير المباشرة للاستدامة.

4- الإجراءات التي اتخذت لمعالجة قضايا الاستدامة: كيفية استجابة مصدرى التقارير

للقضايا الاستراتيجية، والعمليات، وتطوير المنتجات وغيرها من مجالات وجوانب

الأعمال التجارية.

5- التفكير الابتكاري: ما هي المنتجات، أو الخدمات، أو نماذج الأعمال التي ستقود

وتوجه اداء الاستدامة وتعزيز قيمة الشركة في المستقبل.

6- كيف يتم تنفيذ استراتيجية الاستدامة وترجمتها في الاعمال على المستوى المحلي:

كيفية تنفيذ استراتيجية الاستدامة وسياسة المركزية على المستوى المحلي.

وتأتي قوة اصحاب المصالح من مدى سيطرتهم على المصادر التي تحتاجها الشركات

في انشطتها، (Ullmann, AA, 1985). ومن أكثر الامور الضرورية لنجاح الشركات هي

استخدامها للمصادر الداخلة في انشطتها والسيطر على من قبل اصحاب المصالح وهذا ما

يساعد المديرين في جذب اهتمام اصحاب المصالح، ومن اهم ادوار مديرى الشركات هو الاخذ

بنظر الاعتبار الالهمية النسبية لكل من اصحاب المصالح في تحقيق الخطط الاستراتيجية

للشركة، وادارة هذه العلاقات وفقاً لذلك. (Hedberg & Von Malmborg, 2003)

ان اصحاب المصالح يتأثرون كثيراً بتقارير الاستدامة الصادرة من الشركات خاصة في

تلك البلدان التي تظهر فيها العلاقة القوية بين اصحاب المصالح والشركات. (Orij, 2010)

وبصورة عامة يمكن تلبيه احتياجات أصحاب المصالح على نحو أفضل عند شمول

تقرير الاستدامة على النقاط التالية: (Kaenzig, et al, 2011)

- لمحه عامة عن أهم الآثار البيئية الكلية الناجمة عن منتجات الشركة.

- بيانات أكثر موثوقة، وأكثر اكتمالاً، وأكثر دقة.

- الإفصاحات البيئية المعيارية للشركات من منظور دورة الحياة.

- مؤشرات الأداء لكل قطاع او لكل قسم انتاجي في الشركة.

٤-٥ محددات ومعوقات تقارير الاستدامة :

تواجه الشركات صعوبات في تحديد أولوياتها عند اعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها بسبب المجموعة الواسعة من أصحاب المصالح في تلك الشركات، لذلك عليها الموازنة بين احتياجاتهم ومصالحهم في نفس الوقت. (WBCSD, 2003)، وبالرغم من قيام الشركات بالتقدير عن مسؤولياتها بشكل وافي، الا انها تتعرض لانتقادات أصحاب المصالح، بسبب عدم وضوح نوعية المعلومات التي يبحثون عنها، وكيفية استخدامهم لهذه المعلومات. ونتيجة لذلك، فإن الشركات تواجه صعوبات في التواصل الفعال بشأن مسائل مسؤولية الشركات ويشعر العديد منها بأن المعلومات التي يتم التقرير عنها يتم تجاهلها. (Sullivan, 2011)، وخاصة انها أي الشركات قد تتکبد نفقات عالية جدا عند اعدادها لهذه التقارير. (Nikolaeva & Bicho, 2011)، وتتمثل في كلفة تجميع، واعداد، والتحقق، وتدقيق المعلومات التي سيتم التقرير عنها. (Popa & Peres, 2008)

ومن الامور التي قد تتعرض عملية اعداد التقارير او تعتبر كتحدي لهذه العملية، هي عملية اختيار المؤشرات الأكثر ملاءمة لطبيعة عمل الشركة المصدرة للتقرير، وهنا تظهر الصعوبة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وكذلك كيفية توصيل مبادرات ونشاطات الاستدامة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. (Nielsen & Thomsen, 2004) كذلك من الامور التي تعترض عملية اصدار تقرير الاستدامة وتأثر على نوعية المعلومات التي يتم الافصاح عنها، هي حساسية وخطورة تلك المعلومات والتي يمكن استخدامها من قبل المنافسين، باعتبارها تكلفة غير مباشرة. فبسبب التخوف من النتائج السلبية والمؤثرة على القدرة التنافسية، يفشل الكثير من الشركات في عرض معلومات أو مؤشرات عن ادائها الاجتماعي او البيئي وخاصة ان هذه المعلومات والمؤشرات تكون متوفرة ويمكن نشرها.

(Daub, 2007)، لذا، يتعين على الشركات القيام بعملية المفاضلة بين المعلومات المطلوبة وبين التي يمكن نشرها (Sullivan, 2011). كما يتعين على الشركات ان تقوم بعملية تحليل لمنفعة، وتكلفة المعلومات التي أُفصح عنها، وذلك بالرغم من أن هذا الاجراء كثيراً ما يتسم بالصعوبة، والتعقيد، وعدم الدقة، بسبب عدم وجود تقنيات لقياس التكلفة والعائد. (Popa & Peres, 2008). وهذا ما يواجه المحللين الماليين خصوصاً عند النظر الى معلومات الاستدامة ومحاولتها ترجمتها إلى مؤشرات قابلة لقياس الكمي والتي يمكن فهمها واستخدامها من قبل المتخصصين في الأعمال المالية، خاصة انه في بعض الأحيان، لا يمكن الاخذ بالاعتبار المقاييس البيئية من منظور اقتصادي وإنما من منظور المصلحة المجتمعية والتنظيمية. (WBCSD, 2003).

وهناك العديد من الانقادات التي توجه الى تقارير الاستدامة بالشكل الذي تعد به حالياً، ومنها ما يلي: (Kaenzig & etal, 2011)

- 1- قد تظهر التقارير غير متناسقة وغير مكتملة النطاق والمضمون وبجودة مختلفة.
- 2- يميل الافصاح في تقارير الاستدامة إلى التركيز على تقديم المعلومات الإيجابية فقط بدلاً من تقديم ما يعكس توازن الأداء.
- 3- لا يتم توضيح الآثار العملية للقضايا الاجتماعية والبيئية في سياق استراتيجية الشركة وفي سياق الأعمال التجارية على نطاق أوسع.
- 4- غالباً ما يكون من الصعب تقييم اداء الشركات في حال كان معاكساً لسياساتها الخاصة ومسؤولياتها وأهدافها.
- 5- لا يتم ذكر اي من الموارد التي يتم تخصيصها لتحقيق اهداف ومسؤوليات الشركة، ولا لكيفية ادارة القضايا البيئية، والمجتمعية.

6- عدم شفافية اجراءات تقييم الاهمية النسبية او التأثير المالي للشركة.

7- لا تقوم الشركات المصدرة للتقرير بذكر أي من الامور او القضايا التي تم استبعادها من التقرير.

8- الصعوبة في مقارنة اداء ومسؤوليات الشركات.

وهناك من يتهم هذا النوع من التقارير على انها تحتوى منحنى التسويق أكثر من كونها تقدم بيانات ذات قيمة واهمية كبيرة، وذلك بسبب احتوائها على العديد من الصور والقصص التي تعبر عن بعض القضايا والمؤشرات، وهذا ما يُعد معضلة بالنسبة للشركات لأن عليها ايجاد التوازن بين هذين النهجين. (Hausman, 2008)، وهناك من يحذر من محاولة التقارير تغطية كل شيء، لأن ذلك يجعلها تبدو تقارير طويلة وبالتالي قد تكون مملة بالنسبة للقراء، كما ان فجوة عدم ايجاد وسيلة لتقييم معلومات الاستدامة ومسؤولية الشركات تُعد من الامور التي ت تعرض هذا النوع من التقارير. ونتيجة لذلك، كثيراً ما توفر هذه التقارير "الكثير من المعلومات، والقليل من المعاني". (Sullivan, 2011)

5-5 المناهج المتبعة في اعداد تقارير الاستدامة

يوجد منهاج لاعداد تقرير الاستدامة بما: منهج دورة الحياة، ومنهج المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

5-5-1 منهج دورة الحياة لاعداد التقارير Life Cycle Approach

ويعرف أيضاً باسم تحليل دورة الحياة، (تحليل من المهد الى اللحد).

وهو أسلوب لتقييم الآثار البيئية (<http://www.gdrc.org/uem/lca/lca-define.html>)

المترتبة بجميع مراحل حياة المنتج من مرحلة استخراج المواد الخام، وتجهيز المواد، وتصنيع، وتوزيع، واستخدام، وإصلاح، وصيانة، والتخلص منها أو إعادة تدويرها. ويمكن لهذا المنهج أن يساعد على تجنب النظرة الضيقية للمخلفات البيئية من خلال: تجميع المدخلات الطاقة والمواد ذات الصلة والنشرات البيئية. ان تقييم الآثار المحتملة المترتبة بالمدخلات والبيانات التي تم تحديدها، يفسر النتائج المساعدة في اتخاذ قرار أكثر استدارة.

[\(http://epa.gov/nrmrl/research.htmlstd/lca/lca.html\)](http://epa.gov/nrmrl/research.htmlstd/lca/lca.html)

وبناء على رغبة مستخدمي تقارير الاستدامة الدائمة لمعرفة آثر استدامة منظمات الاعمال، فإنه من الضروري التقرير عن الآثار البيئية، والمجتمعية على طول دورة حياة المنتج. (KPMG & Sustainability, 2008). وقد بدأ أصحاب المصالح بالطالبة بالشفافية على امتداد سلسلة القيمة بأكملها مع انتقال التركيز من قبل الإدارة البيئية من الإنتاج الأنقى على مستوى الانتاج نحو منتجات صديقة للبيئة ككل. ويفضل بالقيام بإجراء متدرج لتحسين نوعية واتكمال الإفصاحات الكمية البيئية للشركات باستخدام نهج دورة الحياة. وتعتبر عملية تقييم دورة الحياة على أنها "عملية تأسيس نهج تحليلي لتحديد الآثار البيئية وتحديد فرص التحسين للمنتجات والخدمات".

ويمكن تلخيص الخطوات الثلاث لنهج دورة الحياة كما يلي :- (Kaenzig, etal, 2011)

الخطوة الأولى : تتضمن عملية تحليل وتحسين التغطية والموثوقية للإفصاحات البيئية والكمية للشركات. وبالنسبة للتغطية، ان معرفة حدود النظام تكشف عن كل ما تم تغطيته او اهماله خلال اعداد التقرير. اما موثوقية معلومات التقرير، فيمكن تقديرها من خلال مختلف اختبارات الجودة.

الخطوة الثانية : تُبني هذه الخطوة على الخطوة السابقة وتستخدم مصفوفة العباء البيئي، والتأثير البيئي كوسيلة لتحديد أولويات المكاسب البيئية المحتملة. وإن التقييم الكمي يجب أن يكون مكتملاً مع التحليل النوعي أو تحليل الجودة وخاصة من ناحية تلك الجوانب التي يصعب تكميمها. وهذا ممكّن حصوله من خلال مصفوفة العباء البيئي، التي توضح توزيع الآثار البيئية لكل مرحلة من دورة حياة المنتج.

الخطوة الثالثة : وتتضمن هذه الخطوة تحديد أي من مؤشرات الأداء الرئيسية توفر أساساً ذو صلة للتقييم البيئي. وإنّ مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) يمكن تحديدها على أساس عملية اختيار شاملة (على سبيل المثال، الخطوة 1 و2)، كما يجب أن تعكس القضايا البيئية الرئيسية للمنتجات، الاعتراف بحقيقة أن الحد من الآثار البيئية الشاملة هو أسهل في بعض مراحل دورة الحياة من غيرها.

هذا ويمكن لمنهج دورة الحياة تحسين نوعية وملاءمة الإفصاحات البيئية عن طريق توفير أدوات لتحليل التغطية وموثوقية الإفصاحات البيئية (الخطوة 1)، عن طريق إدخال مصفوفة التأثير البيئي لتقييم مستوى المكاسب البيئية المحتملة (الخطوة 2)، وبالتشديد على أهمية الإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعكس الآثار البيئية الرئيسية والمكاسب البيئية المحتملة على طول دورة حياة المنتجات (الخطوة 3).

5-5-2 منهج المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI Approach

تم إطلاق المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI) في العام 1997 كمبادرة لتطوير اطار عمل مقبول عالمياً لتعميم وتعزيز نوعية التقرير عن الاستدامة كما وتعتبر مبادرة مشتركة بين ائتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئياً (CERES)، وبرامج الامم المتحدة المتعلقة بالبيئة (UNEP). وقد هدفت هذه المبادرة الى شرح وتوضيح تطور التزام منظمات الاعمال تجاه الاستدامة، ولمقارنة اداء منظمات الاعمال مع مرور الوقت، كذلك لقياس اداء منظمات الاعمال فيما يتعلق بالقوانين، والمعايير، والمبادرات والمعايير الطوعية. (Rankin, Stanton, .McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012, P322)

ومن نقاط القوة الرئيسية للمبادرة العالمية للتقارير (GRI) هي تعزيز نهج أصحاب المصالح المتعددين (Multi-Disciplinary) ونهج الأنظمة المتعددة (Multi-Stakeholder) (Willis, 2003) والواردة ضمن تقارير الإستدامة.

كما تدعم المبادئ والإرشادات التوجيهية لهذه المنظمة (GRI) تحديد مسائل جوهريّة بإعتبارها جزءاً واضحاً من عملية تقديم التقارير، حيث أنها تساعد على زيادة أهمية الإبلاغ عن أصحاب المصالح. (KPMG & Sustainability, 2008) ، كما أن هذه المبادئ والإرشادات تُبرز العديد من الخصائص الوظيفية للمؤسسات بما في ذلك الفهم الواسع النطاق، والشرعية، وأهمية وضرورة الانشطة التجارية الجديدة وما يصاحبها من ضغوطات السوق التنافسية. (Brown et al. , 2009)

بالإضافة إلى أن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ومن خلال تقارير الإستدامة أنشأت لغة مشتركة تمكن أصحاب المصالح من استخدامها لتقدير أداء الشركات الوارد ضمن تقارير الإستدامة الخاصة بها. (Nikolaeva, & Bicho, 2011)

وتهدف المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) من خلال الإطار المفاهيمي لتقارير الإستدامة إلى خلق نوع من الاتساق أو التمايز مع المبادئ المحاسبية المقبولة دولياً (GAAP) والخاصة بإعداد التقارير المالية. (Sherman, 2009)، والإرتقاء بمستوى إعداد تقارير الإستدامة إلى مستوى مشابه ومساوٍ لإعداد التقارير المالية، وبنفس الدقة، والقابلة للمقارنة، وامكانية تدقيقها. (Willis, 2003)

وبحسب (Gray, 2010) تمر عملية اعداد تقرير الاستدامة في ثلاثة مراحل رئيسة:

المرحلة الاولى: وتعرف بمرحلة (The-Why Stage) تحدد المنشأة أهم بواعتها لاصدار التقرير بما في ذلك المزايا التي تسعى إلى تحقيقها من خلاله مثل: تحسين سمعتها في السوق الذي تعمل فيه لتحقيق ميزة تنافسية او من اجل توفير فرص مناسبة للتمويل. او لتحقيق اثار ايجابية على السعر السوقى لسهامها في البورصة، كما قد تسعى من خلال التقرير الى جذب موظفين على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. كما قد تهدف من اصدار هذا التقرير ارضاء جماعات الضغط المدنية مثل: نقابات العمال، وجمعيات حقوق الانسان، ونظمات المحافظة على البيئة وذلك عن طريق ابراز الانشطة التي تمارسها في مجال توفير الطاقة والحد من مخاطر التلوث البيئي.

المرحلة الثانية: وهي استمرار للمرحلة الاولى وتعرف بمرحلة (The-Who Stage) تحدد المنشأة فيها الفئات المستهدفة التي سيوجه إليها التقرير. وبموجب نظرية أصحاب المصالح يوجد مدخلان او منهجان لتحديد الفئة او الفئات ذات الاولوية في هذا المجال فحسب الاول وهو

المدخل الاداري الايجابي Managerial/positive approach ، يكون الهدف من اصدار التقرير ارضاء فئات يمكن ان تؤثر بالايجاب على قدرة المنشأة في تحقيق الارباح مثل: كبار الزبائن وال媿وردين، او كبار المقرضين، او موظفي المنشأة بشكل عام. كما يمكن ان يكون الهدف ايضا ارضاء فئات اخرى يمكن لآرائهم ان تؤثر سلبا على قدرتها في تحقيق الارباح فيما لو ابدت تلك الفئات معارضه لبعض اوجه الانشطة التشغيلية للمنشأة مثل: جمعيات حماية المستهلك، ونقابات العمال، ومنظمات المحافظة على البيئة، اما المدخل الثاني وهو المدخل الاخلاقي Ethical/ normative approach ، فمبني على اساس ان الباعث من وراء اصدار تقرير الاستدامة هو وجود قناعة ذاتية لدى ادارة المنشأة بأن عليها التزاما اخلاقيا تجاه فئات بعيدها من اصحاب المصالح توجب عليها ممارسة مجموعة من الانشطة المجتمعية كالمساهمة مثلا في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين البيئة وذلك مثل تقديم الهبات والمنح والتبرعات للجمعيات الخيرية والمستشفيات والجامعات او عن طريق انشاء الحدائق العامة، وتعبيد الطرق، ومكافحة التلوث البيئي الذي ينشأ عن ابعاث الادخنة او من مخلفات المصانع. (Unerman,)

(2008)

وعليه وفي الملخص يكون دافع الشركة من اصدار هذا التقرير إما تعظيم الجوانب الايجابية لتلك الاثار او تخفيض الجانب السلبية لها وذلك عن طريق استكشاف اراء تلك الاطراف في الاداء الفعلي للشركة بمحاوره الثلاثة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وكذلك استكشاف الالتزامات التي يتوقعونها منها.

المرحلة الثالثة: والتي يطلق عليها مصطلح (The-How Stage) فتحدد الشركة فيها طبيعة المعلومات التي سيتضمنها التقرير من حيث الكم والنوع وكذلك من حيث اسلوب العرض ويمكن في هذا السياق تصنيف تلك المعلومات حسب احتياجات الفئات المستهدفة بالتقرير. بالنسبة

للمستثمرين ومحالى الصناعة مثلا يتم تضمين التقرير معلومات عن اي تطوير حدث في الانشطة التشغيلية او يتوقع حدوثه فيها، وبالنسبة للموظفين يتم اطلاعهم على البرامج التي اعدتها الشركة او ستعدها في مجالات تنمية الموارد البشرية او في مجال الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. وبخصوص الزبائن يتم تضمين التقرير معلومات عن احدث التقنيات التي ستستخدمها الشركة سواء في مجال تحسين جودة المنتج او في مجال خدمات ما بعد البيع. اما الجهات الحكومية والمشروعين والمنظمات المختصة بالرقابة على البيئة، فيتم اطلاعها على الانشطة التي نفذتها الشركة او تبني تفاصيلها في مجالات الالتزام بالقوانين والتشريعات العمالية والمحافظة على حقوق الانسان ثم في مجالات تحسين البيئة ومكافحة التلوث.

ولقد وفرت المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI) اطاراً عملياً يتضمن مبادئ، ومؤشرات الاداء التي يمكن لمنظمات الاعمال استخدامها للقياس والتقرير عن ادائها الاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي. وبالرغم من ذلك فان الإمتثال لتلك المبادئ والإرشادات يعد امراً طوعياً. ويعتبر حجر الزاوية للاطار العملي المشار اليه هو ارشادات التقرير عن الاستدامة (The Guidelines)، ولقد صدرت الارشادات الأولية في العام 2000، وصدر الجيل الثالث (G3) في العام 2006 مع تحديث على الارشادات (G3.1) والتي صدرت في شهر آذار من العام 2011، وتتضمن إرشادات الجيل الثالث عدداً من المبادئ التي يجب استخدامها للتعریف عن محتويات التقریر ولضمان نوعیة التقریر. وتنمّل هذه الارشادات والمبادئ في جزئین، وهما: (Moneva et al.2006)

الجزء الاول: ارشادات ومبادئ التقرير Reporting Principles and Guidelines

► مبادئ للتعرف عن محتويات التقرير:

✓ الاهمية النسبية Materiality : ان سلامة المعلومات تؤثر على الحكم الصادر عن

مجموعات مستهدفة من أصحاب المصالح وعمليات صنع القرار اللاحقة.

(O'Dwyer, & Owen, 2007)، والاهمية النسبية تركز في تقارير الاستدامة

بشكل أوسع من المقاييس التقليدية لها من الناحية المالية. ففي التقارير المالية، تعتبر

الاهمية النسبية كمعيار للتأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي

البيانات المالية للمؤسسة، والمستثمرين على وجه الخصوص. ويُعد هذا المعيار

مهماً أيضاً بالنسبة لتقارير الاستدامة، كما ان الاهمية النسبية لتقارير الاستدامة لا

تقصر فقط على مواضيع الاستدامة التي لها تأثير مالي كبير على المنظمة. وإنما

تشمل أيضاً ضرورة مراعاة الآثار الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية التي تعمل

خطوة في التأثير على قابلية وقدرة المنظمة على تلبية احتياجات الحاضر دون

المساس باحتياجات أجيال المستقبل. وهذه الآثار المهمة غالباً ما يكون لها تأثير

مالي كبير في المدى القريب أو في المدى الطويل على المنظمة. ولذلك فإنها تكون

أيضا ذات صلة لأصحاب المصالح الذين يركزون بشكل صارم على الوضع المالي

للمنظمة. (www.globalreporting.org/reporting/G3/guidelines-online)

✓ شمولية أصحاب المصالح Stakeholders Inclusiveness: وهي

المشاركة الفعالة مع أصحاب المصالح ذوي الصلة بشأن التأثير المحدد

لمبادرات الأعمال. (Lingenflder and Thomas, 2011)، وإذا لم تتم

المشاركة الفعالة لأصحاب المصالح، فإن التقارير الناتجة لا تكون مناسبة وسيتم

فقدان مصداقية التقارير (Deegan, 2002). أما إذا تم ادراك الإمكانيات الكاملة لإشراك أصحاب المصالح، فإنه يمكن أن يؤدي ذلك الى التقبل الكبير من الجماهير أصحاب المصالح للتقارير التي بدورها ستعتبر ذات قيمة مضافة ومفيدة (O'Dwyer, & Owen, 2007)، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الثقة المتولدة والمتزايدة اثر هذه المشاركة سوف تساعد في زيادة مصداقية المنظمة في نظر أصحاب المصالح المعنيين. (Ting, 2006).

✓ **سياق الاستدامة Sustainability Context:** وذلك بتوفير المعلومات عن التأثير المحتمل لنشاط المنظمة على البيئة وعلى المجتمع الذي تعمل فيه. (Joseph, 2007)، غالباً ما يكون هذا المفهوم أكثر وضوحاً في المجال البيئي وذلك من حيث المحددات العالمية على استخدام الموارد ومستويات التلوث. ومع ذلك، فإنه يمكن أيضاً أن يكون ذو صلة فيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية، والاقتصادية، مثل الأهداف الدولية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على الصعيد الوطني. (www.globalreporting.org/reporting/G3/guidelines-online)

✓ **الاكتفاء Completeness:** تغطية للمعلومات الواردة في تقارير الاستدامة التي هي ذات صلة بأصحاب المصالح والتي قد تؤثر على قراراتهم، ومن الملاحظ ان الشركات التي تصدر تقارير الاستدامة تعطي تقريباً ثلث ماهو مقترح من قبل المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI وذلك حسب ماتراه من المعلومات اكثر مناسبة لنشاطها الانتاجي، وليس ضرورياً لجميع أصحاب المصالح. (Guenther, Hoppe and Poster, 2007)

► مبادئ للتعرف عن نوعية أو جودة المعلومات التي يتضمنها التقرير: (GRI,2011)

✓ التوازن **Balance**: ينبغي أن يعكس التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء

المنظمة لتمكين تقييم مسبب من الأداء العام.

✓ القابلية للمقارنة **Comparability**: البنود والمعلومات يجب أن يتم اختيارها،

وتجمعها، والتقرير عنها باستمرار. والتقرير عن المعلومات يجب أن يتم

بطريقة تمكن أصحاب المصالح لتحليل التغيرات في أداء المنظمة مع مرور

الوقت، كما يمكنها أن تدعم التحليل النسبي لمنظمات أخرى.

✓ الدقة **Accuracy**: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة بما فيه

الكافية وتظهر بفصيل يساعد أصحاب المصالح لتقييم التقرير عن أداء المنظمة.

✓ التوقيت **timeliness**: أي أن يتم اصدار التقارير في مواعيد منتظمة بحيث

تكون المعلومات متاحة في الوقت المناسب لأصحاب المصالح لتساعدهم على

اتخاذ قرارات مستقرة.

✓ الموثوقية **Reliability**: المعلومات والإجراءات المستخدمة في إعداد التقرير،

يجب أن يتم تجميعها، وتسجيلها، وتحليلها، والافصاح عنها بطريقة تمكن من

اخضاعها لعملية المراجعة والتدقيق وذلك ما يحدد النوعية، والأهمية النسبية

للمعلومات.

✓ الوضوح **Calrity**: المعلومات التي يحتويها التقرير يجب عرضها بطريقة

تجعلها مفهومة وسهولة الوصول إليها من قبل أصحاب المصالح الذين

يستخدمون التقرير.

► ارشادات حول كيفية تعيين حدود للتقرير: يجب ان تتضمن حدود تقرير الاستدامة كافة الكيانات التي تقوم المنظمة المصدرة للتقرير سواء بممارسة الرقابة عليها، أو التي لها تأثير قوي عليها من خلال علاقاتها معها أي جميع أصحاب المصالح الذين يطلعون على التقرير مثل: المساهمين، والمقرضين، والعملاء، وال媧دين، وغيرهم. (KPMG,2011)

الجزء الثاني: افصاحات معيارية Standard Disclosures وتحتضم: (GRI,2011)

► الاستراتيجية ولمحة عامة عن منظمة الاعمال : الإفصاحات التي تحدد السياق العام لفهم الأداء التنظيمي لمنظمة الاعمال مثل استراتيجيتها، لمحة عامة عنها، وحكمتها.

► مدخل الادارة : الإفصاحات التي تغطي الطريقة التي تتناول بها منظمة الاعمال مجموعة معينة من المواضيع من أجل توفير سياق لفهم أدائها في منطقة معينة.

► مؤشرات الاداء : المؤشرات التي توضح عن معلومات قابلة للمقارنة عن الأداء الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي لمنظمة الاعمال.

وبالرجوع إلى إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 3)، فان مؤشرات الاداء الرئيسية الثلاثة في تقارير الإستدامة تمثل بما يلي:- (GRI, 2011)

اولاً: مؤشرات الاداء الاقتصادي : وتنال التأثير الاقتصادي للمنشأة على الأطراف المعنية أو أصحاب المصالح من خلال تدفق رؤوس الأموال بين مختلف أصحاب المصالح بالإضافة التي تأثير المنشأة الاقتصادي على المجتمع ككل على المستوى المحلي، والوطني، والعالمي.

وينبغي هنا، اي من خلال مؤشرات الاداء الاقتصادي الافصاح عما يلي:

أ- منهجة الادارة :

► الأداء الاقتصادي

► تواجد المنشأة في السوق

► الآثار الاقتصادية غير المباشرة

ب- الأهداف والأداء:

► أهداف المنشآة المتعلقة بأدائها في النواحي الاقتصادية.

► استخدم المؤشرات الخاصة بالمنشأة (وفقاً لما تقتضيه الحاجة).

► استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لمقارنة نتائج الأداء بالأهداف.

ج- سياسات المنشأة :

► إيجاز سياسات المنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشآة المتعلقة بالجوانب

الاقتصادية المشار إليها سابقاً أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات العامة

(مثل روابط المواقع الالكترونية).

د- المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق:

وهي المعلومات الإضافية المطلوبة لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل:

► أهم النجاحات أو الإخفاقات.

► أهم المخاطر والفرص التنظيمية.

► التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بالأنظمة

والهيكل لتطوير الأداء.

► الاستراتيجيات المحورية التي تهدف إلى تطبيق السياسات أو تطوير الأداء.

والجدول رقم (2) يوضح مؤشرات الاداء الاقتصادي كما وردت في ارشادات المبادرة العالمية

لإعداد التقارير :GRI

جدول رقم (2)

مؤشرات الاداء الاقتصادي

المؤشر	الرمز
السمة: الأداء الاقتصادي	
القيمة الاقتصادية المباشرة الناتجة والموزعة وتشمل الإيرادات وتكاليف التشغيل ومكافآت الموظفين والتبرعات وغيرها من الاستثمارات الاجتماعية والأرباح المحتجزة والمدفوعات المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال وللحكومات.	EC1
النتائج المالية وغيرها من المخاطر والفرص المتعلقة بأنشطة المنشأة في ظل التغيرات المناخية.	EC2
تغطية التزامات برامج المزايا الخاصة بالمنشأة.	EC3
المساعدة المالية الهامة التي تقدمها الحكومة.	EC4
السمة: تواجد المنشأة داخل السوق	
نطاق معدلات معايير مستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي في مختلف أماكن عمل المنشأة.	EC5
السياسات والممارسات ونسبة الإنفاق على الموردين المحليين في مختلف أماكن التشغيل.	EC6
إجراءات التوظيف المحلي ونسبة موظفي الإدارة العليا الذين يتم توظيفهم من المجتمع المحلي في وظائف العمليات الهامة للمنشأة.	EC7
السمة: الآثار الاقتصادية غير المباشرة	
تطوير استثمارات البنية التحتية وأثارها والخدمات التي يتم تقديمها في المقام الأول لتحقيق المنفعة العامة من خلال الانخراط في الأعمال التجارية أو الخيرية أو التبرعات.	EC8
فهم وتوضيح أهم الآثار الاقتصادية غير المباشرة وتقييم مدى أهمية تلك الآثار.	EC9

ثانياً: مؤشرات الاداء البيئي : وتناول تأثير المنشأة على الأنظمة الطبيعية للكائنات الحية

وغيرها وتشمل الأنظمة البيئية، والمخرجات، والتنوع البيولوجي، والتوافق البيئي، والانفاق

البيئي، وتأثيرات المنتجات والخدمات.

وينبغي هنا، اي من خلال مؤشرات الاداء البيئي الافصاح عما يلي:

أ- المنهج البيئي :

وينبغي هنا الافصاح عن منهجية الادارة مع الاشارة الى الجوانب البيئية التالية:

- المواد.
- الطاقة.
- الماء.
- التنوع البيولوجي.
- الانبعاثات والنفايات السائلة والمخلفات.
- المنتجات والخدمات.
- التوافق البيئي.
- النقل.
- جوانب عامة.

ب- الاهداف والاداء:

- اهداف المنشأة المتعلقة بادائها في النواحي البيئية.

ج- سياسة المنشأة:

- ايجاز السياسات المتعددة للمنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشأة المتعلقة بالجوانب البيئية المشار إليها سابقاً أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات العامة (مثل روابط الواقع الالكترونية).

د- المسؤولية التنظيمية:

- تحديد أعلى المناصب بالمنشأة التي تتحمل المسؤولية التشغيلية نحو الجانب البيئي، وتوضيح كيفية توزيع المسؤوليات التشغيلية على المستوى الأكثـر دراية بتلك الجوانب.

هـ- التدريب والتوعية:

► الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بالجوانب البيئية.

وـ المراقبة والمتابعة :

► وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية بما فيها أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.

► قائمة الشهادات الخاصة بالأداء البيئي أو أنظمة التوثيق أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشآت التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريد الخاصة بها.

زـ المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق :

وهي المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي مثل:

► أهم النجاحات أو الإخفاقات.

► أهم المخاطر والفرص التنظيمية البيئية المتعلقة بمختلف الموضوعات.

► التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتتناولها التقرير فيما يتعلق بالأنظمة والهياكل لتطوير الأداء.

► أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (3) يوضح مؤشرات الأداء البيئي حسب ارشادات المبادرة العالمية لاعداد

التقارير GRI,2011).

جدول رقم (3)

مؤشرات الاداء البيئي

الموؤشر	المؤشر
السماة : المواد	السماة : المواد
EN1	المواد المستخدمة من حيث الوزن او الحجم.
EN2	نسبة المواد المستخدمة كموارد يتم إعادة تدويرها.
	السماة : الطاقة
EN3	الاستهلاك المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية للطاقة.
EN4	الاستهلاك غير المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية للطاقة .
EN5	الطاقة التي تم توفيرها نتيجة للتغيرات التي طرأت على الكفاءة ووسائل الترشيد.
EN6	الطاقة التي تم توفيرها نتيجة للتغيرات التي طرأت على الكفاءة ووسائل الترشيد.
EN7	المبادرات التي تهدف الى تقليل الاستهلاك الغير مباشر للطاقة والنتائج المحققة.
	السماة : الماء
EN8	كمية المياه المسحوبة عن طريق المصدر.
EN9	مصادر المياه التي تتأثر بشكل بالغ بعمليات سحب المياه.
EN10	نسبة وإجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.
	السماة : التنوع البيولوجي
EN11	موقع ومساحة الأرضي المملوكة أو المستأجرة أو المدارسة أو المتاخمة للمناطق محمية أو المناطق التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع القيمة خارج المناطق المحمية.
EN12	وصف الآثار الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المناطق محمية والمناطق الأخرى التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع.
EN13	المحميات الطبيعية التي يتم استعادتها أو الحفاظ عليها.
EN14	الاستراتيجيات والإجراءات الحالية والخطط المستقبلية التي قد تؤثر على التنوع البيولوجي.
EN15	عدد السلالات المنضمنة في القوانين التي حددها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وحماية الموارد الطبيعية بالإضافة إلى عدد السلالات في المحميات داخل المناطق التي تتأثر بعمل المنشأة وبمستوى مواجهة مخاطر الانقراض.
	السماة : الآثار والتغيرات السائلة والمخلفات
EN16	حجم الآثار المباشرة وغير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري.
EN17	حجم الآثار الغير مباشرة لغازات الاحتباس الحراري ذات الصلة.
EN18	المبادرات الرامية للحد من آثار غازات الاحتباس الحراري وما تم تنفيذها منها.
EN19	حجم انبعاثات المواد التي تساهم في تأكيل طبقة الأوزون.
EN20	غاز التيتروجين والكريت وغيرها من انبعاثات الهواء الضارة من حيث النوع والحجم.
EN21	كمية المياه التي يتم تفريغها من حيث الجودة والمكان.
EN22	إجمالي حجم المخلفات من حيث نوعها وطرق التخلص منها.
EN23	الاسكالات المؤثرة من حيث الحجم والعدد.
EN24	حجم المخلفات التي يتم نقلها أو استيرادها أو تصديرها أو معالجتها والتي تصنف وفقاً لملحق اتفاقية بازل الأول والثاني والثالث والرابع على أنها شديدة الخطورة بالإضافة إلى نسبة المخلفات المنقوله التي يتم شحنها دوليا.
EN25	تحديد حجم ونوع الحمامة وقيمة التنوع البيولوجي للكائنات المائية وأيضاً للمحميات المتأثرة بالمنشآت التي تقوم بتصرف المياه والسيول.
	السماة : المنتجات والخدمات
EN26	المبادرات الرامية إلى تخفيض حدة الآثار البيئية للمنتجات والخدمات وتحديد مدى تحقيق ذلك.
EN27	نسبة المنتجات المباعة وما يتعلّق بها من مواد التعبئة المطلوبة من حيث التصنيف .
	السماة : التوافق البيئي
EN28	القيمة النقدية للفرادات الهامة وإجمالي عدد العقوبات غير المالية بسبب عدم الإذعان للقوانين واللوائح البيئية.
	السماة : النقل
EN29	الآثار البيئية المهمة لنقل المنتجات والبضائع والمواد المستخدمة في العمليات التي تقوم بها المنشآة وأيضاً عمليات نقل العمال.
	السماة : عالم
EN30	اجمالي نفقات حماية البيئة وإجمالي الاستثمارات من حيث النوع.

ثالثاً: مؤشرات الاداء المجتمعي : وتنتقل تأثيرات المنشأة على الانظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها. وتحدد مؤشرات الاداء المجتمعي للمبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI جوانب الاداء المحورية المحاطة بمارسات العمل اللائق، وحقوق الانسان، والمجتمع، ومسؤولية المنتج. وكما موضح ادناه:

1- مؤشرات اداء الممارسات العمالية والعمل اللائق:

وتعتمد المظاهر المحددة المندرجة تحت فئة ممارسات العمل ، على المقاييس الدولية المعروفة عالميا والتي تشمل:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها تحت مظلة الأمم المتحدة.
- ميثاق الأمم المتحدة : الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.
- ميثاق الأمم المتحدة : الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الرئيسية للعمل في عام 1998 (لاسيما الاتفاقيات الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية) .
- إعلان فيينا وبرنامج العمل.

ويتم ضمن مؤشرات الممارسات العمالية والعمل اللائق الافصاح عما يلي:

أ- منهجية الإدارة:

يتعين الإفصاح بايجاز عن عناصر منهجية الإدارة التالية، مع الإشارة إلى جوانب العمل المشار إليها في الأسفل. ويجب أن يكون الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية حول المنشآت متعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية (لاسيما الاتفاقيات الأساسية الثمانية) ومنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية والإرشادات الخاصة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات من بين العناصر الأساسية التي يمكن الرجوع إليها.

► التوظيف.

► علاقات الإدارة / الموظفين.

► التدريب والتعليم.

► التنوع وتكافؤ الفرص.

بـ- الاهداف والاداء :

► الأهداف المتعددة للمنشأة بخصوص الأداء المتعلق بجوانب العمل بحيث يشير إلى ارتباطهم بالمعايير العالمية المتعارف عليها دوليا.

► استخدم المؤشرات الخاصة بالمنشأة (وفقا لما تقتضيه الحاجة).

► استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لتوضيح نتائج الأداء ومقارنتها بالأهداف.

جـ- سياسة المنشأة :

► إيجاز سياسات المنشأة التي تحدد التزاماتها المتعلقة بجوانب العمل، أو تحديد إمكانية إيجاد ذلك في النطاق العام (مثل روابط الواقع). والإشارة إلى ارتباطها بالمعايير الدولية المشار إليها سابقا.

دـ- المسؤولية التنظيمية:

► تحديد المنصب الوظيفي الأعلى المتعلق بالمسؤولية التشغيلية لجوانب العمل أو توضيح كيفية توزيع المسؤولية التشغيلية على المستوى الأعلى لذلك الجوانب .

هـ- التدريب والتوعية :

► الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بجوانب العمل، المراقبة، والمتابعة وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية وتشمل أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.

► قائمة الشهادات الخاصة بالأداء المتعلقة بالعمل، أو أنظمة التوثيق، أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشآت التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريدات الخاصة بها.

وـ المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق :

المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي مثل:

► أهم النجاحات أو الإخفاقات.

► أهم المخاطر والفرص التنظيمية.

► التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بالأنظمة والهيكل لتطوير الأداء.

► أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (4) يوضح مؤشرات اداء الممارسات العمالية والعمل اللائق حسب

ارشادات المباردة العالمية لاعداد التقارير GRI,2011 (GRI)

جدول رقم (4)

مؤشرات اداء الممارسات العمالية والعمل اللائق

الرمز	المؤشر
السمة : التوظيف	
LA1	إجمالي القوى العاملة من حيث نوع التوظيف وعقود العمل والمنطقة.
LA2	إجمالي عدد ومعدلات الموظفين الذين يتراكم العمل من حيث الفئة العمرية والجنس والمنطقة.
LA3	المزايا الممنوحة للموظفين العاملين بدوام كامل والتي لا تقدم للموظفين العاملين بدوام جزئي أو مؤقت في العمليات الأساسية للمنشأة.
السمة : علاقات الادارة والعمال	
LA4	نسبة الموظفين الذين شملهم اتفاقيات تفاصيل جماعية.
LA5	الحد الأدنى لمدة الإخطارات بخصوص التغييرات التشغيلية الهامة وما إذا كانت قد تم ذكرها في الاتفاقيات الجماعية.
السمة : السلامة والصحة المهنية	
LA6	نسبة إجمالي قوة العمل الممثلة في اللجان الرسمية المشتركة لإدارة صحة وسلامة العامل والتي تساعد في مراقبة وتقديم النصائح فيما يتعلق ببرامج السلامة والصحة المهنية.
LA7	معدلات الإصابات والأمراض والغيابات المتكررة بدون إنذار مسبق وعدد حوادث العمل في كل منطقة.
LA8	التعليم والتدريب والإرشاد والوقاية وبرامج التحكم في المخاطر لدعم الموظفين وعائلاتهم وأفراد المجتمع حول الأمراض الخطيرة.
LA9	المواضيع المتعلقة بالصحة والسلامة والتي تم تناولها في اتفاقيات رسمية مع الاتحادات العمالية.
السمة : التدريب والتعليم	
LA10	معدل ساعات التدريب كل عام لكل موظف وفقاً لطبيعة عمله.
LA11	برامج إدارة المهارات والتعليم المستمر والذي يدعم قدرة الموظفين على العمل ويساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتقادهم.
LA12	نسبة العمال الذي يحصلون على تقييمات منتظمة لأدائهم وأعمالهم ومدى تطورهم.
السمة : التنوع وتكافؤ الفرص	
LA13	تكوين هيئات الحكومية وتصنيف كل موظف حسب الفئة الخاصة به وفقاً للجنس والفئة العمرية وعضوية مجموعات الأقليات وغيرها من مؤشرات التنوع.
LA14	معدل الرواتب الأساسية للرجال بالمقارنة بالنساء في نفس الوظيفة.

2 - مؤشرات الاداء المتعلقة بحقوق الانسان :

ويتطلب من المنشآت أن تقوم بإعداد تقارير تتناول مدى اهتمام المنشأة بحقوق الإنسان

أثناء إجراء الاستثمارات، وأيضاً خلال ممارسات اختيار المقاولين والممولين. وعلاوة على

ذلك، تغطي تلك المؤشرات تدريب الموظفين وأفراد الأمن على مبادئ حقوق الإنسان، وأيضاً

تدريبهم على كل ما يتعلق بقضايا عدم التمييز، وحرية التعبير، وعمالة الأطفال، والحقوق الطبيعية، والعمالة القسرية والإجبارية.

وتحدد المواقف والاتفاقيات التالية مبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها تحت مظلة الأمم المتحدة.
- ميثاق الأمم المتحدة : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.
- ميثاق الأمم المتحدة : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الرئيسية للعمل في عام 1998 (لاسيما الاتفاقيات الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية).
- إعلان فيينا وبرنامج العمل.

ويتم ضمن مؤشرات حقوق الإنسان الأفصاح عما يلي:

أ- منهجة الإدارة :

يتعين الإفصاح بايجاز عن عناصر منهجة الإدارة التالية مع الإشارة إلى جوانب حقوق الإنسان المشار إليها نهاية هذا البند. الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية حول المنشآت متعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية (لاسيما الاتفاقيات الأساسية الثمانية والتي تتكون من المواقف رقم 100 ، 111 ، 87 ، 98 ، 138 ، 20 ، 105 (9)) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويجب أن تكون الإرشادات الخاصة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات من بين العناصر الأساسية التي يمكن الرجوع إليها.

➤ الاستثمارات وممارسات الشراء.

➤ عدم التمييز.

➤ حرية التعبير واتفاقيات التفاوض الجماعية.

► مكافحة عملة الأطفال.

► منع ممارسات التوظيف القسري والإجباري.

► الممارسات المتعلقة بالشكاوى.

► الممارسات الأمنية.

► حقوق السكان الأصليين.

بـ- الاهداف والاداء :

► أهداف المنشأة المتعلقة بأدائها في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تشير إلى مدى

ارتباطها بالمواثيق الدولية والمعايير المشار إليها في الأعلى.

► استخدم المؤشرات الخاصة بالمنشأة (وفقا لما تقتضيه الحاجة).

► استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لمقارنة نتائج الأداء بالأهداف.

جـ- سياسة المنشأة :

► يتعين إيجاز السياسات المتعددة للمنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشأة المتعلقة

بحقوق الإنسان) وتشمل السياسات التي يتحمل أن تؤثر على قرارات الموظفين

بالانضمام إلى الاتحادات العمالية أو إجراء اتفاقيات جماعية) أو تحديد مكان وجود تلك

الالتزامات في المحالات العامة، وعلاوة على ذلك الإشارة إلى مدى ارتباطها بالمواثيق

الدولية والمعايير المشار إليها سابقا.

دـ- المسؤولية التنظيمية :

► تحديد أكثر الأماكن خبرة بالمسؤولية التشغيلية للجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

وتوسيع كيفية توزيع المسؤوليات التشغيلية على المستوى الأكثر دراية لتلك الجوانب.

هـ- التدريب والتوعية :

► الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بجوانب حقوق الإنسان.

و- المراقبة والمتابعة :

► وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية وتشمل أيضاً تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.

► قائمة الشهادات الخاصة بالأداء البيئي أو أنظمة التوثيق أو غيرها من منهجيات التدقير والمراجعة للمنشآت التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريدات الخاصة بها.

ز- المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق :

المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل:

► أهم النجاحات أو الإخفاقات .

► أهم المخاطر والفرص التنظيمية.

► التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بالأنظمة والهيكل لتطوير الأداء .

► أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (5) يوضح مؤشرات الأداء المتعلقة بحقوق الإنسان حسب ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI (GRI, 2011).

جدول رقم (5)

مؤشرات الأداء المتعلقة بحقوق الإنسان

المؤشر	الرمز
السمة: ممارسات الاستثمار والشراء	
نسبة وإجمالي عدد الاتفاقيات الاستثمارية التي تشمل البنود الخاصة بحقوق الإنسان أو تلك التي تتناول تصنيف حقوق الإنسان.	HR1
نسبة الممولين والمعاقدين الذي يقومون بتناول حقوق الإنسان والإجراءات المتخذة.	HR2
إجمالي عدد الساعات التي يستغرفها تدريب الموظفين على السياسات والإجراءات المتعلقة بجوانب حقوق الإنسان ذات الصلة بالعمليات ، وتشمل أيضاً نسبة الموظفين المدربين على ذلك.	HR3
السمة: عدم التمييز	
إجمالي عدد حالات التمييز والإجراءات المتخذة حيالها.	HR4
السمة: حرية التعبير والتفاوض الجماعي	
العمليات المحددة التي قد يتعرض خلالها الحق في ممارسة حرية الرأي والتفاوض الجماعي لخطر كبير، والإجراءات المتتخذة لدعم هذه الحقوق.	HR5
السمة: عالة الأطفال	
العمليات التي تتخطى على مخاطر بالغة لقضية عالة الأطفال والإجراءات المتخذة للمساهمة في القضاء على عالة الأطفال.	HR6
السمة: العمالقة القسرية والجبرية	
العمليات التي تتخطى على مخاطر بالغة لقضية العمالقة القسرية والجبرية والإجراءات المتخذة للمساهمة في القضاء عليها.	HR7
السمة: الممارسات الأمنية	
نسبة موظفي الأمن المدربين وفقاً لسياسات المنشأة وإجراءاتها فيما يتعلق بجوانب حقوق الإنسان ذات الصلة بعمليات المنشأة.	HR8
السمة: احترام حقوق المواطنين الأصليين	
إجمالي عدد حوادث الانتهاكات لحقوق المواطنين الأصليين والإجراءات المتخذة حيالها.	HR9

-3- مؤشرات الأداء المجتمعي :

تركز مؤشرات أداء المجتمع على تأثيرات المنشآت على المجتمعات التي تعمل داخلها والإفصاح عن المخاطر التي قد تترجم عن تفاعلات المنشأة مع المنشآت الاجتماعية التي يتم إدارتها أو الوساطة فيها ، لاسيما المعلومات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بعمليات الرشوة والفساد والتأثير السيئ على سياسات اتخاذ القرار والممارسات الاحتكارية.

وينبغي للمنشأة ان تقوم بالافصاح عما يلي ضمن هذه المؤشرات :

1- منهجية الادارة :

يتعين الإفصاح بإيجاز عن العناصر التالية لمنهجية الادارة مع الإشارة إلى الجوانب الاجتماعية:

➤ المجتمع.

➤ الفساد.

➤ السياسة العامة.

➤ السلوكيات الرامية إلى منع التنافسية.

➤ التوافق.

2- الأهداف والأداء :

➤ أهداف المنشأة المتعلقة بأدائها في الجوانب المشار إليها فيما سبق.

➤ إستخدام المؤشرات الخاصة للمنشأة (وفقا لما تقتضيه الحاجة).

➤ استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لمقارنة نتائج الأداء بالأهداف.

3- سياسة المنشأة :

➤ إيجاز السياسات المتعددة للمنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشأة المتعلقة بجوانب

المجتمع أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات العامة. (مثل روابط

(الموقع)

4- الأداء التنظيمي :

➤ تحديد أكثر الأماكن خبرة بالمسؤولية التشغيلية للجوانب المتعلقة بجوانب المجتمع

وتوسيع كيفية توزيع المسؤوليات التشغيلية على المستوى الأكثر إلماما بتلك الجوانب.

5- التدريب والتوعية :

► الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بجوانب المجتمع.

6- المراقبة والمتابعة :

► وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية وتشمل أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.

► قائمة الشهادات الخاصة بالأداء البيئي أو أنظمة التوثيق أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشآت التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريدات الخاصة بها.

7- المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق :

المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل:

► أهم النجاحات أو الإخفاقات.

► أهم المخاطر والفرص التنظيمية.

► التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بالأنظمة والهيئات لتطوير الأداء.

► أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.

والجدول رقم (6) يوضح مؤشرات الأداء المتعلقة بالاداء المجتمعي حسب ارشادات المبادرة

العالمية لاعداد التقارير GRI, 2011.)

جدول رقم (6)

المؤشرات المتعلقة بالإداء المجتمعي

الرمز	المؤشر
السمة: المجتمع	
SO1	طبيعة ومفهوم وفعالية البرامج والممارسات التي تعمل على تقييم تأثيرات عمل المنشأة وإدارتها على المجتمعات بحيث تشمل أثار دخول المنشأة إلى المجتمع ومرورها بعملياتها في ذلك المجتمع وانتهاء بالخروج منه.
السمة: الفساد	
SO2	نسبة وإجمالي عدد وحدات الأعمال التي يتم تحليلها لتحديد المخاطر المرتبطة بحالات الفساد.
SO3	نسبة الموظفين المدربين وفقاً لإجراءات المنشأة وسياساتها الرامية إلى مواجهة الفساد.
السمة: السياسة العامة	
SO4	الإجراءات المتخذة حيال حالات الفساد.
السمة : حرية التعبير والتفاوض الجماعي	
SO5	دور السياسة العامة ومشاركتها في عمليات التطوير والتحالفات.
SO6	إجمالي قيمة المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية والسياسيين والمنظمات ذات الصلة طبقاً للتوزيع الجغرافي للبلاد.
السمة : السلوك المناهض للتنافسية	
SO7	إجمالي عدد الإجراءات القانونية للسياسات المناهضة للتنافسية والممارسات الاحتكارية ونتائج إضافي تلك الإجراءات.
السمة : التوافق	
SO8	القيمة المالية للغرامات وعدد العقوبات غير المالية نتيجة عدم التوافق مع القوانين واللوائح.

4 - مؤشرات اداء مسؤولية المنتج :

تتناول هذه المؤشرات جوانب المنشآت (التي تقوم بإعداد التقارير) المتعلقة بالمنتجات والخدمات التي تؤثر بشكل مباشر على العملاء ولاسيما التأثيرات المتعلقة بالصحة والسلامة والمعلومات والعلامات التجارية والتسويق والخصوصية.

وتغطي تلك الجوانب بشكل أساسي من خلال الإفصاح عن الإجراءات الداخلية ومدى عدم الالتزام بذلك اللوائح، وتشمل الإفصاحات ما يلي:

١- منهجة الإدارة :

ينبغي الإفصاح بإيجاز عن عناصر منهجة الإدارة المحددة ذات الصلة بجوانب مسؤولية المنتج:

➤ صحة العميل وسلامته.

➤ العلامات التجارية للمنتجات والخدمات.

➤ وسائل التسويق.

➤ خصوصية العميل.

➤ التوافق.

٢- الأهداف والأداء :

➤ أهداف المنشأة المتعلقة بأدائها في الجوانب الخاصة بمسؤولية المنتج.

➤ استخدم المؤشرات الخاصة للمنشأة (وفقا لما تقتضيه الحاجة).

➤ استخدام مؤشرات أداء المبادرة العالمية لإعداد التقارير لمقارنة نتائج الأداء بالأهداف.

٣- سياسة المنشأة :

➤ إيجاز السياسات المتعددة للمنشأة والتي تحدد جميع التزامات المنشأة المتعلقة بجوانب

مسؤولية المنتج المشار إليها سابقاً أو تحديد مكان وجود تلك الالتزامات في المجالات

العامة، (مثل روابط المواقع).

٤- المسؤولية التنظيمية :

➤ تحديد أكثر الأماكن خبرة بالمسؤولية التشغيلية لجوانب مسؤولية المنتج وتوضيح كيفية

توزيع المسؤوليات التشغيلية على المستوى الأكثر دراية لتلك الجوانب.

٥- التدريب والتوعية :

➤ الإجراءات المتعلقة بالتدريب وزيادة الوعي فيما يتعلق بجوانب مسؤولية المنتج.

6- المراقبة والمتابعة :

- وهي الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والإجراءات التصحيحية والوقائية وتشمل أيضا تلك الإجراءات ذات الصلة بسلسلة التوريد.
- قائمة الشهادات الخاصة بالأداء البيئي أو أنظمة التوثيق أو غيرها من منهجيات التدقيق والمراجعة للمنشآت التي تقوم بإعداد التقارير أو سلسلة التوريدات الخاصة بها.

7- المعلومات الإضافية المرتبطة بالسياق :

- وهي المعلومات الإضافية ذات الصلة والمطلوبة لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل:
- أهم النجاحات أو الإخفاقات.
 - أهم المخاطر والفرص التنظيمية.
 - التغيرات الهامة التي تطرأ خلال الفترة التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بأنظمة والهيآكل لتطوير الأداء.
 - أهم الاستراتيجيات والإجراءات لتنفيذ السياسات أو تحقيق الأهداف.
- والجدول رقم (7) يوضح مؤشرات الأداء المتعلقة باداء مسؤولية المنتج حسب ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI, 2011).

جدول رقم (7)

مؤشرات أداء مسؤولية المنتج

المؤشر	الرمز
السمة: صحة العميل وسلامته	
مراحل دورة الحياة التي يتم خلالها تقييم أثار المنتجات والخدمات على الصحة والسلامة وذلك لتطويرها بالإضافة إلى نسبة تصنيفات المنتجات والخدمات التي تشملها تلك الإجراءات.	PR1
إجمالي عدد حالات عدم التوافق مع القواعد والدلائل الإختيارية الخاصة بالآثار المتعلقة بالصحة والسلامة للمنتجات والخدمات من خلال نوع النتائج خلال دورة الحياة.	PR2
السمة: العلامات التجارية للمنتجات والخدمات	
نوع المعلومات الخاصة بالمنتجات والخدمات والتي تتطلبها تلك الإجراءات ونسبة المنتجات والخدمات أساسية التي ينبغي تقديم المعلومات عنها.	PR3
إجمالي عدد حالات عدم التوافق مع القواعد والدلائل الإختيارية الخاصة بالمعلومات وبطاقات البيانات للمنتج والخدمة من خلال نوعية النتائج.	PR4
الممارسات المتعلقة بمتطلبات احتياجات العميل وتشمل نتائج الإحصائيات التي تقيس مدى رضاء العميل.	PR5
السمة: وسائل التسويق	
برامج الخصوصية القوانين والمعايير واللوائح المتعلقة بوسائل التسويق وتشمل الإعلان والترويج والرعاية.	PR6
إجمالي عدد حالات عدم التوافق مع القواعد والدلائل الإختيارية الخاصة بإتصالات التسويق شاملة الإعلان والترويج والرعاية من خلال نوعية النتائج.	PR7
السمة : خصوصية العميل	
إجمالي عدد الشكاوى المثبتة الخاصة بخرق خصوصية العميل وقدان بيانات العميل.	PR8
السمة : التوافق	
القيمة النقدية للغرامات الكبيرة لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بتوريد المنتجات والخدمات واستخدامها.	PR9

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه من ارشادات تتعلق بكافة المؤشرات الخاصة بتقارير الاستدامة، فإن هناك أيضا نظام (مستويات تطبيق) (Application Levels System) وهو نظام يظهر مدى تطبيق منظمات الأعمال لارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI في اعداد تقارير الاستدامة ومقابلة احتياجاتها (المنظمات) بشكل موضوعي من حيث اظهار استخدامهم لارشادات GRI. كما ان نظام مستويات التطبيق يحدد اي جزء من الاطار العملي لاعداد التقرير عكس درجة الشفافية في التقرير . ولا يعتبر هذا النظام كمقياس لاداء الاستدامة

(Sustainability Performance Measure)، حيث ان هناك ثلاثة مستويات تطبيق اخرى:

أ، ب، ج (A, B, C)، والتي تعكس معايير التقرير لكل مستوى مقياس مدى تطبيق او تغطية اطار التقرير طبقا للمبادرة العالمية لاعداد التقارير. ويجب على القائمين على اعداد التقرير، الافصاح عن مستوى اطار اعداد التقرير الذي قاموا بتطبيقه من خلال نظام (مستويات التطبيق) (Rankin, Stanton, McGowan, Ferlauto & Tilling, 2012).

ويمكن اعطاء علامة (+) لكل مستوى (أ، ب، ج+) اذا ما كان هناك توكيد خارجي

(GRI,2011) للقرير.

الشكل رقم (5) يوضح مخطط لمستوى التطبيق الذي يدرج المتطلبات الخاصة بكل مستوى من مستويات التطبيق.

مستوى تطبيق التقرير	ج	ج+	ب	ب+	أ	أ+
المصادر الثالث (G3) عناصر إفصاح متوجهة بالمراجعة المشتركة	إعداد التقرير عن: 1.1 2.10 - 2.1 3.12 - 3.10, 3.8 - 3.1 4.15 - 4.14, 4.4 - 4.1	المعابر المسجلة للمستوى ج بالإضافة إلى: 1.2 3.13 - 3.9 4.17 - 4.16, 4.13 - 4.5	نفس متطلبات مستوى ب			
المصادر الثالث (G3) عناصر إفصاح متوجهة للإدارة	غير مطلوب	عناصر إفصاح لمتوجهة الإدارة لكل نوع من المؤشرات	الفصاح عن متوجهة الإدارة لكل نوع من المؤشرات			
المصادر الثالث (G3) مؤشرات الأداء & مؤشرات الناء للمكملات القطاعية	إعداد تقرير يغطي 10 مؤشرات أداء متضمنة على الأقل مؤشر واحد لكل من المؤشرات: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حقوق الإنسان، والعمالة والمجتمع، ومسؤولية المنتج	إعداد تقرير عن 20 مؤشر أداء كحد أدنى متضمن على الأقل مؤشر واحد لكل من المؤشرات: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حقوق الإنسان، والعمالة والمجتمع، ومسؤولية المنتج	إعداد التقرير بحيث يغطي كل مؤشر من المؤشرات الرئيسية للأسفار الثالث (G3). ومؤشر المكملات القطاعية معوضع في المعيار مبدأ الأهمية المائية من خلال إما بناء التقرير على هذا المؤشر، أو توضيح سبب حذفه.			

شكل رقم (5)

يوضح مخطط لمستوى التطبيق الذي يدرج المتطلبات الخاصة بكل مستوى من مستويات التطبيق حسب GRI

ويقوم مصدر التقرير بالاعلان الذاتي عن المستوى بناء على تقييمه الشخصي لمحتويات

التقريره بالمقارنة بمعايير مستويات التطبيق كما وردت في المبادرة العالمية لاعداد التقارير

GRI. وعلاوة على الاعلان الذاتي، فإنه يمكن للمنشآت التي تقوم باعداد التقارير ان تختار

واحدا او كلا من الاختيارين التاليين:

- قيام طرف ثالث محايده بابداء الرأي في الاعلان الذاتي.

- طلب ان تقوم المبادرة العالمية لاعداد التقارير بمراجعة التقييم الذاتي.

ويجب ان يتضمن التقرير جدولًا لمستوى تطبيق مؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقارير

بين المستوى المطبق ومن قام بعمل هذا التقييم. وللاعتراف بان التقرير قد تم اعداده بناء على

المبادرة العالمية لاعداد التقارير، يجب ان يتم تحديد مستوى التقييم الذاتي. وقد يمارس مصدرو

التقرير اختيارهم من حيث السعي لأخذ رأء اي طرف ثالث، أو رأي المبادرة العالمية لاعداد

التقارير GRI حول دقة الاعلان الذاتي. (GRI,2011)

ويوضح الشكل رقم (6) مثالاً لمصدر تقرير يوضح انه طبق مستوى (b) أو (B)، وقد

تمت مراجعة هذا الاعلان بمعرفة طرف ثالث وكذا بمعرفة المبادرة العالمية لاعداد التقارير

.GRI

		ج	+ ج	ب	+ ب	أ	+ أ
تقييم ذاتي				<input checked="" type="checkbox"/>			
مراجعة الطرف الثالث				<input checked="" type="checkbox"/>			
فحص المبادرة العالمية لاعداد التقارير				<input checked="" type="checkbox"/>			

شكل رقم (6)

نموذج يوضح المستوى المطبق من قبل مصدر تقرير استدامة

وقد تبنت المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI في منهجها نموذجاً لاعداد التقارير وهو :

النموذج ثلاثي الأبعاد لإعداد التقارير Three Steps Reporting Model

ينضمن هذا النموذج ثلاثة خطوات رئيسة لاعداد التقرير، هي: (Pojasek, 2009)

1- نظرة شاملة عن استدامة منظمة الاعمال :

تشمل النظرة الشاملة لاستدامة منظمة الاعمال ثلاثة عناصر حاسمة و مهمة وهي: الوصف التنظيمي، والعلاقات التنظيمية، والتحديات التنظيمية. وتتوفر هذه المعلومات لمنظمة الاعمال ولأصحاب المصالح فهماً شاملاً للجانب الرئيسة (الداخلية والخارجية) لتشكيل بيئة تشغيلية للمنظمة، بما في ذلك التحديات الاستراتيجية، والمسؤوليات، والبيئة التنافسية، فضلاً عن الرسالة، والرؤية، والقيم. وجميع هذه العناصر الثلاثة تساهم في اعتراف المنظمة بالبيئة الذي تعمل فيه وأنه يحدد علاوة على ذلك الشروط الأساسية لنجاح التنمية المستدامة في المستقبل، وتشدد على الفرص، والاحتياجات، والقيود التي تؤثر على برنامج الاستدامة للمنظمة. (Pojasek and .(Hollist, 2011

2- اداء الاستدامة :

من أجل مساعدة المنظمات لتحديد أداء الاستدامة، عليها استخدام المؤشرات الرائدة في قطاع أداء الاستدامة، والتي تسهم بدورها في تحديد أداء الاستدامة، وحسب (Pojeska,2009) الذي قام بتجميع تلك المؤشرات الرائدة خلال تحليله لمختلف أطر التميز في العمل. وبالتالي يتم صياغة المؤشرات حسب أنشطة منظمة الاعمال كما ينبغي عليها ان تنفذها.

والجدول رقم (8) يوضح خمسة عشر عنصراً تصلح إطاراً لتحديد المؤشرات الالزمة لقياس أداء الاستدامة، وكما موضح أدناه: (Pojeska,2009)

جدول رقم (8)

عنصر الاطار العام لمؤشرات قياس أداء الاستدامة	ت
وضع نظم واجراءات فعالة وواضحة لقيادة الاستدامة على جميع مستويات منظمة الاعمال.	-1
تطوير الثقافات ودعم السلوكيات التي تنسجم مع القيم الأساسية للمنظمة والتي تتماشى بعناية مع برنامج الاستدامة.	-2
تعزيز تكافؤ الفرص، وحماية البيئة، والتعليم، والصحة، بالإضافة إلى تشجيع الرفاه بين أصحاب المصالح في المجتمع.	-3
استخدام النظم والعمليات للتخطيط الاستراتيجي لانجاح الاستدامة ومواءمة برنامج الاستدامة مع الغرض الاساسي له.	-4
إنشاء الموارد والأصول، وتطبيقها لتحقيق أهداف الاستدامة وزيادة القيمة المستقبلية للمنظمة والمجتمع الذي تعمل فيه.	-5
قياس ما هو ضروري لزيادة فهم البيئة التي تعمل فيها منظمة الاعمال، ومراجعةه باستمرار لضمان بقائه، واستمراريتها، وفعاليتها.	-6
استخدام المعرفة لدعم عملية اتخاذ القرار، وتحفيز التفكير الإبداعي، وضمان النجاح التنظيمي والاستدامة.	-7
خلق بيئة عمل إيجابية، مفتوحة، ويمكن الانخراط فيها، وكذلك العمل على تشجيع الابداع وتوحيد الجهود.	-8
محاذة احتياجات منظمة الاعمال مع توقعات أصحاب المصالح من أجل بناء القدرة التنظيمية المستدامة.	-9
تحديد ما هو المطلوب الان من قبل اصحاب المصالح والسوق، وماذا سترغب به في المستقبل.	-10
تصميم اجراءات ونظم لبناء وإدارة العلاقات مع العمالء بهدف تعزيز العمليات المستدامة.	-11
اعتبار الكيفية التي ينظر بها أصحاب المصالح للقيمة كمقياس او مرجع واستخدامه والاستفاده منه لتعزيز القيمة المستدامة.	-12
إدارة وتحسين العمليات كنظام، ومراجعة تلك بانتظام لأهميتها وصلاحيتها في مساعدة المنظمة في تحقيق أهداف الاستدامة لها.	-13
استخدام أساليب منظمة لتحسين العمليات الخاصة بمنظمة الاعمال لتحقيق الكفاءة والفعالية لجميع أصحاب المصالح.	-14
التحسين المستمر للمنتجات والخدمات بناء على اساس كيفية ادائها مقابل توقعات اصحاب المصالح.	-15

3- نتائج الاستدامة

تتلخص هذه المرحلة بأنها مرحلة المخرجات والنتائج، وليس المقصود من هذه النتائج والمخرجات ان تشير الى كيفية ادارة الشركات، وانما لتزويد الشركة بطار عمل مطلوب تبنيه من قبل القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه، ولمختلف اصحاب المصالح، والبيئة التنافسية. (Pojasek, 2009)

ومن الملاحظ ان هذا النموذج الثلاثي الابعاد، يحقق بقدر أكبر الافصاح عن انجازات الاستدامة في التقارير السنوية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة. (Pojasek, 2009)

وبصورة عامة، هناك ستة عناصر تعمل مجتمعة على انجاح استراتيجية وآلية اعداد تقرير مسؤولية الشركات او تقرير الاستدامة ، وهي كما يلي: (MacLean & Rebernak,2007

1- دعم الادارات العليا، والتوجهات نحو آلية تقرير استراتيجية تربط الاداء البيئي، والمجتمعي، والحكومي (ESG) باستراتيجية الاعمال.

2- مدخلات أصحاب المصالح.

3- تحديد وترتيب اولويات القضايا على اساس مخاوف اصحاب المصالح والتحليل الداخلي.

4- وضع الاهداف الرئيسية للاداء البيئي، والمجتمعي، والحكومي (ESG) وربطها بمقاييس محددة وخاصة لهذا الاداء (ESG).

5- نظام قوي لجمع وتحليل وتتبع مقاييس الاداء البيئي، والمجتمعي، والحكومي

.(ESG)

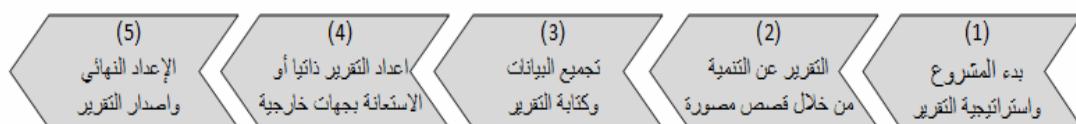
6- ضمان أو التحقق من المؤشرات الرئيسية.

وعلى اعتبار أن تقارير الاستدامة هي مركز إفصاحات استدامة ومسؤولية معظم

الشركات، لذا فإن عملية تطوير مخطط لها لهذه التقارير يعد أمراً بالغ الأهمية.

[\(www.deloitte.com/ca/sustainability-disclosure\)](http://www.deloitte.com/ca/sustainability-disclosure)

والشكل رقم (7) يوضح خمس خطوات تساعد الشركات على اصدار تقارير استدامة فعالة:



شكل رقم (7) خطوات اعداد تقرير استدامة فعال

وفيما يلي توضيح لهذه الخطوات وكما موضح أدناه :

(خ1) بـدء المـشروع واسـتراتيجـية التـقرـير:

إنشاء العوامل المتغيرة (الهدف، الفرص، الجمهور، والقضايا المادية) والمقدم لها التقرير.

(خ2) التـقرـير عـن التـنـمية مـن خـلـال قـصـص مـصـورـة:

وضع مخطط رفيع المستوى الذي يعطي الشكل، والمظهر، والمحظى الأولى للتقرير.

(خ3) تـجمـيع الـبـيـانـات وـكـاتـبـة التـقـرـير :

جمع البيانات والتحقق من صحتها من قبل المنظمة نفسها وصياغة المحتوى الأولى للتقرير.

(خ4) اعداد التقرير ذاتياً أو الاستعانة بجهات خارجية: Editing and Buy-in

تنفيذ عملية مراجعة بالاستعانة بأصحاب البيانات، والمديرين التنفيذيين، وأصحاب المصالح الرئيسيين.

(خ5) الاعداد النهائي واصدار التقرير: Layout and Production

التصميم، الترجمة (إذا لزم الأمر)، ونشر التقرير النهائي عن طريق شبكة الإنترنت، pdf (ملف قابل للنقل)، و / أو نسخة ورقية.

وحسب (مطر والسوطي، 2012)، فإنه ومع ان الارشادات التي قدمتها المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI شملت مجموعة من المبادئ المناسبة لاعداد تقرير الاستدامة، وكذلك مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركة، الا انها لم تقدم الأسس المناسبة لقياس جانب هام من المعلومات التي يتوجب عرضها في التقرير، وهي الأسس الازمة لقياس التكلفة والمنافع الاجتماعية للشركة ذات الصلة بانشطتها التشغيلية، اي قيمة العوائد والمنافع التي تتحقق للمجتمع والبيئة المحيطة بالشركة والنفقات التي تحملها الشركة في مكافحة البطالة، وتدريب الموظفين، والتبرعات والهبات المقدمة للجمعيات الخيرية وغيرها من العوائد. وتقابل تلك المنافع المُحققة للمجتمع والبيئة مع الاعباء والتكاليف التي يتحملها المجتمع والبيئة بسبب الاثار الاثار الاجتماعية والبيئية التي تنشأ عن ممارسة الشركة لأنشطتها من تلوث ومضار صحيه وبيئية وغيرها. وتعد مسألة قياس التكلفة والمنافع الاجتماعية على صعوبتها امرا ضروريا من اجل تحديد الرقم الحقيقي لارباح الشركة، وما يعرف بباقي القيمة المضافة لانشطتها التشغيلية وفقا لمفهوم محاسبة الاستدامة. وبالرغم من ان

اجراء هذا القياس عملية صعبة ويعتبرها البعض بمثابة خروج عن المبادئ المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، الا ان ذلك لم يمنع بعض الدول من قبول هذا التحدي وبُذلت محاولات جادة في هذا المجال في هولندا، والولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة ونيوزلندا.

وفي سياق ما تقدم ومن اجل الاستجابة للتحديات المطروحة لمعالجة مشاكل القياس المصاحبة لتطبيق محاسبة الاستدامة، فإنه ينبغي الاستمرار في محاولات وضع المعلم الرئيسي لاطار مفاهيمي خاص بهذا النوع من المحاسبة بما في ذلك تطوير القواعد المناسبة لاعداد التقارير التي تصدر عن هذا النظام، وذلك اما بوضع قواعد غير تلك التي تحكم اعداد التقارير المالية التقليدية، او باضافة قواعد جديدة لتلك المطبقة في اعداد تلك التقارير. وفي مقدمة المسائل التي يجب اخضاعها لاعادة النظر في سياق تحديد معالم الاطار المفاهيمية المستهدف، يمكن ادراج ما يلي:

1- احلال مفهوم الوحدة المجتمعية (Social Entity) بدلا من مفهوم الوحدة المحاسبية المستخدم في النظام التقليدي للمحاسبة المالية. وبناء على هذا الاحلال سيكون المستخدم المستهدف للتقرير الاستدامة يتمثل في جميع الفئات من أصحاب المصالح بدلا من حصره فقط في فئة المالك.

2- امتداد افق التطوير المستهدف لتشمل القواعد والمفاهيم المطبقة في النظام المحاسبي التقليدي في مجالات الاعتراف والقياس (Recognition and Measurement).

فالمصروفات مثلا تعرف في النظام المحاسبي التقليدي وفق مفهوم يستبعد الاعتراف بالاثار الاجتماعية والبيئية لنشاط الشركة، ذلك لأن المصروف يعرف حسب الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية بأنه "اي نقص يحدث في المنافع الاقتصادية التي تتحققها المنشأة خلال الفترة المالية، والذي يتمثل اما في شكل تدفقات نقدية خارجة أو نقص في

قيم الاصول، أو زيادة في قيم المطلوبات تحدث خلال الفترة المالية، وذلك فيما عدا تلك التي تنشأ عن توزيعات ارباح على المساهمين، أو عن تخفض لرأس مال المالك". وهذا التعريف على صلة وثيقة بتعريف الاصول Assets التي يفترض ان تكون خاضعة لسيطرة الشركة او رقابتها المباشرة، وهو ما لا ينطبق على الموارد الاجتماعية او المرافق العامة التي قد تستخدمها الشركة في ممارسة انشطتها التشغيلية وذلك اما لان كثير منها يترب على تدفقات نقدية خارجة او لانه ملكية عامة لا تخضع لسيطرة الشركة، وبذلك لا يمكن اعتبار ما يستفيد منها بمثابة مصروف بالمفهوم المحاسبي التقليدي للمصروف.

3- ان مفهوم الربح المحاسبي بمضمونه التقليدي القائم على مبدأ مقابلة الاميرادات المحققة بالمصروفات المستفدة (Matching Principle) يعد قاصرا على تقييم اداء الشركة وفقا لمفهوم الاستدامة، لانه يهمل النفقات والمنافع الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالنشاط التشغيلي، ولا يعطي مؤشرا موضوعيا لتقييم الاداء مما يوجب الاستعاضة عن المدخل التقليدي لقياس الاداء وفقا لـ (Lohman, 2009) بتبني مدخل جديد يأخذ في الاعتبار المنافع والتكاليف الاجتماعية، يُعرف بـ (Full-Cost Approach to Profit) وهذا المدخل المطور لقياس الربح هو اقرب ما يكون الى تبني مفهوم الربح الاقتصادي، بدلا من مفهوم الربح المحاسبي، وبما يفضي الى تبني مفهوم صافي القيمة الاقتصادية المضافة للشركة للتعبير عن ادائها الحقيقي لجميع اصحاب المصالح بدلا من التعبير عن صافي الربح المحقق للملاك.

4- ان الافصاح عن المعلومات في التقارير المالية الصادرة عن النظام المحاسبي التقليدي يتم عادة في نطاق مفهوم الاهمية النسبية (Materiality) والذي يطلب من الشركة

المصدرة للتقرير عدم الاصح الا عن البنود التي يمكن تمثيلها في صورة كمية والاسترشاد بمؤشرات ذات طابع كمي كالتغير الحادث في قيمة البند منسوبا الى قيمة بند آخر. ومفهوم الاهمية النسبية بنطاقه الضيق يصعب تطبيقه في تقدير الاهمية النسبية للاثار الاجتماعية والبيئية للشركة التي سيتم الاصح عنها في تقرير الاستدامة، مما يتطلب تطوير هذا المفهوم وبشكل يتجاوز قيد القياس الكمي للمؤشرات التقليدية المطبقة في تقدير الاهمية النسبية بالاسترشاد بمفهوم المخاطر المصاحبة للاثار الاجتماعية والبيئية المرتبطة بانشطة الشركة. (Unerman & O'Dwyer, 2010)

5- بموازاة التطوير الذي فرضته محاسبة الاستدامة على المنهجية التقليدية للابلاغ المالي، كان لابد من ان يترافق ذلك مع تطوير المنهجية التقليدية المتبعة في الممارسة المهنية لعملية التدقيق التي تقوم على نظرية المالك، وبما يؤدي الى اتباع منهجية جديدة في التدقيق الخارجي تقوم على نظرية اصحاب المصالح، وقد اثمر هذا التطوير عن نشوء ما يُعرف بالتدقيق الاجتماعي (Social Audit) الذي احدث تغييرا في بعض المفاهيم والمبادئ والفرضيات التي طالما حكمت عملية التدقيق التقليدية، مثل نطاق كل من تقرير التدقيق ومسؤولية المدقق، وأنواع الادلة والقرائن، ومفهوم الاهمية النسبية، ثم بعد ذلك توسيع الافق الزمني لفرض الاستمرارية (Going Concern) وصولا الى توسيع محتوى تقرير المدقق، بما في ذلك الرأي الذي يبديه المدقق حول مدى تنفيذ الشركة لالتزاماتها الاجتماعية والبيئية خلال الفترة المالية.

5-6 وسائل تعزيز عنصر الافصاح في تقارير الاستدامة

تقارير الاستدامة الفعالة هي التقارير التي يفهمها القارئ من خلال وضوح ومصداقية افصاحاتها. وينتحق ذلك عن طريق إيصال معلومات مختصرة ومتقدمة ضمن التقرير حول Stoch & Wang, (2011).

ويمكن القول بان تقارير الاستدامة الفعالة هي التي تعبر عن اداء الشركة بمحاوره الثلاثة الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، وماذا تفعل لمخاطبة أصحاب المصالح، وتتصف أيضاً

أهداف الشركة في المستقبل وكيف تخطط لتحقيقها. (MacLean & Rebernak, 2007)

ومن المهم لهيكلة وتنظيم تقارير الاستدامة للشركات، ان تكون على نحو شامل، ويشمل نطاق التغطية لمختلف أصحاب المصالح والقضايا ذات الصلة. كما يجب أن تعكس تقارير الاستدامة التوع الذي يتميز به أصحاب المصالح للشركة. (Vurro & Perrini, 2011) وبالتالي،

فمن المهم استخدام العديد من قنوات الاتصال المختلفة إلى جانب تقرير سنوي واحد فقط من أجل تطوير استراتيجيات اتصالات شاملة لمسؤولية الشركات والتي تعزز الثقة والقيمة للشركة ضمن مختلف مجموعات أصحاب المصالح. (KPMG, 2011)

ومن ناحية أخرى، فعلى تقارير الاستدامة الفعالة ان تشكل حلقة وصل بين ادارة الشركة وأصحاب المصالح، لذا يجب ان يكون انعكاساً لاستراتيجية الشركة الموجهة نحو انجازاتها

المجتمعية المستهدفة لقياس الاداء البيئي، والاجتماعي، والحكومي. (MacLean & Rebernak, 2007)

تتوزع إفصاحات الشركات اليوم والخاصة بتقارير مسؤولياتها ما بين التقارير السنوية والنماذج الحكومية عبر صفحات الانترنت، ويلاحظ ان أصحاب المصالح او الاشخاص او الجهات المهتمة عندما تفكرون بعقد صفقات، أو العمل مع، أو الاستثمار، فإنها تستخدم تلك الإفصاحات المشار إليها في هذه الفقرة. ووفقاً لذلك، يُعدّ الإفصاح عن المعلومات في وقتها المناسب والتي تحمل قيمة عالية وتحاكي قضايا ذات أثر ومعنى، هي من ضروريات الاعمال. واستجابة لهذه التوقعات، فإن العديد من الشركات تقوم باعداد تقارير استدامة أو تقارير المسئولية، باعتبارها القناة الرئيسية لإفصاحات الاستدامة. لكن عدداً قليلاً منها تقوم باصدار التقارير المتكاملة التي تجمع بين كل من معلومات الاستدامة والمعلومات المالية، والتي تدعمها استراتيجية متكاملة لتحقيق الاستدامة والاستراتيجية المؤسسية. مع العلم ان عملية الإفصاح عن تفاصيل أنشطة الاستدامة التي تمارسها الشركة يمكن أن يؤدي إلى تقرير مطول ويستغرق وقتاً طويلاً لاصداره ويصعب تفسيره. لذا لابد من مراعاة مبدأ الأهمية النسبية Materiality من أجل تحديد الأنشطة التي يتوجب الإفصاح عنها في التقرير.

[\(www.deloitte.com/ca/sustainability-disclosure\)](http://www.deloitte.com/ca/sustainability-disclosure)

كما ينبغي النظر إلى التقارير كأداة إدارية بدلاً من كونها أداة اتصال فقط، لذا يجب التركيز على كيفية مساعدة المعلومات التي تم جمعها الشركة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وكذلك الاهداف الاستراتيجية لكل من الاداء البيئي، والمجتمعي، والحكومي (ESG). وإن عملية إعداد تقارير الاستدامة على أساس استراتيجي يمكن أن تساعد الشركة على تحديد ووضع أولويات القضايا والأهداف المناسبة، بدعم من المقاييس التي من شأنها تمكين الشركة من متابعة وتحسين الأداء. (MacLean & Rebernak,2007)

وهناك ثلاثة وسائل رئيسة تساهم في تعزيز الافصاح عن معلومات تقرير الاستدامة

(Stoch & Wang, 2011) وهي:

1- إشراك أصحاب المصالح (Stakeholder Engagement): ان عملية اتخاذ

الاجراء الرسمي لإشراك أصحاب المصالح الرئيسيين يوفر البصيرة الحاسمة في

القضايا والمعلومات (مثل مقاييس الأداء) التي يرونها مهمة، وبالتالي يكون من

الضروري الافصاح عنها في التقرير.

2- أطر العمل المعترف بها (Recognize Frameworks): ان البحث عن ارشادات

توجيهية وأطر عملية حول تقارير الاستدامة ذات الصلة بطبيعة نشاط المنظمة،

غالبا ما ينمو ويتطور من خلال التشاور مع أصحاب المصالح المتعددين ما يوفر

وجهة نظر قائمة على ما يجب ان تقصح عنه منظمات الاعمال في تقاريرها.

3- القياس او المقارنة المعيارية (Benchmarking): ان معرفة اي منظمة اعمال

عما تقصح عنه المنظمات المنافسة او الرائدة من معلومات ضمن تقاريرها،

يساعدها على افصاح يضمن نجاح تقريرها الخاص بها، سواء من وجهة نظر

صناعية أو من منظور كبرى منظمات الاستدامة.

من خلال هذه الإجراءات، يمكن تطوير استراتيجية افصاحات واضحة والتي تدعم

أهداف الاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل ما تحاول تقارير الاستدامة توصيله من مواضيع

ورسائل سرعان ما تصبح واضحة.

من جهة اخرى يوصي (Hausman,2008) باستخدام الصور والقصص لتعزيز الافصاح عن المعلومات في تقرير الاستدامة، كما يؤكّد على ضرورة التعبير ما أمكن عن الانجازات المحققة فيه في شكل أرقام وذلك بالإضافة الى مؤشرات كمية توضح الاتجاهات المتوقعة للانجازات المستقبلية Trends.

كما تجدر الاشارة الى أن استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators KPIs) في التقرير عن مسؤولية الشركات يمكن أن تساعد في صنع القرار وتحسين أداء الاستدامة. كما أن مؤشرات الأداء الرئيسية يجب أن تستخدم ليس فقط لتتبع الأداء في الماضي، ولكن أيضا كوسيلة لتقدير المخاطر، ووضع خطط، وتحديد المكافآت على أساس الأداء. ويعتبر التشاور والمشاركة المنتظمة مع أصحاب المصالح الرئيسيين مهمة جدا في تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI)، وبدون، فإنه من غير المرجح أن تكون التقارير كاملة بشأن الآثار المادية لمجموعات أصحاب المصالح الأساسيين. (Adams & Frost,2008) ومن المهم أيضا أن يتم إجراء فحص لافصاحات الاستدامة الواردة في التقرير لضمان موافمة الرسالة.

وينبغي الافصاح في تقارير المسؤولية او الاستدامة عن الخطط المستقبلية للشركة، والتقارير الحالية تسلط الضوء على اداء الشركة في الماضي على فرض ان ادارة مسؤولية الشركة تشير الى اهداف واضحة والتقرير حول ما اذا كانت عملية تحقيق الاهداف بحاجة الى تحسين وتطوير. (PwC,2011)

ويوضح أدناه الجدول رقم (9) الاخطاء الشائعة عن اعداد تقرير استدامة والواجب

تجنبها لتمكن منظمات الاعمال من النجاح في اصدار تقرير استدامة فعال. (Stoch &)

(Wang, 2011)

جدول رقم (9)

الاخطاء الشائعة عند اعداد تقرير الاستدامة

عنوان الخطأ	شرح الخطأ	ت
التقرير لأسباب خاطئة	- تضمين التقرير معلومات لا لزوم لها ولكن من أجل المنافسة فقط.	-1
التركيز على التقرير وليس على الاجراء.	- الاعتقاد بان التقرير هو الهدف النهائي دون الادراك بأن التقارير يمكن أن تؤدي إلى تحسيينات داخلية، بما في ذلك سعة المبني.	-2
غياب الدقة والضوابط في عملية جمع البيانات.	- محاولة للتتمكن من جمع البيانات وإعداد التقارير دون الاستعانة بجهات خارجية.	-3
محاولة إرضاء عدد كبير جداً من الجماهير.	- سير اجراءات جمع البيانات بدون اي عملية توثيق مناسبة او تدقيق للتأكد من صحتها.	-4
الاتساق الغير واقعي نحو مسميات بيئية للحصول على سمعة جيدة.	- نُظم غير فعالة وغير كافية لإدارة عملية اعداد واصدار التقارير بالإضافة الى الافتقار الى الأدوات اللازمة لدعم هذه العملية.	-5
- مخاطبة الكثير من أصحاب المصالح دون التركيز على المخاوف المادية.	- التناقضات مع الإقصادات المعلن عنها بسبب عشوائية محتوى التقرير.	

ثانياً: الدراسات السابقة :

1- الدراسات العربية السابقة :

- دراسة الشرايري، والمومني (2006) ، بعنوان: "مدى مشاركة الشركات الصناعية

الأردنية في النشاطات الإجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بالمشاركة في

النشاطات الإجتماعية والمحافظة على البيئة، وكذلك إظهار أثر تلك النشاطات على التنمية

الاقتصادية في الأردن وتقليل الأعباء الحكومية، وإظهار دور الإفصاح المحاسبي عن النشاطات

الإجتماعية التي تقدمها الشركات.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالإفصاح

عن النشاطات الإجتماعية حيث جاءت إجابات مديرى الشركات أكبر من المتوسط الفرضي

و خاصة فيما يتعلق بمقدار التناقص في العمالة الأجنبية.

ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة تخصيص نسبة من الأرباح ضمن الاحتياطيات

للالتزام بالنشاطات البيئية والإجتماعية، واستخدام نماذج معينة لتوضيح عناصر النشاطات

الإجتماعية حسب أهميتها للإفصاح عنها وتضمينها في الحساب الإجتماعي.

- دراسة الصفار (2006) ، المحاسبة عن البيئة المستدامة.

هدف البحث والذي تم اجراءه في الاردن إلى دراسة المفاهيم المحاسبية للالتزامات

البيئية في المحاسبة بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهمية مستقبل محاسبة البيئة المستدامة.

وركز البحث على العناصر التالية : المفاهيم المحاسبية للإلتزامات البيئية، ومفهوم وتعريف محاسبة البيئة المستدامة، وطبيعة المعلومات للمحاسبة البيئية المستدامة، والمستخدامات والمنافع للمحاسبة البيئية، والتحديات التي تواجه محاسبة البيئة المستدامة.

ومن أهم ما توصل إليه البحث هو تزايد أهمية المحاسبة البيئية التي ستحقق نتيجة التركيز البيئي على مبادرات الإدارة الداخلية ورغبات الجهات الخارجية، بالإضافة إلى الإهتمام المتزايد بتوفير معلومات المحاسبة البيئية للأيفاء بمتطلبات التقرير الخارجي.

كما توصل البحث إلى أن محاسبة البيئة المستدامة ليست إدارة لادارة البيئة وإنما تمثل مجموعة من المباديء والطرق توفر البيانات الأساسية إلى تؤدي إلى نجاح نشاط إدارة البيئة.

- دراسة أبو سمرة، حامد (2009)، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التشريعات، وثقافة الشركات المساهمة العامة ، واهتمام الجمعيات المهنية الفلسطينية، والتكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات ، كما هدفت إلى دراسة محتوى التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات ، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف في واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية . وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المحتوى والنسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار الإشارة واختبار مان - ونتي واختبار كروسكال- وآلاس للوصول إلى النتائج.

ومن أهم نتائج الدراسة وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، على الرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية التقارير المالية، ويکاد يكون معذوماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة. وأن هناك معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة تمثلت في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وضعف ثقافة الشركات المساهمة العامة بالقضايا الاجتماعية والبيئية وضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية الفلسطينية ، وزيادة التكاليف المترتبة على الإفصاح الاجتماعي ، وتمثل ذلك بشكل رئيس في ضعف رقابة أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية في المجال الاجتماعي والبيئي، وضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وعدم طلب معلومات ذات دلالات اجتماعية من قبل أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة، وعدم قيام الجمعيات المهنية الفلسطينية بفعاليات تعزز منوعي وممارسة المحاسبين والمدققين في مجال المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود حواجز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات المساهمة.

ومن أهم توصيات الدراسة : أن يهتم سوق فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات ذات دلالات اجتماعية ، ويستخدمها في تقييم اداء الشركات المساهمة العامة ، وضرورة قيام الهيئات الرسمية والمنظمات غير الربحية بتطوير مؤشر خاص بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها أسوة بالعديد من الدول المتقدمة ، وتعزيز ثقافة وممارسة الشركات المساهمة العامة لمسؤوليتها الاجتماعية، وتفعيل دور الجمعيات المهنية الفلسطينية في هذا المجال.

- دراسة مطر والسوطي (2012)، محاسبة الإستدامة : الإطار المفاهيمي وتطبيقاته في الممارسة المهنية.

هدفت هذه الدراسة التي أُجريت في الأردن إلى إلقاء الضوء على الإطار المفاهيمي لتقارير الإستدامة وتطبيقاته والذي يستند بدوره على ثلاث نظريات أساسية، وهي نظرية المشروعية، ونظرية أصحاب المصالح ونظرية المؤسسة.

كما اشارت هذه الدراسة إلى الإهتمام العالمي بتقارير الإستدامة، بالإضافة إلى ان عملية إعداد تقارير الإستدامة تمر بثلاث مراحل وهي:

1- المرحلة الأولى : والتي توضح لماذا (Why) تعد الشركة تقرير الاستدامة، وما هو الحافز الذي يدفعها لاصداره.

2- المرحلة الثانية : تحدد فيها الشركة لمن يوجه (To Whom) هذا التقرير، ومن هي الفئات المستهدفة التي يمكن ان تستخدم المعلومات التي سيتضمنها التقرير.

3- المرحلة الثالثة: وفيها تحدد الشركة ماذا (What) سيتضمن التقرير وما طبيعة المعلومات التي سيتم عرضها فيه.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية الإستمرار في محاولات وضع المعالم الرئيسية للإطار المفاهيمي لمحاسبة الإستدامة بما في ذلك تطوير القواعد المناسبة لإعداد تقارير الإستدامة ، وذلك اما بوضع قواعد جديدة تحكم إعداد التقارير المالية التقليدية، أو بإضافة قواعد جديدة ل تلك المطبقة في إعداد تلك التقارير. مما يتطلب إعادة النظر في بعض المفاهيم التي تحكم إعداد التقارير المالية التقليدية مثل مفهوم الوحدة المحاسبية، وقواعد القياس والاعتراف المحاسبى، ومفهوم الربح المحاسبى.

- دراسة (العمروطي، 2013) أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات

الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

هدفت هذه الدراسة التي أجريت في الأردن إلى التعرف على أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على جميع هذه الشركات والبالغ عددها (84). أما أفراد عينة الدراسة ف تكونت من (280) مستجيباً من المديرين والمحاسبين والمدققين والعاملين في هذه الشركات.

وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لعناصر محاسبة الاستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وذلك من وجهاً نظر المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين والعاملين في اقسام المحاسبة.

وقد أوصت الدراسة بإيلاء العناصر البيئية الأهمية التي يستحقها كونها تؤثر على تقارير الإبلاغ المالي وضرورة الالتزام بالجوانب المتعلقة بمبادرات ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية بهدف التأكد من قدرتها على الوفاء بتلك المتطلبات، وذلك لتأثيرها الواضح على تقارير الإبلاغ المالي، كذلك مراعاة مدى التقييد والالتزام بالعناصر الاقتصادية مع ضرورة دراسة وتطوير هذه العناصر كونها تؤثر على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

- دراسة عبد المنعم والعجلوني (2013)، تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقى للحاكمية المؤسسية في الشركات. (دراسة ميدانية من وجهة نظر مدفقي الحسابات الخارجيين الأردنيين).

هدفت هذه الدراسة والتي أُجريت في الأردن إلى التعرف على مفهوم تقارير الاستدامة وأثر الإبلاغ عنها بالنسبة للشركات وكيفية تجسيد تقارير الاستدامة لمفهوم الحاكمة في الشركات، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهمية حاكمة الشركات ومجالاتها وأثر الحاكمة المؤسسية في التنمية المستدامة في المجتمعات المطبقة لها.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من مدفقي الحسابات من ذوي الخبرة في مجال العمل المحاسبي والتدقيق، حيث بلغت عينة الدراسة (120) مكتب لتدقيق الحسابات.

وتوصلت الدراسة إلى أن تقارير الاستدامة تعتبر التطبيق الصحيح للحاكمية المؤسسية من حيث جلب الاستقرار إلى الأسواق التي تعمل من ضمنها الشركات. كما توصلت إلى أن التقارير المالية الحالية للشركات بمختلف أنواعها ليست مبنية على أساس الاستدامة ومن الضروري أن تستوعب مهنة المحاسبة والتدقيق مفهوم محاسبة الاستدامة وأثارها على المجتمع من أجل انتاج إبلاغ مالي واف يستفيد منه أصحاب المصالح جميعاً في الشركات. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يساهم مفهوم الاستدامة وتقاريرها وبشكل تدريجي في إعادة تشكيل منهج وطرق الحاكمة المؤسسية للشركات.

2- الدراسات الأجنبية السابقة

- دراسة (Kolk، 2004) بعنوان: A Decade of Sustainability Reporting

Developments and Significance.

هدفت هذه الدراسة التي اجريت في هولندا إلى معرفة الإتجاهات العالمية في إصدار تقارير الإستدامة في العقد الماضي إستناداً إلى دراسات استقصائية أجريت منذ أول التسعينات ومدى إدراج القضايا البيئية والمجتمعية في تقارير الإستدامة مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والمالية.

وبيّنت هذه الدراسة أهم التطورات التي حدثت على تقارير الإستدامة مثل أدوات قياس الأداء والأساليب التحليلية بالإضافة إلى إدخال مفهوم جديد في تقارير الإستدامة وهو "الاحتمال متوقع التنفيذ".

وكان عينة الدراسة مكونة من 11 دولة وتحلّي الفترة من (1993 - 2002).
وتوصّلت الدراسة إلى أن هناك زيادة واضحة في تبني تقارير الإستدامة في هذه الدول حيث تبيّن أنه أرتفعت النسبة من 12% عام 1993 إلى 17% عام 1996 ومن ثم 24% في العام 1999 لتصل في عام 2002 إلى 28%.

وكان من أبرز القطاعات التي تبنّت تقارير الإستدامة هي البنوك، شركات التأمين، والشركات الصناعية.

دراسة (Hamnen, and Lorentzon, 2009) بعنوان Framework for a

Sustainability Report

هدفت هذه الدراسة التي اجريت في السويد إلى إنشاء إطار عام لإعداد تقارير الإستدامة

بالإضافة إلى محتوياته والجهات التي توجه لها هذه التقارير.

وعرضت هذه الدراسة الإرشادات والمعلومات الهامة المطلوبة لإعداد التقارير وكيف

يمكن عرضها ونشرها.

كما أكدت على أهمية تطوير وعرض المفاهيم الخاصة بتقارير الإستدامة لجعل منها

قابلة للقراءة من قبل الجميع بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية وخلفياتهم الثقافية.

استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي في دراسة مجموعة تقارير إستدامة تم نشرها من قبل

قطاعات مختلفة في مجموعة دول أوروبية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ان يكون الهدف من إعداد التقرير

محدداً، وكذلك المعلومات التي يجب أن يضمها، بالإضافة إلى إسلوب تجميع تلك المعلومات

لدى عرضها في التقرير.

دراسة (Kaur, and Lodhia, 2010) بعنوان The State Of Disclosures On

Stakeholder Engagement In Sustainability Reporting In Australian Local Councils

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى أي مستوى يمكن لأصحاب المصالح أن يهتموا

بنفاصيل تقارير الإستدامة في المجالس المحلية في استراليا.

استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي ، حيث تمثلت عينة الدراسة في 558 مجلساً محلياً في استراليا للاعوام 2009 - 2010 . وكانت هناك مشاركة واسعة من أصحاب المصالح في الشركات من أجل تقييم أية صفات وعناصر تقارير الإستدامة . وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو ان الحكومة هي أكثر الجهات التي تلعب دوراً هاماً في تعريف الناس وأصحاب المصالح على أهمية الإستدامة وان معرفة أصحاب المصالح واقناعهم بأهمية تقارير الإستدامة يزيد بشكل واضح من الإفصاح الذي توفره هذه التقارير.

- دراسة GRI Sustainability Reporting بعنوان (Dumay; etal, 2010)

Guidelines for Public and Third Sector Organization

هدفت هذه الدراسة التي اجريت في استراليا إلى توضيح الإطار العام في إعداد تقارير الإستدامة حسب المبادرة الدولية لإعداد التقارير وامكانية تطبيقها على القطاع العام والقطاعات الأخرى، وتبيّن من خلال هذه الدراسة أن هذا الإطار العام هو مدخل إداري أكثر منه بيئي أو يمثل العدالة البيئية وهذا يعني انه مساهمته في الإستدامة ضئيلة، خاصة وان القطاع العام والقطاع شبه الحكومي لم يهتم في تطبيق تقارير الإستدامة كما هو القطاع الخاص.

وتوصلت هذه الدراسة إلى انه هناك فرصة للمبادرة الدولية لإعداد التقارير من أجل تطوير خطوط رئيسية أكثر فاعلية يمكن تطبيقها على القطاعات الحكومية وشبه الحكومية.

- دراسة (Williams; etal, 2010) بعنوان The Role Of Accountants In

Sustainability Reporting – A Local Government Study

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المحاسبين في مجال إعداد تقارير الإستدامة من وجهة نظر السلطات المحلية في استراليا ، وكان المستجيبين للدراسة 190 مديرًا ماليًا في المجالس المحلية الاسترالية ممن يستخدم محاسبين لإعداد تقارير الإستدامة لهذه المجالس، كي تساهم السلطات المحلية في تعزيز دور المحاسبين في إعداد هذه التقارير.

وقدمت الدراسة دليلاً على أهمية الدور الذي يلعبه المحاسب في مجال تقارير الإستدامة لدى السلطات المحلية في الحكومة الاسترالية. كما كشفت عن الحاجة إلى مزيد من الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يقوم به المحاسبون في هذا المجال. إذ كان من نتائج الدراسة ، أن إسهام المحاسبين في إعداد تقارير الإستدامة يصل إلى 63.3% من إجمالي تلك التقارير، وخلصت أيضاً إلى أنه من أجل أن يكون المحاسب قادرًا على إعداد تقارير إستدامة أكثر دقة ومصداقية يجب على السلطة المحلية أو الشركة أن تعمل على أن يكون المحاسب متفرغاً لذلك وأن يكون هناك أموراً مالية ملقة على عاتقه، بالإضافة إلى دوره في إعداد تقارير الإستدامة .

- دراسة (Manetti, 2011) بعنوان The Quality Of Stakeholder

Engagement In Sustainability Reporting: Empirical Evidence And Critical Points

هدفت الدراسة التي أجريت في إيطاليا إلى التحقق من نوعية اشراك أصحاب المصالح في مجال إعداد تقرير الإستدامة وتضمنت تحليل دورهم في هذا المجال وفقاً لمبدأ إن رأى أصحاب المصالح يعتبر خطوة أساسية من عملية التقرير بسبب دورهم في تحديد عنصري

الأهمية النسبية والملاعنة للمعلومات المقدمة. كما تضمنت الدراسة تحليلاً نوعياً لعينة من تقارير الإستدامة .

وتوصلت الدراسة إلى أن ما يطبق في الواقع في أغلبية الحالات هو نهج إشراك المساهمين فقط بدلاً من نهج أصحاب المصالح وفي ضوء ذلك تبقى هناك تساؤلات مستقبلية حول ما إذا كان نهج إشراك أصحاب المصالح سينتقل من كونه وسيلة بسيطة للتشاور والتأثير على أصحاب المصالح إلى اعتباره أداة فاعلة لاشراكهم (أصحاب المصالح) في عملية إتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركة .

- دراسة (The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting) بعنوان (Ioannou, and Serafeim, 2011)

Mandatory Corporate Sustainability Reporting

هدفت هذه الدراسة التي اجريت في الولايات المتحدة الامريكية إلى معرفة تأثير إلزام منظمات الأعمال بإعداد تقارير الإستدامة وتسلیط الضوء على دور هذه التقارير في عدة جوانب من الحياة الإجتماعية على مستوى الدولة ومستوى الشركات.

وشملت عينة الدراسة 58 دولة حيث تم دراسة دور تبني قانون سيارات الشحن واثره على البيئة والمجتمع.

وخلصت الدراسة إلى أن القوانين والتحذيرات يتم الالتزام فيها من قبل المجتمع في الدول التي يوجد فيها صرامة في تطبيق القانون والأنظمة. وبأن القوانين ذات الطابع العام لها تأثير أقل من القوانين ذات السمة التفصيلية، كما ان الشركات التي تتبنى تقارير الإستدامة تتلزم بالقوانين والأنظمة الخاصة بالبيئة والمجتمع أكثر من الشركات الأخرى.

- دراسة (Brandt, 2011) بعنوان Sustainability Reporting in the Electric Utility Sector

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من استخدام مزايا المؤشرات الواردة في تقارير الإستدامة للحد من المخاطر في قطاع شركات الكهرباء (مثل مؤشر العوازل / حافظ الحرارة). واقتصرت عينة الدراسة على شركة (اداهو للطاقة الكهربائية) في الولايات المتحدة الأمريكية وهي من أكبر شركات الطاقة في أمريكا.

وخلصت الدراسة إلى ان بعض المؤشرات الواردة في تقارير الإستدامة تؤدي إلى فهم اكبر للمسؤولية الاجتماعية وبالتالي إلى الحد من المخاطر التي تؤثر على البيئة والمجتمع. كما ان نوعية المعلومات التي تعرض في تقرير الإستدامة والأيصالات المحتواة فيه تحقق نتائج هامة في خدمة المجتمع والبيئة.

- دراسة (Bartlett, 2012) بعنوان The Effect Of Corporate Sustainability Reporting On Firm Value

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على أهمية تقارير الإستدامة وتأثيرها على قيمة الشركة لما تحتويه هذه التقارير من معلومات نوعية و مهمة . وقد استخدمت نظاما للمعايرة خاص بالإستدامة لبحث اثار تقارير الإستدامة على قيمة الشركة وأختارت الدراسة بالاهتمام بهذا الموضوع في ظل الازمة الاقتصادية العالمية واثرها على الشركات في حال حدوث أي تغير يحدث سنة بعد سنة إستناداً إلى إختلافات الاقتصاد الكلي .

وتوصلت الدراسة إلى ان تقارير الإستدامة لم تزد فقط من قيمة الشركة وإنما قلل أيضا من تأثير الازمة الاقتصادية على وضع الشركة المالي، كما توصلت إلى انه يمكن استخدام

تقارير الإستدامة كأداة عمل يمكن الاستفادة منها في أوقات الركود الاقتصادي وخاصة ان هذا النوع من التقارير سيصبح أكثر انتشارا في المستقبل.

3 - مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أهمية موضوع محاسبة الإستدامة ومدى تأثيرها على البيئة كل سواء كانت البيئة الخارجية لمنظمات الأعمال أو البيئة الداخلية لها، كما أشارت إلى أهمية تقارير الإستدامة والإطار المفاهيمي الخاص بها ومدى أهميته وتطبيقاته، وتمت الإشارة فيها إلى مدى إشراك أصحاب المصالح في تقارير الإستدامة ونوعية هذا الإشراك وتأثيره، بالإضافة إلى القيمة والسمعة التي تكتسبها الشركة عند إصدارها تقارير الإستدامة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها تركز على البيئة المحلية فتسعى إلى استكشاف مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بكافة قطاعاتها بإصدار تقارير الإستدامة خاصة التقارير المستقلة عن التقارير المالية السنوية كما تسعى أيضاً إلى تطوير أنموذج مناسب لتقرير الإستدامة يتماشى مع امكانيات واحتياجات الشركات المساهمة العامة الأردنية كي يوصى به لأن يكون مرشدًا لتلك الشركات والذي سيؤثر إيجاباً على الشركات من جهة وعلى الاقتصاد والبيئة والمجتمع من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال فقد اختلفت هذه الدراسة عن دراسة (مطر والسوطي، 2012) بان الأخيرة كانت بدون دراسة ميدانية. كما اختلفت هذه الدراسة عن دراسة (العمروطي، 2013) بان الأخيرة اقتصرت على القطاع الصناعي فقط، كما انها لم تصل الى أنموذج مقترن لتقرير استدامة مستقل تتبناه الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- 1 منهج الدراسة.
- 2 مجتمع الدراسة وعينتها.
- 3 مصادر المعلومات الازمة للدراسة.
- 4 صدق وثبات الأداة.
- 5 الأساليب الاحصائية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في هذه الدراسة بالإضافة إلى مجتمع الدراسة، وعินتها، وأدواتها، ومصادر المعلومات الازمة لها، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى النتائج النهائية.

1- منهج البحث:

ت تكون الدراسة من جزعين، نظري، تناولت فيه الباحثة الاطار النظري والدراسات والدراسات السابقة، وجاء تطبيقاً يشمل دراسة ميدانية حاولت من خلاله الباحثة استكشاف مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار تقارير استدامة تعرض انجازاتها في المحاور الثلاثة لنموذج تقرير الاستدامة الصادر عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI. ولقد تم تنفيذ الدراسة الميدانية بأسلوبين، أولهما: الأسلوب الاختباري الذي قامت من خلاله الباحثة بالتحقق الفعلي وذلك إما من خلال الإطلاع الفعلي المباشر على البيانات المالية المنشورة للشركات، أو من خلال موقعها الالكتروني للتحقق من مدى قيام تلك الشركات وعددها (161) بنشر معلومات ذات علاقة بالاستدامة، سواء من خلال تقرير استدامة منفصل، أو من خلال افصاحات تنشر ملحقة بقوائمها المالية المنشورة. وثانيهما: كان الأسلوب المسحي الذي تم بموجب استبانة وزعت على عينة من (167) فرداً من ثلات فئات على صلة بموضوع الاستدامة، وهي: ادارة الشركات المساهمة العامة الاردنية، والمساهمون والاطراف ذات

المصالح، فئات مجتمعية أخرى. وقد قصدت الباحثة من هذه الاستبانة الوقوف على مدى اهتمام تلك الفئات حول نشر معلومات عن الاستدامة ومن ثم الاستفادة من المعلومات المستخلصة من تلك الاستبانة في تطوير النموذج المقترن لنقرير الاستدامة الذي يتلاءم مع البيئة الأردنية.

- 2 - مجتمع الدراسة وعینتها :

في الجزء الاختباري من الدراسة، تم اختيار عينة طبقية (Stratified Sample) شملت (161) شركة والتي تشكل 70% من عدد الشركات المساهمة العامة الاردنية حسب موقع بورصة عمان كما في 25-09-2013، وقد تم عرض اسمائها في الجدولين رقم (13 و 14) الواردان في الفصل الرابع. بينما شملت العينة في الجزء المسحي (167) فرداً، تم اختيارهم من بين الفئات الثلاث ذات العلاقة حسب الموضع في الجدول التالي رقم (10). وتم توزيع الاستبيانات على العينة، وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة (167) استبانية، وتم استرداد (158) استبانية أُستبعد منها عدد (2) استبانية لعدم اكتمال المعلومات، اي ما نسبته (1.2%) من كامل الاستبيانات الموزعة. وبلغ عدد الاستبيانات الغير مسترددة (9) استبيانات، اي ما نسبته (5.39%) من كامل عدد الاستبيانات الموزعة، وبهذا يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل (156) استبانية، اي بنسبة (93.41%) من كامل عدد الاستبيانات الموزعة. وفيما يلي الجدول رقم (10) الذي يوضح الفئات المشمولة بالدراسة والتي تم توزيع الاستبيانات عليها بالإضافة إلى توضيح نسب الاستبيانات.

جدول رقم (10)

توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة

الفئات المشموله في العينة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات الغير مستردّة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل	نسبة الاستجابة للاستبيانات الموزعة	نسبة الاستجابة كل عينة للاستبيانات الخاضعة للتحليل
ادارة الشركات المساهمة العامة	83	6	0	77	%92.77	%49.36
أصحاب المصالح	60	3	2	55	%91.67	%35.26
فئات أخرى	24	0	0	24	%100	%15.38
المجموع	167	9	2	156	%93.41	
النسبة المئوية	%100	%5.39	%1.2			

3 - مصادر المعلومات:

اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات المناسبة للدراسة من مصدرين رئيسيين على النحو

التالي :

1- مصادر ثانوية: وتشمل الكتب والدراسات والأبحاث المنشورة والمجلات العلمية

والدوريات والموقع الالكتروني التي تعرضت لنفس الموضوع.

2- مصادر أولية: وتمثلت في البيانات المالية للاعوام (2010، 2011، 2012)

المنشورة للشركات المشمولة في عينة الدراسة وكذلك في أداة الدراسة وهي الاستبانة

(ملحق رقم 1) التي تكونت من جزعين رئيسيين، حيث خصص الجزء الأول لجمع

البيانات الديموغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، في حين خصص الجزء الثاني

للوقوف على آراء هؤلاء الأفراد حول الأهمية النسبية للمعلومات التي يتوجب الإفصاح

عنها في أنموذج تقرير الاستدامة المستهدف تطويره للتطبيق من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وقد شمل هذا الجزء ثلاثة اسئلة رئيسية يتفرع كل منها إلى فقرات تتغطي المحاور الثلاث الرئيسية لتقرير الاستدامة الصادر عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

وهي:

1) المحور الاقتصادي. 2) المحور البيئي. 3) المحور الاجتماعي.

حيث طُلب من أفراد العينة ابداء الرأي في الأهمية النسبية لكل فقرة من تلك الفقرات وذلك بمحض مقياس ليكرت خماسي الدرجات وهي مهم جدا، مهم، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، عديم الأهمية. وقد تم استخدام الأوساط الحسابية لهذه الفقرات كمرجعية

لتقييم اهميتها النسبية وفقاً للمقياس التالي:

1- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (4.5 - 5) تعني درجة مهم جدا.

2- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (3.75 - أقل من 4.5) تعني درجة مهم.

3- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (3 - أقل من 3.75) تعني درجة متوسط الأهمية.

4- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (2 - أقل من 3) تعني درجة قليل الأهمية.

5- الفقرة التي متوسطها الحسابي اقل من (2) تعني درجة عديم الأهمية.

وبناء على هذا المقياس للأهمية النسبية تم تحديد بنود المعلومات التي سيتضمنها أنموذج تقرير الاستدامة المستهدف تطويره من خلال هذه الدراسة.

4 - صدق وثبات الاداة:

تم استخدام معامل (كرونباخ ألفا) لاختبار صدق وثبات اداة الدراسة (الاستبانة) وهو ما يقصد به (الاتساق الداخلي) للتأكد من ان كل فقرة من الاستبانة متسقة مع المحور الذي تنتهي اليه الفقرة. وباستخدام معامل (كرونباخ ألفا) تم التوصل الى حساب عواملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha لكن من الناحية التطبيقية تعد نسبة (60%) معقولة ومقبولة احصائيا، (Sekaran, 2003)

وكانت نتيجة ثبات اداة القياس (93.2%) وهي نسبة عالية ومقبولة ل القيام بعملية التحليل ل لتحقيق اهداف الدراسة. وفيما يلي الجدول رقم (11) الذي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (11)

نتائج اختبار كرونباخ ألفا لقياس صدق وثبات اداة الدراسة

المعامل كرونباخ ألفا %	عدد الفقرات	المحور
%82.9	14	الاول : المحور الاقتصادي
%87.9	14	الثاني : المحور البيئي
%89.2	14	الثالث : المحور المجتمعي
%93.2	42	المعامل الكلي للاستبانة

5 - الأساليب الاحصائية

استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل فقرات وبيانات الدراسة. وتم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي مثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة. وفيما يتعلق باستقصاء آراء عينة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة). وبالنسبة لنقيم الاهمية النسبية لفقرات المحاور الرئيسية الثلاث، الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي محل الدراسة فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

- 1 تمهيد.
- 2 خصائص عينة الدراسة.
- 3 الاجابة على الاسئلة الثلاثة المتفرعة عن مشكلة الدراسة.
 - 1-3 الاجابة على السؤالين الاول والثاني.
 - 2-3 الاجابة على السؤال الثالث.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

- ١ - تمهيد:

يتناول هذا الفصل المعلومات المستخلصة من الفحص الاختباري للتقارير المالية المنشورة للشركات المشمولة في عينة الدراسة وعدها (161) شركة. وتم الاستناد إلى معلومات العام 2012 فقط، ومرفق ملحق رقم (2) يوضح بيانات الشركات للاعوام الثلاثة (2010، 2011، 2012) على التوالي. كما يتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الباحثة، بعد تطبيق اداة الدراسة الموزعة على عينة الدراسة من الأفراد وعدها (156 استبانة خضعت للاختبار من أصل 167 استبانة) وتجميع البيانات وتحليلها للوصول إلى الأهمية النسبية لفقرات كل محور من المحاور الثلاثة، الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي. من وجهة نظر ادارة الشركات المساهمة العامة، واصحاب المصالح ، والفئات الأخرى، عن طريق استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكل مجال على حدة.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي لغرض وصف خصائص عينة الدراسة المستجيبة لاداة الدراسة (الاستبانة) من ناحية المؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة. وكذلك تم عرض نسب الاجابات على الاسئلة الخاصة بالجزء الاول من الاستبانة.

- 2 - خصائص عينة الدراسة:

فيما يلي نتائج اختبار للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة المستجيبة لادة الدراسة (الاستبانة):

جدول رقم (12)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

متغير الدراسة	المجموع	البيان	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	156	دبلوم	2
	86	بكالوريوس	55.1
	57	ماجستير	36.5
	11	دكتوراه	7.1
التخصص	156	المجموع	100
	86	محاسبة	55.1
	29	ادارة اعمال	18.6
	14	اقتصاد	9
الخبرة المهنية	156	قانون	5.1
	0	اجتماع	0
	19	اخرى	12.2
	156	المجموع	100
السن	13	أقل من 5 سنوات	8.3
	50	5 – أقل من 10 سنوات	32.1
	52	10 – أقل من 20 سنة	33.3
	41	20 سنة وأكثر	26.3
الجنس	156	المجموع	100
	86	ذكور	55.1
	70	إناث	44.9
	1	غير محدد	0.6

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1- المؤهل العلمي : بلغت أعلى نسبة لحاملي شهادة البكالوريوس (55.1%)، ويليها حملة شهادة الماجستير بنسبة (36.5%)، ثم حملة شهادة الدكتوراه ونسبتهم (7.1%)، والأقل كانت لحملة شهادة الدبلوم، بنسبة (1.3%). وهذا يدل على أن اغلبية موظفي اقسام المحاسبة في فئات العينة يحملون شهادات جامعية وشهادات عليا وهذا ما يجعل استجابتهم على اداء الدراسة تتم عن فهم وادراك وافي نوعا ما.

2- التخصص : حصل تخصص المحاسبة على أعلى نسبة من بين المستجيبين وبلغت (55.1%)، تلتها نسبة (18.6%) لتخصص ادارة الاعمال، ونسبة (9%) لتخصص الاقتصاد، وبالنسبة للتخصصات الاخريين فكانت نسبتها (12.2%)، واقل نسبة حصل عليها تخصص القانون والتي بلغت (5.1%). أما تخصص الاجتماع فكانت نسبته (5%). ونلاحظ انه اغلب التخصصات المتواجدة في الدوائر المالية تعود للمحاسبة وادارة الاعمال وبعض التخصصات الاخري غير علوم الاجتماع والقانون. مما يدل على تناسب المؤهلات العلمية وطبيعة الوظائف لعينة الدراسة المستجيبة، مما يوضح فهمهم وصحة استجابتهم.

3- الخبرة المهنية: حصل ذو الخبرة المهنية (10 – أقل من 20 سنة) على أعلى نسبة حيث بلغت (33.3%)، تلتها وبنسبة متقاربة فئة اصحاب الخبرة (5 – أقل من 10 سنوات)، حيث بلغت نسبتها (32.1%)، ثم فئة (20 سنة واكثر) بنسبة (26.3%)، واقل نسبة كانت لفئة (أقل من 5

سنوات) والتي بلغت (8.3%). وتعطي هذه النسب مؤشرا واضحا على ان عينة الدراسة المستجيبة تمتلك سنوات خبرة كافية لان تكون استجابتها منطقية وناتجة عن دراية ومعرفة.

3- الاجابة على الاسئلة الثلاثة المتفرعة عن مشكلة الدراسة:

3-1 الاجابة على السؤالين الاول والثاني:

بخصوص السؤالين الأول والثاني ونصهما كما يلي:

السؤال الاول : هل تنشر الشركات المساهمة العامة الأردنية معلومات سنوية عن الاستدامة؟
السؤال الثاني: وفي حال كونها تنشر مثل هذه المعلومات، هل تتبنى لدى إعدادها ونشرها، المبادئ والمؤشرات الصادرة بهذا الخصوص عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI ؟

قامت الباحثة بالاطلاع على القوائم المالية الفعلية المنشورة للعام 2012 للشركات المشمولة في عينة الدراسة وعددها (161) شركة، إما الورقية منها، أو تلك المنشورة على الموقع الالكتروني لتلك الشركات، فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (13)

مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة في عينة الدراسة بنشر معلومات عن الاستدامة،

وكذلك الشكل الذي يتم نشرها في 2012/12/31

مؤشرات GRI				2012		الرمز	اسم الشركة	القطاع	ت	ت
المجتمعي	البيئي	الاقتصادي	افتراضات	تقرير مستقل						
البنوك										
x	x	x		x	ARBK	البنك العربي	1	1		
x	x	x		x	AHLI	البنك الأهلي الأردني	2	2		
x	x	x		x	JOKB	الأردنى الكويتى	3	3		
x	x	x	x		THBK	بنك الاسكان	4	4		
x	x	x	x		BOJX	بنك الاردن	5	5		
x	x	x	x		JOIB	بنك الإسلامي الأردني	6	6		
x		x	x		AJIB	بنك الاستثمار العربي	7	7		
x	x	x	x		CABK	بنك القاهرة عمان	8	8		
x	x	x	x		UBSI	بنك الاتحاد	9	9		
x	x	x	x		ABCO	بنك المؤسسة العربية	10	10		
x	x	x	x		JDIB	بنك الاردن دبي الاسلامي	11	11		
التأمين										
x	x	x	x		MEIN	الشرق الأوسط للتأمين	1	12		
x		x	x		ARSI	المنارة للتأمين	2	13		
x		x	x		JIJC	الأردن الدولية للتأمين	3	14		
x		x	x		ARGR	المجموعة للتأمين	4	15		
x		x	x		AGICC	الإلمانية للتأمين	5	16		
x	x	x	x		AAIN	النسر العربي للتأمين	6	17		
x		x	x		MDGF	ميد غلف - الأردن	7	18		
x	x	x	x		JOFR	الأردنية الفرنسية	8	19		
x		x	x		AIUI	الاتحاد العربي	9	20		
x		x	x		DICL	دلتا للتأمين	10	21		
x		x	x		NAAI	التأمين الوطنية	11	22		
x		x	x		ARIN	العرب للتأمين	12	23		
x		x	x		YINS	اليرموك للتأمين	13	24		
x		x	x		AMMI	العربية الأوروبية	14	25		
x		x	x		ARAS	الضامنون العرب	15	26		
x		x	x		HOLI	الاراضي المقدسة	16	27		
x		x	x		PHIN	فيلاطفيا للتأمين	17	28		
x		x	x		GERA	جراسا للتأمين	18	29		
الخدمات المالية المتعددة										
x		x	x		UAIC	المستثمرون المتحدون	1	30		
x		x	x		FRST	الأردن الأولى	2	31		
x		x	x		UINV	الاتحاد للاستثمارات	3	32		

X		X	X		AEIV	شرق عربي للاستثمارات	4	33
X	X	X	X		FUTR	المستقبل العربية	5	34
X		X	X		FFCO	الأولى للتمويل	6	35
X		X	X		JOIT	الثقة للاستثمارات	7	36
X		X	X		ISRA	اسراء تمويل اسلامي	8	37
X		X	X		SANA	الستانبل الدولية	9	38
X		X	X		IBFM	العالمية للواسطة	10	39
X		X	X		CARD	البطاقات العالمية	11	40
X	X	X	X		DARA	دارات	12	41
X		X	X		AMAL	الأمل للاستثمارات	13	42
X	X	X	X		AFIN	العربية للاستثمارات	14	43
X		X	X		BLAD	البلاد للاستثمارات	15	44
X		X	X		JLGC	ضمان القروض	16	45
X		X	X		SHBC	شيركو	17	46
X		X	X		THMA	تهامة للاستثمارات	18	47
X		X	X		UCFI	المتحدة المالية	19	48
X		X	X		KAFA	الكافاءة للاستثمارات	20	49
X		X	X		JOMC	الأردنية للاستشارات	21	50
العقارات								
X	X	X	X		TAMR	تعمير الأردنية القابضة	1	51
X		X	X		REDV	تطوير العقارات	2	52
X	X	X	X		JDPC	الأردن دبي للأملاك	3	53
X		X	X		ULDC	الاتحاد لتطوير الاراضي	4	54
X		X	X		PROF	المهنية للاستثمارات	5	55
X	X	X	X		DERA	ديرة	6	56
X	X	X	X		IEAI	الصناعية العقارية	7	57
X	X	X	X		SPIC	التجمعات الاستثمارية	8	58
X	X	X	X		IDMC	مجمع الضليل	9	59
X	X	X	X		EMAR	إعمار لتطوير العقاري	10	60
X		X	X		MSKN	مساكن	11	61
X	X	X	X		MEET	ميثاق	12	62
X		X	X		AMON	عمون الدولية للاستثمار	13	63
X		X	X		HIPR	الكافاءة	14	64
X		X	X		ATTA	المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار	15	65
X		X	X		JOMA	الموارد للتنمية والاستثمار	16	66
X		X	X		PETT	المحفظة العقارية	17	67
X		X	X		REAL	الشرق العربي العقارية	18	68
X		X	X		INMA	الانماء العربية	19	69
X		X	X		COHO	المعاصرون	20	70
X		X	X		PRED	القصور	21	71
X		X	X		UNAI	اتحاد المستثرون	22	72
X	X	X	X		MEDI	الشرق الاوسط المتعددة	23	73
X	X	X	X		VFED	الشامخة العقارية	24	74
X		X	X		ZAHI	زهرة الأردن	25	75

الخدمات الصحية							
x	x	x	x		CICO	المجموعة الاستشارية	1 76
x	x	x	x		IBNH	مستشفي بن الهيثم	2 77
x		x	x		ICMI	الدولية الطبية	3 78
الخدمات التعليمية							
x		x	x		AIEI	العربية الدولية للتعليم	1 79
x	x	x	x		PEDC	البراء للتعليم	2 80
x	x	x	x		PIEC	جامعة فيلادلفيا	3 81
x	x	x	x		ZEIC	الزرقاء للتعليم	4 82
الفنادق والسياحة							
x	x	x	x		ZARA	وزارة للاستثمار	1 83
x	x	x	x		MDTR	البحر المتوسط	2 84
x	x	x	x		MALL	الدولية للفنادق والأسواق	3 85
x	x	x	x		AIHO	العربية الدولية للفنادق	4 86
x		x	x		AIPC	الشرق للمشاريع	5 87
x		x	x		WIVA	وادي الشتا	6 88
x		x	x		SURA	سرى	7 89
x	x	x	x		JOHT	الفنادق والسياحة	8 90
النقل							
x	x	x	x		RJAL	الملكية الأردنية	1 91
x	x	x	x		ABUS	المتكاملة للنقل	2 92
x		x	x		MSFT	مسافات للنقل	3 93
x	x	x	x		SITT	السلام للنقل	4 94
x	x	x	x		RUMM	رم للنقل والاستثمار	5 95
x	x	x	x		SHIP	الخطوط البحرية	6 96
x	x	x	x		JETT	النقليات السياحية/جت	7 97
x	x	x	x		ALFA	النقل السياحي/الفا	8 98
x	x	x	x		TRTR	الثقة للنقل	9 99
التكنولوجيا والاتصالات							
x	x	x	x		JTEL	الاتصالات الأردنية	1 100
الاعلام							
x	x	x	x		PRES	رأي	1 101
الطاقة والمنافع							
x	x	x	x		JOEP	الكهرباء الأردنية	1 102
x	x	x	x		JOPT	مصفاة الاردن / جوبترول	2 103
الخدمات التجارية							
x	x	x	x		MANE	آفاق للطاقة	1 104
x	x	x	x		SECO	الجنوب للإلكترونيات	2 105
x		x	x		OFTC	أوفتك القابضة	3 106
x		x	x		JOTF	التسهيلات التجارية	4 107
x		x	x		LIPO	انجاز	5 108
x		x	x		JDFS	الاسواق الحرة	6 109
x		x	x		SIJC	الاستثمارات المتخصصة	7 110
x	x	x	x		JITC	المركز الاردني	8 111

x		x	x		JMIL	الجibil	9	112
x		x	x		NOTI	نوبار للتجارة	10	113
الادوية والصناعات الطبية								
x	x	x	x		DADI	دار الدواء	1	114
x	x	x	x		JPHM	الأردنية للأدوية	2	115
x	x	x	x		MPHA	شرق أوسط دوائية	3	116
x	x	x	x		HPIC	الحياة الدوائية	4	117
الصناعات الكيماوية								
x		x	x		JOIR	الموارد الصناعية	1	118
x	x	x	x		MBED	العربية للمبيدات	2	119
x	x	x	x		NATC	الوطنية للكلورين	3	120
x	x	x	x		IPCH	البروكيماويات	4	121
x	x	x	x		INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	5	122
x	x	x	x		JOIC	الصناعات الكيماوية	6	123
x		x	x		ACDT	المتصدرة	7	124
x	x	x	x		INMJ	جيماكو	8	125
صناعات الورق والكرتون								
x	x	x	x		JOPC	الورق والكرتون	1	126
x		x	x		PERL	اللولوة	2	127
الطباعة والتغليف								
x	x	x	x		UADI	الاتحاد المتطور	1	128
الاغذية والمشروبات								
x	x	x	x		NATP	الوطنية للدواجن	1	129
x	x	x	x		AIFF	الدولية للأغذية	2	130
x	x	x	x		GENI	الاستثمارات العامة	3	131
x	x	x	x		NDAR	دار الغذاء	4	132
x	x	x	x		AMAN	أمانة الزراعية	5	133
x	x	x	x		UMIC	العالمية للزيوت	6	134
x	x	x	x		FNVO	الأولى للزيوت النباتية	7	135
x	x	x	x		JODA	الآليان الأردنية	8	136
التبغ والسجائر								
x	x	x	x		UTOB	الاتحاد للسجائر	1	137
الصناعات الاستخراجية والتعدينية								
x	x	x	x		APOT	البوتاس العربية	1	138
x	x	x	x		JOPH	الفوسفات	2	139
x	x	x	x		JOCM	الاسمنت	3	140
x	x	x	x		NATA	الوطنية للملаниوم	4	141
x	x	x	x		AALU	الألمنيوم/أرال	5	142
x	x	x	x		JOSE	الصخر الزيتي	6	143
x	x	x	x		TRAV	ترافاكو	7	144
x	x	x	x		SLCA	صناعات السيليكا	8	145
x	x	x	x		NAST	الصلب	9	146
x	x	x	x		GENM	تعدينكوا	10	147

الصناعات الهندسية والاشائية							
x	x	x	x		RMCC	الباطون الجاهز	1 148
x	x	x	x		AQRM	القدس الخرسانية	2 149
x	x	x	x		ASPM	المواسير المعدنية	3 150
x	x	x	x		WOOD	جوابكو	4 151
x	x	x	x		JOPI	الأتايبب الأردنية	5 152
x	x	x	x		AJFM	الجنوب للفلاتر	6 153
الصناعات الكهربائية							
x	x	x	x		UCIC	الكافلات المتحدة	1 154
x	x	x	x		JNCC	مسك_الأردن	2 155
x	x	x	x		AEIN	العرببة الكهربائية	3 156
صناعة الملابس والجلود والنسيج							
x	x	x	x		ELZA	الزي لصناعة الألبسة	1 157
x	x	x	x		JOWM	الأجواخ الأردنية	2 158
x	x	x	x		CJCC	الألبسة الأردنية	3 159
x	x	x	x		WOOL	عقاري	4 160
الصناعات الزجاجية والخزفية							
x	x	x	x		ICER	الصناعات الخزفية	1 161
161	96	161	98%	2%	وع	المجم	161
100%	60%	100%				المعدل الكلي	%100

تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1- إن جميع تلك الشركات الـ(161) وبنسبة 100% قد نشرت بصورة أو بأخرى معلومات

عن الاستدامة.

2- إن ثلاثة منها فقط وبنسبة 2% تقريبا وهي: البنك العربي، والبنك الأهلي الاردني، والبنك

الاردني الكويتي، تصدر تلك المعلومات في تقارير استدامة مستقلة.

بينما الباقي وعددها (158) شركة أي بنسبة 98% تنشر تلك المعلومات ضمن الإيضاحات

المرفقة بتقاريرها المالية السنوية التقليدية.

3- كذلك ضمن الشركات الثلاث التي تصدر تقرير استدامة مستقل يوجد تفاوت فيما بينها بشأن مدى الالتزام لدى إعدادها هذا التقرير بالمبادئ والمؤشرات الصادرة عن المبادرة العالمية لإعداد هذا التقرير.

فالبنك العربي مثلاً، هو الأكثر التزاماً بن تلك المبادئ والمؤشرات، وكان أول تقرير استدامة يصدر عنه هو للعام 2010 وحصل فيه من تلك المبادرة على تقدير (B)، ثم في العام 2011 حصل على تقدير (B) أيضاً، لكنه حسّنَ أداءه في هذا المجال في العام 2012 فحصل على تقدير (A).

أما البنك الأهلي الاردني، وإن كان قد سبق غيره بأن أصدر تقريراً مستقلاً عام 2009، إلا أن التزامه بمبادئ ومؤشرات تلك المبادرة تأخر إلى عام 2012 حيث حصل منها على تقدير (C).

وبالنسبة للبنك الاردني الكويتي والذي بدأ هو الآخر منذ 3 سنوات بإصدار تقرير مستقل لكنه لم يخضع لأي تصنيف من تلك المبادرة.

4- إن جميع القطاعات الواردة في الجدول اعلاه والبالغ عددها (23) قطاع قامت بغطية كل من المحورين الاقتصادي والمجتمعي ضمن ايضاحاتها المرفقة بقوائمها المالية او ضمن تقارير الاستدامة المستقلة، أما بالنسبة للمحور البيئي، فتفاوتت تغطيته من قبل القطاعات، وكانت أقل تغطية من قبل القطاعات (التأمين، الخدمات المالية المتعددة، العقارات، الخدمات التجارية).

5- وأخيراً لدى إخضاع معلومات الاستدامة الصادرة عن تلك الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة في الدراسة وبغض النظر عن اسلوب نشرها في تقرير مستقل، أو في افصاحات

مرفقة بتقاريرها المالية السنوية وذلك للوقوف على طبيعة المحتوى المعلوماتي لمحاورها،

يتضح ما يلي:

- المحور الاقتصادي %100

- المحور البيئي %60

- المحور المجتمعي %100

مما يشير الى ان الانفاق على المحور البيئي ما زال هو الأقل حظاً من اهتمام الادارة في تلك

الشركات.

2-3 الاجابة على السؤال الثالث:

السؤال الثالث: ما أنموذج تقرير الاستدامة الذي تراه الاطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة

العامة الاردنية مناسباً للتطبيق في تلك الشركات؟

من أجل الاجابة على هذا السؤال وصولاً الى تطوير الأنموذج المقترن لتقرير الاستدامة

المناسب للإصدار من الشركات المساهمة العامة الأردنية، استخدمت الباحثة الاستبانة المرفقة في

ملحق الدراسة والتي تكونت من جزءين رئيسيين:

الجزء الاول، خصص جزء منه لتقديم معلومات عن الخصائص الديموغرافية لعينة

الدراسة والتي سبق توضيحها في الجدول رقم (12)، كما خصص القسم الآخر والمتمثل في

الاستلة المطروحة (5، 6، 7، 8) للوقوف حول مدى اهتمامات افراد عينة الدراسة تجاه

معلومات الاستدامة، سواء من جهة الحرص على الاطلاع على ما نُشر حولها، او على وجهات

نظرهم بالشكل الذي يقترحونه لعرض تلك المعلومات وصولاً الى مدى تأييدهم لأن يكون

عرضها في تقرير استدامة مستقل وفقاً للمبادئ والمؤشرات الصادرة بهذا الخصوص عن المنظمة العالمية للتقارير (GRI) وكذلك عما إذا كان عرضها إلزامياً أو اختيارياً.

وبخصوص تلك الاهتمامات، توصلت الباحثة إلى ما يلي:

س5: هل سبق وان أطلعت على معلومات منشورة عن الاستدامة سواء كانت ضمن الإيضاحات المرفقة بالتقارير السنوية او تقرير استدامة مستقل؟

لا %35.9	نعم %64.1
----------	-----------

بلغت نسب الاجابات على هذا السؤال (%64.1) للخيار الاول (نعم) و(%35.9) للخيار الثاني (لا). مما يدل على انه هناك اطلاع جيد نوعاً ما من قبل العينة المستجيبة لمعلومات الاستدامة المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة الاردنية.

س6: ما رأيك الشخصي بضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة مستقل يتضمن انجازاتها في المجالات المختلفة للاستدامة ؟

لا %3.2	أو يد الى حد ما %43.6	أو يد بقوة %53.2
---------	-----------------------	------------------

بلغت نسبة الاجابة على الخيار الاول (%53.2)، ونسبة (%43.6) للخيار الثاني، أما الخيار الثالث فكانت نسبته (%3.2). ويلاحظ ان اغلب الاجابات كانت مؤيدة ولو بدرجات مقاومة لضرورة اصدار تقارير استدامة مستقلة، وقد يشير ذلك الى دراية من قبل المستجيبين بأهمية تقارير الاستدامة وما تعكسه من منفعة على الجهة المصدرة للتقرير.

س7: هل ترى أن تكون معلومات الاستدامة التي تنشرها الشركات المساهمة العامة الأردنية:

%57.7	الزامية	%42.3	اختيارية
-------	---------	-------	----------

بلغت نسبة الإجابة على الخيار الأول (%)57.7 ونسبة (%)42.3) للخيار الثاني، مما

يشير إلى ميل أكبر نسبياً من قبل الفئات المشمولة في الدراسة نحو الزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقارير استدامة

س8: ما رأيك ان تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بنشر معلومات الاستدامة ضمن:

%67.9	-	تقرير استدامة مستقل؟
-------	---	----------------------

%32.1	-	أم في معلومات ضمن الإيضاحات المرفقة بال்தقرير السنوي؟
-------	---	---

بلغت نسبة الاستجابة على الخيار الأول (%)67.9) وعلى الخيار الثاني نسبة (%)32.1)، وهذا مؤشر آخر على أهمية تقارير الاستدامة المستقلة وما تتضمنه من مؤشرات ومحاور مهمة تخص الاقتصاد والبيئة والمجتمع، كما يؤكد ترجيح أن يكون نشر معلومات الاستدامة في تقرير منفصل بدلاً مما تقوم به الشركات حالياً بنشر تلك المعلومات ضمن الإيضاحات المرفقة بتقاريرها المالية التقليدية.

الجزء الثاني، تضمن ثلاثة أسئلة كل منها شمل (14) بندًا من بنود تقرير الاستدامة ثلاثي الأبعاد الصادر عن منظمة (GRI). وقد غطى كل سؤال منها بما يتضمنه من بنود أحد المحاور الرئيسية في هذا التقرير وهي:

1- المحور الاقتصادي.

2- المحور البيئي.

3- المحور المجتمعي.

وتود الباحثة ان تتوه بأنها قامت بدمج عناصر المحور المجتمعي الوارد في تقرير المبادرة العالمية لاعداد التقارير المقسم الى اربعة اقسام والمشار اليها في الاطار النظري لهذه الدراسة، وهي: مؤشر اداء الممارسات العمالية اللاحقة، ومؤشر الاداء المتعلق بحقوق الانسان، ومؤشر الاداء المجتمعي، ومؤشر اداء مسؤولية المنتج. وقد وزعت هذه الاستبانة على عينة الدراسة التي تكونت من ثلاثة فئات ذات صلة بالمحاور التي يشملها التقرير. وهي:

1- ادارة الشركات المساهمة العامة، بإعتبارها الجهات المسؤولة عن اصدار التقرير.

2- اصحاب المصالح من هم على صلة بالشركة وانشطتها ويهتمون بالاطلاع على التقرير، مثل: المساهمين، المقرضين، الزبائن، الموردون، الموظفين.

3- الفئات المجتمعية الاخرى، مثل: الحكومة، الاعلام، جمعية حقوق الانسان، جمعيات المحافظة على البيئة.

ثم من اجل استكشاف مدى الاهتمام الذي تواليه هذه الفئات للتقرير ومحتواه، طلب من افراد العينة ان تحدد الاهمية النسبية لكل بند من البنود (42) المشتملة في الاسئلة الثلاثة وذلك بموجب مقياس ليكرت خماسي الابعاد ليتم بعد ذلك باستخدام اساليب التحليل الاحصائي الوصفي بتحديد الوزن النسبي لكل بند منها ممثلا بوسطه الحسابي سواء على مستوى كل فئة من الفئات الثلاث، او على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة. فكانت المحصلة هي تلك البيانات التي تعرضها الجداول ذات الارقام (14 و 15 و 16) والتي كشفت عن الاهمية النسبية للمحاور الثلاث سواء مجتمعة او كل على حدة تراوحت من وجهة نظر العينة بين مهم ومتوسط الاهمية. وكما هي موضحة أدناه:

أولاً: تقييم الأهمية النسبية لفترات المحاور الثلاث كل على حدة من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين:

جدول رقم (14)

النسبة الأهمية لتقدير المحتوى المعمولياتي لفقرات المحور الاقتصادي من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين

توضح بيانات الجدول أعلاه ما يلي بخصوص المحور الاقتصادي للتقرير:

1- على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

أ- يشير الوسط الحسابي العام لجميع البنود المشمولة في هذا المحور وعدها (14) إلى ان عينة الدراسة ترى بأن هذا المحور هو بشكل عام (مهم).

ب- لكن بالنسبة للبنود المشمولة في هذا المحور فرادى، تفاوتت الاهمية النسبية بين (مهم) بالنسبة لـ(13) بند وبنسبة 93%， و(متوسط الامانة) بالنسبة لبند واحد فقط وبنسبة 7%. وقد احتل المرتبة الاولى من اهتمامات العينة البند رقم (5) القيمة السوقية للشركة، في حين جاء في المرتبة الاخيرة البند رقم 14 (القيم النقدية للغرامات الكبيرة التي تدفعها الشركة لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بمواصفات المنتج او الخدمة).

ج- يشير الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية لقيم البنود ذات الارقام (6، 8، 14) وهي التي صنف اثنان منها على انها (مهم) والثالث على انه (متوسط الامانة) على وجود عدم اتساق بين اراء افراد العينة من الفئات الثلاث حول الاهمية النسبية لثلاث البنود.

2- اما على مستوى الفئات الثلاث فرادى اي كل على حدة:

أ- اعطت فئة اصحاب المصالح الوزن الاعظم لهذا المحور بليها في ذلك الفئات الاخرى ثم بعد ذلك فئة ادارة الشركات.

ب- لدى مطالعة الاوساط الحسابية لكل بند من البنود المشمولة في هذا المحور، يوجد تفاوت بين الاهمية النسبية التي اعطيت لكل بند من قبل هذه الفئات. فبالنسبة لفئة (ادارة الشركات) مثلا، احتل المراتب الثلاث الاولى من اهتماماتها البند التالية على التوالي:

القيمة السوقية للشركة، جودة خدمات ما بعد البيع، جودة المنتج.

اما فئة (اصحاب المصالح) فكانت على التوالي:

التكاليف التشغيلية، الارباح السنوية والارباح المحتجزة، القيمة السوقية للشركة.
وبالنسبة للفئات الاخرى، كانت على التوالي:
القيمة السوقية للشركة، جودة العلاقة مع العملاء، الارباح السنوية والارباح
المحتجزة.

جـ - كما يلاحظ هنا ايضا وجود تفاوت بين الفئات الثلاث في مجال الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بالبنود المشمولة في هذا المحور.
فبالنسبة لادارة الشركات مثلا، ارتبط هذا الارتفاع ببند واحد فقط وهو (14).
وبالنسبة لاصحاب المصالح ارتبط هذا الارتفاع بخمسة بنود هي ذات الارقام (6، 8، 10، 12، 14).
اما بالنسبة للفئات الاخرى فقد ارتبط هذا الارتفاع بأربعة بنود هي (6، 8، 9، 14).

وتفسر الباحثة هذا الاختلاف بطبيعة تكوين عينة الدراسة. اذ ان فئة اصحاب المصالح وهي الاكثر تنوعا من حيث تكوينها ستكون الاكثر تنوعا في نظرتها تجاه الاهمية النسبية للبنود.

جدول رقم (15)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لفقرات المحور البيئي من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين

نوع المحتوى	الفئات العينة ككل				الفئات الأخرى				أصحاب المصالح				ادارة الشركات المساهمة العامة				المحور	الرتبة
	درجة الاهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الاهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الاهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الاهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
-1	المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي للشركة من حيث الحجم والوزن.	3	.98071	3.9231	مهم	12	.90790	3.9583	مهم	1	.95099	4.0545	مهم	4	1.02247	3.8182	المaterials used in the company's operating activities, by volume and weight.	
-2	نسبة المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي كموارد يتم إعادة تدويرها.	6	.98693	3.8205	مهم	8	.94696	4.1250	مهم	7	1.10493	3.7636	مهم	8	.90170	3.7662	Percentage of materials used in the company's operating activities as recyclable resources.	
-3	كمية المياه المستهلكة في أنشطة الشركة.	13	1.10916	3.6218	مهم	6	.81650	4.1667	متوسط الاهمية	14	1.22268	3.3636	متوسط الاهمية	12	1.05018	3.6364	Quantity of water consumed by the company's operations.	
-4	نسبة المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.	4	.95012	3.8846	مهم	3	.85867	4.2917	متوسط الاهمية	12	1.07528	3.6545	مهم	2	.83927	3.9221	Percentage of water that is recycled and reused.	
-5	كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في أنشطة الشركة.	2	.92139	3.9487	مهم	1	.77553	4.4167	مهم	2	.84964	3.9818	مهم	7	.96822	3.7792	Quantity of electricity consumed by the company's operations.	
-6	كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة الشركة.	1	.95680	3.9744	مهم	2	.76139	4.3333	مهم	3	.93131	3.8545	مهم	1	1.01172	3.9481	Quantity of fuel consumed by the company's operations.	
-7	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من الطاقة الكهربائية.	11	1.03494	3.7885	مهم	9	1.07592	4.1250	متوسط الاهمية	11	1.05185	3.6909	مهم	9	1.00205	3.7532	Initiatives taken by the company to reduce electricity consumption.	
-8	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من المحروقات.	7	1.00635	3.8205	مهم	10	1.01795	4.0833	مهم	4	1.00168	3.8182	متوسط الاهمية	10	1.00528	3.7403	Initiatives taken by the company to reduce fuel consumption.	
-9	المبادرات التي تقوم بها الشركة لاعتماد الطاقة الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة من استخدام الطاقة.	12	1.19142	3.7885	مهم	4	1.25974	4.2500	مهم	5	1.23365	3.8182	متوسط الاهمية	13	1.11259	3.6234	Initiatives taken by the company to adopt energy use, direct and indirect emissions.	
-10	المبادرات التي تقوم بها الشركة لاعتماد الطاقة المتتجدة.	10	1.12289	3.7949	مهم	5	1.03209	4.2500	متوسط الاهمية	10	1.16544	3.7091	متوسط الاهمية	11	1.09853	3.7143	Initiatives taken by the company to adopt renewable energy.	
-11	اجمالي حجم المخلفات من الأنشطة التشغيلية وطرق التخلص منها.	9	1.04181	3.8077	مهم	13	.95458	3.9583	متوسط الاهمية	8	1.04027	3.7455	مهم	6	1.07653	3.8052	Total volume of waste from operational activities and disposal methods.	
-12	موقع ومساحة الأرض المملوكة والمستأجرة التي تشغله أنشطة الشركة.	14	1.22321	3.5833	مهم	11	1.10335	4.0000	متوسط الاهمية	13	1.18350	3.5455	متوسط الاهمية	14	1.27331	3.4805	Location and size of land owned and leased by the company's operations.	
-13	قيمة المالagu النقدية لمساهمة الشركة في تجميل البيئة.	8	1.13301	3.8205	مهم	14	1.24819	3.9167	متوسط الاهمية	9	1.32574	3.7273	مهم	3	.94192	3.8571	Value of the company's contribution to environmental beautification.	
-14	قيمة المالagu النقدية التي تدفعها الشركة لغرامات تفرض عليها بسبب عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.	5	1.08787	3.8718	مهم	7	1.20386	4.1667	مهم	6	1.12367	3.8182	مهم	5	1.02247	3.8182	Value of fines paid by the company for environmental violations.	
			.79050	3.8974	مهم		.77055	4.0625	مهم		.79962	3.9364	مهم		.79019	3.8182	الكلي	

توضح بيانات الجدول أعلاه ما يلي بخصوص المحور البيئي للتقرير:

1- على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

أ- يشير الوسط الحسابي العام لجميع البنود المشمولة في هذا المحور وعدها (14) إلى أن عينة الدراسة ترى بأن هذا المحور هو بشكل عام (مهم).

ب- لكن بالنسبة للبنود المشمولة في هذا المحور فرادى، تفاوتت الاهمية النسبية بين (مهم) بالنسبة لـ(12) بند وبنسبة 86%， و (متوسط الاهمية) بالنسبة لبنددين اثنين وبنسبة 14%. وقد احتل المرتبة الاولى من اهتمامات العينة البند رقم (6) كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة الشركة، في حين جاء في المرتبة الاخيرة البند رقم (12) موقع ومساحة الاراضي المملوكة والمستاجرة التي تشغله انشطة الشركة.

ج- يشير الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية لقيم البنود ذات الارقام (3، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14) وهي التي صنف سبعة منها على انها (مهم) واثنان على انهما (متوسطة الاهمية) على وجود عدم اتساق بين اراء افراد العينة من الفئات الثلاث حول الاهمية النسبية لثالث البند.

2- اما على مستوى الفئات الثلاث فرادى اي كل على حدة:

أ- اعطت فئة الفئات الاخرى الوزن الاعلى لهذا المحور يليها في ذلك فئة اصحاب المصالح ثم بعد ذلك فئة ادارة الشركات.

ب- لدى مطالعة الاوساط الحسابية لكل بند من البنود المشمولة في هذا المحور، يوجد تفاوت بين الاهمية النسبية التي اعطيت لكل بند من قبل هذه الفئات. بالنسبة لفئة (ادارة الشركات) مثلا، احتل المراتب الثلاث الاولى من اهتماماتها البنود التالية على التوالي:

كمية المحروقات المستخدمة في انشطة الشركة ، نسبة المياه التي يتم اعادة تدويرها واستخدامها، قيمة المبالغ النقدية لمساهمة الشركة في تجميل البيئة.

أما فئة (اصحاب المصالح) فكانت على التوالي :

المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي للشركة من حيث الحجم والوزن، كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في انشطة الشركة، كمية المحروقات المستخدمة في انشطة الشركة.

وبالنسبة للفئات الاخرى، كانت على التوالي :

كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في انشطة الشركة ، كمية المحروقات المستخدمة في انشطة الشركة ، نسبة المياه التي يتم اعادة تدويرها واستخدامها.

جـ - كما يلاحظ هنا ايضا وجود تفاوت بين الفئات الثلاث في مجال الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بالبنود المشمولة في هذا المحور .

فبالنسبة لادارة الشركات مثلا، ارتبط هذا الارتفاع بثلاثة بنود فقط هي ذات الارقام (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13).

وبالنسبة لاصحاب المصالح ارتبط هذا الارتفاع بستة بنود هي ذات الارقام (2، 3، 4، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14).

اما بالنسبة للفئات الاخرى فقد ارتبط هذا الارتفاع بأربعة بنود هي (7، 8، 9، 10، 11، 12، 13).

وتفسر الباحثة هذا الاختلاف بطبيعة تكوين فقرات المحور نفسه. بالإضافة تتنوع فئة اصحاب المصالح واختلف اراء فئة ادارة الشركة تجاه فقرات هذا المحور. وهذا ما يفسر التنويع في نظراتها تجاه الامنية النسبية للبنود.

جدول رقم (16)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعمولى المحور المجتمعى من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستحبين

فئات العينة ككل				الفئات الأخرى				أصحاب المصالح				ادارة الشركات المساهمة العامة				المحور	ت
درجة الاهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الاهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الاهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الاهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
مهم	7	1.01818	3.8782	مهم	7	1.17954	4.0000	مهم	10	1.07089	3.7636	مهم	7	.92858	3.9221	طبيعة وفاعلية البرامج التي تطبقها الشركة لتقديم اثار انشطتها على المجتمع.	-1
مهم	9	.93323	3.8397	مهم	5	1.17646	4.0833	مهم	4	.83807	3.9636	متوسط الاهمية	14	.89504	3.6753	طبيعة وفاعلية النظم التي تطبقها الشركة لتقديم مخاطر عملها على المجتمع بهدف الحد من هذه المخاطر.	-2
مهم	1	.86879	4.1603	مهم	1	.85867	4.2917	مهم	1	.79476	4.3273	مهم	4	.90321	4.0000	طبيعة وفاعلية الواقع الداخلي المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي.	-3
متوسط الاهمية	14	1.14939	3.5385	متوسط الاهمية	14	1.44400	3.4583	متوسط الاهمية	13	1.40178	3.3273	متوسط الاهمية	12	.77557	3.7143	طبيعة وفاعلية الواقع الداخلي المطبقة في الشركة للحد من احتكار السلع والخدمات.	-4
مهم	4	.86133	4.0064	مهم	6	.90790	4.0417	مهم	3	.85556	4.1636	مهم	9	.84252	3.8831	مدى عدالة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركة بالمقارنة مع تلك في الشركات المنافسة.	-5
مهم	2	.73132	4.1410	مهم	4	.74089	4.1250	مهم	2	.68559	4.2182	مهم	3	.76402	4.0909	مدى توافق السلع او الخدمات التي تنتجهما الشركة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع.	-6
مهم	5	.95706	3.9872	مهم	2	1.00722	4.1667	متوسط الاهمية	11	.93203	3.7273	مهم	1	.93152	4.1169	مدى توافق النظم والواقع الداخلي المطبقة في الشركة مع حقوق الانسان.	-7
مهم	8	1.01885	3.8590	مهم	10	1.00722	3.8333	مهم	7	1.05887	3.9091	مهم	11	1.00528	3.8312	عدد الموظفين من العمالة الوطنية المستخدمة في انشطة الشركة.	-8
مهم	11	.96943	3.8333	مهم	9	.95458	3.9583	مهم	6	.91121	3.9455	متوسط الاهمية	13	1.01122	3.7143	نسبة عدد الإناث في هيكل العمالة الوطنية المستخدمة في انشطة الشركة.	-9
مهم	10	1.03797	3.8397	متوسط الاهمية	12	1.26763	3.7083	مهم	8	1.01934	3.8727	مهم	10	.98294	3.8571	مزايا التأمين الصحي والمزايا العينية الاخري الموفرة للموظفي الشركة بالمقارنة مع تلك الموفرة في الشركات المنافسة.	-10
مهم	3	.91355	4.0641	مهم	3	.96309	4.1667	مهم	5	.88115	3.9636	مهم	2	.92600	4.1039	مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل.	-11
مهم	6	1.01035	3.9295	مهم	8	.97802	4.0000	مهم	9	1.11222	3.8000	مهم	5	.94591	4.0000	عدد الدورش والبرامج التدريبية التي تمتلكها الشركة سنويًا لتنمية وتطوير مهارات الموظفين.	-12
مهم	12	1.14564	3.7949	مهم	11	1.04950	3.8333	متوسط الاهمية	12	1.25931	3.5455	مهم	6	1.06920	3.9610	اجمالى قيمة المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الشركة للمنظمات والجمعيات الخيرية.	-13
متوسط الاهمية	13	1.27914	3.6474	متوسط الاهمية	13	1.30773	3.6667	متوسط الاهمية	14	1.31169	3.2727	مهم	8	1.19408	3.9091	قيمة المبالغ النقدية وعدد المخالفات التي تطبق على الشركة كجزاء لعدم التوافق مع الواقع والقوانين الصادرة عن وزارة العمل.	-14
مهم		.99911	3.7628	مهم		1.09014	3.8333	متوسط الاهمية		1.07567	3.5182	مهم		.88631	3.9156	الكتابي	

توضح بيانات الجدول أعلاه ما يلي بخصوص المحور المجمعي للتقرير:

1- على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

أ- يشير الوسط الحسابي العام لجميع البنود المشمولة في هذا المحور وعدها (14) الى ان عينة الدراسة ترى بأن هذا المحور هو بشكل عام (مهم).

ب- لكن بالنسبة للبنود المشمولة في هذا المحور فرادى، تفاوتت الاهمية النسبية بين (مهم) بالنسبة لـ(12) بند وبنسبة 86%， و(متوسط الاهمية) بالنسبة لبنددين اثنين وبنسبة 14%. وقد احتل المرتبة الاولى من اهتمامات العينة البند رقم (3) طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي، في حين جاء في المرتبة الاخيرة البند رقم (4) طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من احتكار السلع والخدمات .

ج- يشير الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية لقيم البنود ذات الارقام (1، 4، 8، 10، 12، 13، 14) وهي التي صنفت على ان خمسة منها (مهم) واثنان (متوسطة الاهمية) على وجود عدم اتساق بين اراء افراد العينة من الفئات الثلاث حول الاهمية النسبية لنتائج البنود.

2- اما على مستوى الفئات الثلاث فرادى اي كل على حدة:

أ- اعطت فئة ادارة الشركات الوزن الاعلى لهذا المحور يليها في ذلك فئة الفئات الاخرى ثم بعد ذلك فئة اصحاب المصالح.

ب- لدى مطالعة الاوساط الحسابية لكل بند من البنود المشمولة في هذا المحور، يوجد تفاوت بين الاهمية النسبية التي اعطيت لكل بند من قبل هذه الفئات. بالنسبة لفئة (ادارة الشركات) مثلا، احتل المراتب الثلاث الاولى من اهتماماتها البنود التالية على التوالي :

مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الانسان، مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل، مدى توافق السلع والخدمات التي تقدمها الشركة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع.

اما فئة (اصحاب المصالح) فكانت على التوالي :

طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي، مدى توافق السلع والخدمات التي تقدمها الشركة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع، مدى عدالة اسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركة بالمقارنة مع تلك في الشركات المنافسة.

وبالنسبة للفئات الاخرى، كانت على التوالي :

طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الاداري والمالي، مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الانسان، مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل.

جــ كما يلاحظ هنا ايضا وجود تفاوت بين الفئات الثلاث في مجال الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بالبنود المشمولة في هذا المحور .
فبالنسبة لادارة الشركات مثلا، ارتبط هذا الارتفاع بثلاثة بنود فقط هي ذات الارقام (8، 9، 13، 14).

وبالنسبة لاصحاب المصالح ارتبط هذا الارتفاع بستة بنود هي ذات الارقام (1، 4، 8، 10، 12، 13).

اما بالنسبة للفئات الاخرى فقد ارتبط هذا الارتفاع بأربعة بنود هي (1، 2، 4، 7، 8، 10).

ونفس الباحثة هذا الاختلاف بطبيعة تكوين عينة الدراسة ما بين اصحاب العمل والعاملين لديهم، حيث يظهر هنا الاهتمام بالمصلحة الشخصية بالإضافة الى اهتمام صاحب العمل بتقليل النفقات، اذ ان جزء من البنود يكلف اصحاب العمل مبالغ والتزامات سنوية بالإضافة الى عواقب عدم الالتزام بها قد يؤدي الى مشاكل مادية عده. وهذا ما يفسر التنويع في وجهات النظر تجاه الاهمية النسبية للبنود.

ثانياً: تقييم الأهمية النسبية للمحاور الثلاث الرئيسة لaporan الاستدامة حسب المبادرة العالمية

لإعداد التقارير (GRI) من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين:

جدول رقم (17)

تقييم الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتى لكل محور من المحاور الثلاث لتقارير الاستدامة كل

على حدة من وجهة نظر الفئات الثلاث من المستجيبين

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى ما يلي بخصوص تقييم عينة الدراسة بفئاتها الثلاث لكل محور

من المحاور الثلاثة لتقرير الاستدامة:

١- على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

أ- ان محتوى تقرير الاستدامة المقترن بمحاربه الثلاثة معا وكونه وحدة واحدة (مهم) ويوسط

حسابی قدره (3.9423)

بـ- لكن تتفاوت الاهمية النسبية لهذه المحاور كل على حدة حيث احتل المحور الاقتصادي المرتبة الاولى باعتباره (مهم) وبوسط حسابي قدره (3.9744). يليه في ذلك المحور البيئي وهو (مهم) ايضا وبوسط حسابي وقدره (3.8974). أما المحور المجتمعي فجاء في المرتبة الاخيرة باعتباره (مهم) ايضا ولكن بوسط حسابي قدره (3.7628).

جـ- لدى مطالعة أرقام الانحرافات المعيارية بين هذه المحاور، فإنها تشير إلى وجود اتساق بين ووجهات نظر تلك الفئات تجاه تقييمها للأهمية النسبية لتلك المحاور اذا ما أخذت معاً كوحدة واحدة.

2- على مستوى الفئات الثلاث فرادى أي كل على حدة:

أ- اعطت فئة (الادارة) الوزن الاكبر لمحتوى التقرير باعتباره وحدة واحدة وبوسط حسابي (4.0649). تلاها في ذلك (الفئات الاخرى) بوسط حسابي (3.9583). أما فئة (اصحاب المصالح) فجاءت في المرتبة الاخيرة وبوسط حسابي (3.7636).

بـ ولدى تقييم الأهمية النسبية لكل محور من المحاور الثلاثة من وجهة نظر تلك الفئات،
نجد ان فئة (الادارة) اتفقت مع فئة (اصحاب المصالح) في ترتيب المحور الاقتصادي
مع الاختلاف في وزنه النسبي، كما ان فئة (اصحاب المصالح) اتفقت مع (الفئات
الاخرى) في ترتيب المحور المجتمعي ولكن بتفاوت في الوزن النسبي له من (متوسط
الأهمية) عند فئة اصحاب المصالح الى (مهم) عند الفئات الاخري. كما نلاحظ ان
الوزن النسبي لكل محور كان (مهم) من وجهة نظر فئتي (الادارة) و (الفئات الاخري)
ونجد ان فئة (اصحاب المصالح) اتفقت مع الفئتين السابقتين في المحورين الاقتصادي
والبيئي بوزن نسبي (مهم) ولكن اختلفت معهما في المحور المجتمعي الذي كان وزنه
النسبي (متوسط الأهمية). وتلخيصا لابولويات المحاور بالنسبة للفئات، نجد ان المحور

الاقتصادي كان ترتيبه الاول بالنسبة لفئة الادارة واصحاب المصالح واتى بالترتيب الثاني للفئات الاخرى، اما المحور البيئي فكان ترتيبه الاول عند الفئات الاخرى والثاني عند اصحاب المصالح والثالث عند فئة الادارة. وبالنسبة للمحور المجتمعي فكان ترتيبه الثاني عند فئة الادارة واخذ الترتيب الثالث عند كل من اصحاب المصالح والفئات الاخرى.

جـ- ولدى مطالعة الانحرافات المعيارية الخاصة بكل محور على حدة وعلى مستوى كل فئة من الفئات الثلاث، يلاحظ بأنه فيما عدا عدم الاتساق الذي ظهر في تقييم (اصحاب المصالح والفئات الاخرى) للأهمية النسبية للمحور المجتمعي، حيث كان هذا الانحراف مرتفعا نسبيا، فإن اراء تلك الفئات تجاه تلك المحاور كانت متسقة.

بعد استخلاص النتائج وفياس درجة الامانة النسبية لبعض المحاور الثلاث نتمكن من الوصول إلى البنية الاساسية للنموذج المقترن لتقرير الاستدامة والتي تتضمن (37) بندًا موسما إلى المحاور الثلاثة التالية:

عدد البنود	المحاور
------------	---------

1- المحور الاقتصادي

2- المحور البيئي

3- المحور المجتمعي

وهكذا ومراعاة منها لبعض المبادئ الاساسية ذات العلاقة باعداد التقارير ومن ثم حدود الاصحاح عن المعلومات المناسبة فيها مثل: مبدأ الجدوى الاقتصادية، مبدأ الاستعاذه، مبدأ الملاعنة، ومبدأ القابلية للمقارنة وغيرها، رأت الباحثة ان يتكون النموذج المستهدف لتقرير

الاستدامة من (37) بندا حسب الموضع في الجدول (15). كما رأت ايضا توفير بعض النواحي الشكلية الاضافية على هيكل التقرير والتي لم يشير اليها نموذج التقرير الثلاثي الصادر عن (GRI)، مثل:

- 1- تحديد الجهة أو الجهات التي سيوجه لها التقرير.
- 2- مقدمة.
- 3- تخصيص خانة في التقرير لابراز رقم (الايضاح) الذي قد تبرز الحاجة اليه لشرح تفاصيل بعض البنود التي تظهر في صلب أو (متن) التقرير. على أن تكون هذه الايضاحات ملحقة بالتقرير على نفس النمط المطبق بالنسبة للتقارير المالية التقليدية.
- 4- تخصيص خانة لابراز مقدار التغير الحادث في قيم المؤشرات المستخدمة في تقييم الانجازات المتحققة بين الفترة الجارية وال فترة السابقة وذلك سواء بالزيادة أو بالنقص.
- 5- تخصيص خانة لابراز الاداء المستهدف بالنسبة لكل مؤشر من مؤشرات الاداء وذلك كي يكون جزءا من الخطة الاستراتيجية للشركة، وكذلك مرجعية في تحديد المخصصات اللازمة للصرف على محاور هذا التقرير لدى اعداد الموازنة التقديرية السنوية للشركة.
- 6- تخصيص صفحة لتقرير مدقق الحسابات عن أداء الشركة في مجال الاستدامة في حال تطبيق ما يعرف بتدقيق الاستدامة (Sustainability Audit) في المستقبل.

وفيما يلي النموذج المقترن لنقرير الاستدامة:

..... شركة

تقرير الاستدامة للسنة المالية

المنتهية في 0000/12/31

..... / 1 - إلى السادة

2 - مقدمة (كلمة موجزة لرئيس مجلس الادارة، أو الرئيس التنفيذي).

3 - محتوى التقرير.

4 - تقرير مدقق حسابات الاستدامة.

جدول رقم (18)

محتوى الأنموذج المطور والمقترح لتقرير الاستدامة

مؤشرات الأداء					وحدة مؤشرات الأداء	بنود التقرير	م	الاستدامة
الأداء المستهدف للسنة القادمة	التغير بالزيادة (بالنقص)	للسنة السابقة	رقم الإيضاح	للسنة الحالية				
				دينار اردني	القيمة السوقية للشركة.	-1		
				انخفاض في السلع المرتجعة	جودة خدمات ما بعد البيع المقدمة للعملاء.	-2		
				شهادات الجودة	جودة المنتج أو الخدمة التي تنتجه الشركة.	-3		
				دينار اردني	الإيرادات التشغيلية للشركة.	-4		
				دينار اردني	الإرباح السنوية والإرباح المحجزة.	-5		
				دينار اردني	التكليف التشغيلي للشركة.	-6		
				نسب توزيع الارباح	توزيعات الارباح السنوية على المساهمين.	-7		
				زيادة في عدد العملاء	جودة العلاقة مع العملاء (البيان).	-8		
				دينار اردني	المستوى العام للرواتب والأجر الذي تدفعها بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجر على المستوى المحلي.	-9		
				نسبة من السوق	الحصة السوقية للشركة في مجال الصناعة التي تعمل بها.	-10		
				دينار اردني	المنح والمساعدات المالية التي تحصل عليها الشركة من الحكومة.	-11		
				دينار اردني	المنح والمساعدات والقروض التي تقدمها الشركة للمشروعات الريادية أو الصغيرة والمتوسطة الحجم.	-12		
				دينار اردني	الإنفاق الرأسمالي للشركة على البنية التحتية والخدمات المقدمة للبيئة التي تعمل فيها.	-13		
				متر مكعب	كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة الشركة.	-14		
				كيلو واط/ساعة	كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في أنشطة الشركة.	-15		
				حسب وحدة القياس	كمية المواد الخام المستخدمة في نشاط الشركة من حيث الحجم أو الوزن.	-16		
				نسبة مئوية	نسبة المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.	-17		
				دينار اردني	قيمة المبالغ النقية التي تدفعها الشركة لغرامات تفرض عليها بسبب عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.	-18		
				نسبة مئوية	نسبة المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي كمواد يتم إعادة تدويرها.	-19		
				معدل الوفورات في الطاقة المستخدمة	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من المحروقات.	-20		
				دينار اردني	قيمة المبالغ النقية لمساهمة الشركة في تجميل البيئة.	-21		
				حسب وحدة القياس	اجمالي حجم المخلفات من الأنشطة التشغيلية وطرق التخلص منها.	-22		
				عدد المبادرات	المبادرات التي تقوم بها الشركة لاعتماد الطاقة المتعددة.	-23		
				معدل الوفورات في الطاقة المستخدمة	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من الطاقة الكهربائية.	-24		
				عدد المبادرات	المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة من استخدام الطاقة.	-25		
				عدد القضايا المرفوعة على الشركة	طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الإداري والمالي.	-26		
				عدد المخالفات المسجلة ضد الشركة	مدى توافق السلع والخدمات التي تنتجه الشركة مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.	-27		
				عدد القضايا المرفوعة على الشركة من قبل الموظفين	مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل.	-28		
				قواعد الأسعار للشركة والمنافسين	مدى عدالة أسعار السلع والخدمات بالمقارنة مع تلك في الشركات المنافسة.	-29		
				عدد القضايا المسجلة على الشركة بهذاخصوص	مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الإنسان.	-30		
				عدد الدورات والورش	عدد الورش والبرامج التدريبية التي تنتجهها الشركة سنويًا لتنمية وتطوير مهارات الموظفين.	-31		
				عدد المخالفات	طبيعة وفاعلية البرامج التي تطبقها الشركة لتقديم أثار انشطتها على المجتمع.	-32		
				نسبة مئوية	عدد الموظفين من العمالة الوطنية منسوباً إلى إجمالي العمالة الموظفة فيها.	-33		
				ابحاث علمية ونظم مطبقة	طبيعة وفاعلية النظم التي تطبقها الشركة لتقدير مخاطر عملها على المجتمع بهدف الحد من هذه المخاطر.	-34		
				بواص الصالحة	مزايا التأمين الصحي والمزايا العينية الأخرى التي توفرها الشركة بالمقارنة مع تلك التي توفرها الشركات المنافسة.	-35		
				نسبة مئوية	نسبة عدد الإناث في هيكلة العمالة المستخدمة في أنشطة الشركة.	-36		
				دينار اردني	اجمالي قيمة المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الشركة للمنظمات والجمعيات الخيرية.	-37		

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

- 1 النتائج.

- 2 التوصيات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الى ابراز اهم ما يحكم اعداد تقارير الاستدامة بالإضافة الى القاء الضوء على ابرز مزايا تقارير الاستدامة وما تعكسه من ايجابيات للاطراف ذات العلاقة. كما كان من ابرز اهداف الدراسة تقصي مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بنشر معلوماتها عن الاستدامة. وفي ضوء ما تم عرضه من نتائج الاختبارات واستجابات العينة وقياس درجة الاهمية النسبية للمحاور الثلاث الرئيسية للتقرير المقترن من وجهة نظر فئات العينة، تمكنت الباحثة من الوصول الى أهم النتائج والتوصيات وكما هي موضحة أدناه:

1 - النتائج.

- أ- فيما يلي أهم النتائج التي توصل اليها الاسلوب الاختباري للدراسة:
- تبين ان كافة الشركات المساهمة العامة المشمولة ضمن العينة والبالغ عددها (161) شركة، تنشر وبنسبة 100% معلومات سنوية عن الاستدامة.
- هناك عدد قليل جداً من الشركات المذكورة اعلاه ضمن العينة تنشر تقرير استدامة مستقل وبلغ عددها ثلاثة شركات، أي بنسبة 2%， مع العلم ان اثنتين منها فقط تستند لدى اعدادها للتقرير على مبادىء ومؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقارير، ما يؤهلها للحصول على شهادات مستوى من المنظمة نفسها، تعمل كحافز لها للاهتمام الاكثر بانشطتها تجاه بيئتها الداخلية والبيئة

المحيطة بها وذلك بسبب ادراكتها لأهمية ومزايا هذا النوع من التقارير. أما الثالثة فلا تصدر تقريرها بناء على مبادئ ومؤشرات المبادرة.

3- تهتم باقي الشركات ضمن العينة والبالغ عددها 157 شركة، اي بنسبة 98% بنشر معلوماتها عن الاستدامة على شكل افصاحات مرفقة مع قوائمها المالية السنوية، وتتجدر الاشارة هنا الى ان تلك الافصاحات غطت وبنسبة عالية المحاور الثلاث الرئيسة للمبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI بنسبة 100% للمحورين الاقتصادي، والمجتمعي، اما الاقل تغطية كان المحور البيئي بنسبة 60%， وبصورة عامة تعتبر نسب التغطية ممتازة ما يجعلنا نتفاعل بامكانية قيام هذه الشركات باصدار تقرير استدامة مستقل والحصول منه على مستويات تقديرية تشجعها على تحسين وتطوير انشطتها المستقبلية ما يوفر لها وللبيئة فرصة الاستفادة من مزايا تقارير الاستدامة.

ب- النتائج التي توصل اليها الاسلوب المسحي من الدراسة:

1- تبين ان نسبة 64.1% من افراد الفئات المستجيبة اطلعت على معلومات استدامة منشورة، سواء كانت على شكل تقرير مستقل او افصاحات مرفقة بالتقارير السنوية، ونسبة 53.2% أيدت وقوية قيام الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار تقرير استدامة مستقل. أما بخصوص ان يكون اصدار الشركات لتقرير الاستدامة الزامي أو اختياري فكانت نسبة من يرى بأن يكون الزامي 57.7%， ونسبة 67.9% كان رأيها أن تكون طريقة نشر المعلومات في شكل تقرير مستقل. وتشير هذه النسب الى وعي كافي من قبل المستجيبين لأهمية تقرير الاستدامة و أهمية

النراة الشركات باصداره، حيث يعمل على سعي الشركات الى تطوير انشطتها وخدماتها لترتقي على مستويات التقييم الخاصة بهذا النوع من التقارير.

2- كشفت نتائج تحليل اجابات الفئات المشمولة في عينة الدراسة على الاسئلة المطروحة في الجزء الثاني من الاستبانة، بأن الاولوية من محتويات نموذج التقرير المقترح هي للمحور الاقتصادي، يليه في ذلك المجتمعي، ثم البيئي. واختلاف درجة الاهمية يعكس ان هناك اختلاف في وجهات النظر بسبب تنوّع افراد الفئات وكذلك بالنسبة لبنود كل محور التي يختلف على درجة اهميتها افراد العينات كل حسب مصلحته مع دراية كافية بأهمية هذه البنود وأهمية ومزايا هذا النوع من التقارير الذي يترجم واقع طبيعة وفاعلية انشطة الشركات المصدرة له والذي بدوره يكون نقطة اهتمام لاصحاب المصالح بكافة فئاتهم.

3- وبالاستناد الى نتائج الاسلوب الاختباري، والمسحي، تمكنت الباحثة من الوصول الى نموذج مقترن لتقرير الاستدامة مبني على مبادئ ومؤشرات المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI ومناسبا للبيئة الاردنية.

2 - التوصيات

في ظل النتائج التي توصلت اليها الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1- قيام الجهات المختصة بتعزيز وعي الشركات المساهمة العامة الاردنية بأهمية هذا النوع من التقارير لأهميته في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية وايصالها الى مرحلة الاكتفاء الذاتي،

وقد يكون ذلك من خلال نشرات ومواد اعلانية وكذلك برامج توعية تبث من خلال التلفزيون أو عبر المذيع.

2- ان تشجع الجهات الرسمية الشركات المساهمة العامة الاردنية بكافة قطاعاتها على اصدار تقرير استدامة مستقل سنوي ولو بصفة اختيارية، يعكس مدى مساحتها ضمن المحاور المشار اليها في النموذج المقترن. وقد يأتي التشجيع من خلال منح اعفاء ضريبي خاصة لمن يقوم باستيراد الاجهزة الخاصة بالبيئة ومنع تلوثها، أو استيراد مواد اولية صديقة للبيئة، ويمكن اعادة تدويرها.

3- انشاء دائرة حكومية خاصة لهذا النوع من التقارير اسوة بالتقارير المالية السنوية تقوم بتصنيف مستوى اداء الشركات في مجال الاستدامة ومنح الشركة المصدرة للتقرير شهادة تقييم تعتمد على نسبة البنود التي تم تغطيتها من قبل الشركة في تقريرها الصادر، تماشيا مع المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

4- انشاء دائرة حكومية خاصة بالرقابة على تقارير الاستدامة والتحقق من مصداقية محتواها.
 5- قيام المؤسسات والجمعيات التي تهتم بأمور البيئة وحقوق الانسان بزيادة وعي الشركات بأهمية التزامها ومسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع.

6- قيام هيئة الأوراق المالية باللزم الشركات المساهمة العامة الاردنية باصدار تقارير استدامة مستقلة ليتم نشرها اسوة بالتقارير المالية السنوية التقليدية.

7- زيادة نسبة الاهتمام بمحاسبة الاستدامة ضمن المناهج الجامعية بما يتماشى مع تطورها عالميا وبالتالي زيادة الوعي المجتمعي بأهمية اثر محاسبة الاستدامة على المجتمع. وفي هذا

الصدد تثمن الباحثة ما بادرت به الجامعة الأردنية الى تأسيس برنامج جديد لمنح درجة الماجستير في التنمية المستدامة.

8- ان يتولى باحثون اخرون اجراء دراسات لاحقة على نمط هذه الدراسة، والتركيز على أهمية اصدار الشركات المساهمة العامة الاردنية هذا النوع من التقارير.

9- توصي الباحثة الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق النموذج الذي تم تطويره بما يتناسب مع البيئة الاردنية من خلال هذه الدراسة ليكون تقريراً مستقلاً يصدر عنها بما يتوافق مع المبادئ والمؤشرات الصادرة عن المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- ابو زر، عفاف اسحق، (2011)، الابلاغ المالي والاستدامة: واقع وآفاق. ورقة عمل قدمت في

المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع المنعقد في عمان بتنظيم من جمعية المحاسبين القانونيين

الاردنيين خلال الفترة من 28 – 29 ايلول 2011 .

2- أبو سمرة، حامد أحمد (2009). معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير

الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي

الحسابات وادارات الشركات)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية - غزة.

3- جريجز، ديفيد (2013). اعادة تعريف التنمية المستدامة، جريدة الغد، عدد يوم الأحد 21 نيسان

2013 بالتعاون مع بروجيكت سنديكيت.

4- الجوزي، جميلة (2012). أهمية المحاسبة البيئية في إستدامة التنمية. ورقة عمل قدمت إلى

المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان "حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية"

المستدامة والعدالة الإجتماعية، خلال يومي 20 و 21 شرين الثاني 2012، كلية العلوم

الإدارية والتجارة وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر.

5- الحسن، عبد الرحمن محمد (2011). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها. بحث مقدم لملتقى

"استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، خلال يومي 15 و

16 شرين الثاني 2011، جامعة المслية، السودان .

6- زاهر، ضياء الدين (2003). التعليم العربي وثقافة الاستدامة، كراسات مستقبلية، المكتبة

الالأكاديمية ، القاهرة. ص26.

7- سراج الدين، اسماعيل، (2005)، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، القاهرة ، دار المعارف

للنشر. ص19.

8- الشرابيري، ماجد والمومني، غازي، (2006) ، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في

النشاطات الإجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين -

جامعة القاهرة، العدد 67 ، ص 61 - 98 .

- 9- الصفار، هادي رضا (2006). المحاسبة عن البيئة المستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس بعنوان: "أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة"، خلال الفترة من 17 – 19 نيسان 2006، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الاردنية، عمان – الاردن.
- 10- عبد المنعم، اسامه والعجلوني، احمد طه. (2013). تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقى للحاكمية المؤسسية في الشركات. (دراسة ميدانية من وجها نظر مدققى الحسابات الخارجيين الاردنيين) . مجلة جامعة الابار للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد 5 (10)، 153-180.
- 11- العرموطى، أحمد عدنان (2013). أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط ، عمان، الاردن.
- 12- الغامدي، عبد العزيز بن صقر (2006). تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، خلال الفترة من 23 – 26 نيسان 2006، بيروت.

13- الفضل، مؤيد، وآخرون (2002)، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، الطبعة الأولى، عمان :

دار المسيرة للنشر والتوزيع.

14- لطفي، امين السيد احمد (2005)، **المراجعة البيئية**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص28.

15- المزرعوني عبدالكريم (2011): الاستدامة والافصاح والشفافية. ورقة عمل قدمت في

المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع المنعقد في عمان بتنظيم من جمعية المحاسبين القانونيين

الاردنيين خلال الفترة من 28 - 29 ايلول 2011.

16- مطر، محمد ، والسوطي، موسى (2012). محاسبة الإستدامة "الإطار المفاهيمي وتطبيقاته

في الممارسة المهنية". ورقة عمل قدمت في **المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان "الابداع**

والتميز في منظمات الاعمال"، خلال الفترة من 4/30 - 4/30/2012، كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية - جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان - الاردن.

17- منصوري، كمال محمد، ورمزي، جودي محمد (2008)، **المراجعة البيئية كأحد متطلبات**

المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة. ورقة عمل قدمت في **المؤتمر العلمي الدولي**

تحت عنوان "**التنمية المستدامة والكافأة الاستخدامية للموارد المتاحة"**، خلال الفترة من 7-

8/ابريل، 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرhat عباس-صطيف،

الجزائر.

18- نيوتن، ليزا هـ (2006). نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الاعمال نحو

الطبيعة، (ترجمة ايهاب عبد الرحيم محمد)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت،

ص194. (الكتاب الاصلي منشور سنة 1978).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Adams, Carol A. & Frost, Geoffrey R. (2008). Integrating sustainability reporting into management practices. *Accounting Forum* 32, 288-302.
- 2- Bansal, T., Ivey, R., (2013). *The Financial Times Ltd*, School of Business, University of Western Ontario
- 3- Bartlett, B. (2012). The Effect of Corporate Sustainability Reporting On Firm Value. *CMC Senior Thesis*. Paper 489, Claremont Graduate University.
- 4- Brammer, Stephen & Pavelin, Stephen (2008). Factors Influencing the Quality of Corporate Environmental Disclosure. *Business Strategy and the Environment* 17, 120-136.

- 5-** Brandt, C. (2011). Sustainability Reporting in the Electric Utility Sector, Connecting leading reporting indicators with risks- Using Idaho, Power Company as an example, **Lund, Sweden, September 2011.**
- 6-** Brown, H.S; Jong, M. & Levy, L. (2009). Building institutions based on information disclosure: lessons from GRI's sustainability reporting. *Journal of Cleaner Production* 17, 571-580.
- 7-** Clark and Dickson (2003). "Sustainability science: The emerging research program" , *PNAS* ,Volume. 100, No. 14, June 6, 2003, pages (59- 61).
- 8-** CorporateRegister.com. (2011). *CR Reporting Awards 11 Official Report: Global Winners & Reporting Trends.*
- 9-** Daub, Claus-Heinrich (2007). Assessing the quality of sustainability reporting: an alternative methodological approach. *Journal of Cleaner Production*, Volume 15, Issue 1, 75-85.
- 10-** Davidson, K, (2010). Reporting Systems for Sustainability: What are they measuring? **Springer Science & Business Media, B.V.** May 2010.
- 11-** Davis, G. & Searcy, C. (2010). A review of Canadian corporate sustainable development reports. *Journal of Global Responsibility*, Volume. 1 No. 2, 316-329.

- 12-** Deegan, C. (2002). 'Introduction: The legitimizing effect of social and environmental disclosures - a theoretical foundation', *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, 15(3), 282-311.
- 13-** Dimaggio, P. & Powell, W. (1983). The iron cage revisited: Institution isomorphism and collective rationality in organizational fields, *American Sociological Review* (48), 146-160.
- 14-** Donovan, G. (2002). Environmental disclosures in the Annual Report: Extending the Applicability and Predictive Power of Legitimacy Theory: *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15 (3), 344-371.
- 15-** Dumay, J.; Guthrie, J. and Farneti, F. (2010). GRI Sustainability Reporting Guidelines for Public and Third Sector Organization. *Public Management Review*, 12, (4), 2010, 531-548.
- 16-** Eccles, Robert G. & Mavrinac, Sarah C. (1995). Improving the corporate disclosure process. *Sloan Management Review*, Volume. 36, No. 4, 11-25.
- 17-** Eccles, Robert; Herz, Robert; Keegan, Mary & Philips, David (2001). *The Value Reporting TM Revolution. Moving Beyond the Earnings Game*. John Wiley & Sons Ltd: New York.

18- Finergy. (2002). Corporate social responsibility of the energy industry

- **Guide To Businesses** Freeman, R. E. (1984). **Strategic Management:** A Stakeholder Approach Boston.

19- Global Reporting Initiative GRI. (2009). Sustainability Reporting Guidelines & Electric Utility Sector Supplement.

20- Global Reporting Initiative (GRI) (2011). G3.1 Guidelines including Technical Protocol. On line available:-

[**https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/G3.1**](https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/G3.1)

Guidelines-Incl-Technical-Protocol.pdf

21- Global Reporting Initiative, on line available:-

[**https://www.globalreporting.org.**](https://www.globalreporting.org)

22- Gray, R. (2010). Is Accounting for Sustainability Actually Accounting for Sustainability and How Would Know? An Exploration of Narratives of Organizations and the Planet. *Accounting Organizations and Society*, 35 (1), 47-62.

23- Guenther, E., Hoppe, H. & Poser, C. (2007). 'Environmental CSR of firms in the mining and oil and gas industries: Current status quo of reporting following GRI guidelines', *Greener Management International*, 53, 7-25.

- 24-** Hamnen, K., and Lorentzon, C. (2009). Framework for a Sustainability Report, "How could a sustainability report for Chalmers be designed and what components should it contain? Department of Energy and Environment, Division of Environmental System Analysis, Chalmers University of Technology , Goteborg, Sweden, 2009.
- 25-** Hausman, Alex (2008): *CSR Reporting: Rainbows Versus ROI*.
<http://www.environmentalleader.com/2008/03/13/csr-reporting-rainbows-versus-roi/>.
- 26-** Hedberg, CJ & Von Malmborg, F. (2003). The Global Reporting Initiative and corporate sustainability reporting in Swedish companies', *Corporate Social Responsibility and Environmental Management* , Volume. 10, iss. 3, pp. 153-64.
- 27-** Ioannou, and Serafeim, (2011). The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting. **Harvard Business School**, Working Paper, 11-100, October 26,2012.
- 28-** Iucn/unep/wwf (1991) .Caring for the Earth: A Strategy for Sustainable Living". **Gland, Switzerland**. Retrieved on: 2009-03-29.
- 29-** Joseph, G. (2007). 'Implications of a stakeholder view on corporate reporting', *Accounting and the Public Interest*, 7, 50-65.

- 30-** Kaenzig, Josef; Friot, Damien; Saadé, Myriam; Margni, Manuele & Jolliet, Olivier (2011). Using Life Cycle Approaches to Enhance the Value of Corporate Environmental Disclosures. *Business Strategy and the Environment* 20, 38-54.
- 31-** Kates, R. W., ed. (2010). Readings in Sustainability Science and Technology - an introduction to the key literature of sustainability science CID Working Paper No. 213. **Center for International Development**, Harvard University. Cambridge, MA: Harvard University, December 2010.
- 32-** Kaur, A. and Lodhia, S.K. (2010). The state of disclosures on stakeholder engagement in sustainability reporting in Australian local councils. Paper submitted to the 1^{0th} A-CSEAR Conference, Launceston, School of Commerce, University of South Australia, Australia 2010.
- 33-** Kolk, A. (2004). A Decade of Sustainability Reporting: Developments and Significance. *Int. J. Environment and Sustainable Development*. Volume. 3. No.1 . 2004.
- 34-** KPMG (2011). International Survey of Corporate Responsibility Reporting 2011. On line available:-

[http://www.kpmg.com/PT/pt/IssuesAndInsights/Documents/corporate-responsibility2011.](http://www.kpmg.com/PT/pt/IssuesAndInsights/Documents/corporate-responsibility2011)

- 35-** KPMG & Sustainability (2008). Count Me In: The Readers' Take on Sustainability Reporting. On libe available:-

[https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/Count-Me-In-The-Readers-take-on-Sustainability-Reporting.pdf.](https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/Count-Me-In-The-Readers-take-on-Sustainability-Reporting.pdf)

- 36-** Lingenfelder D. , Thomas A. (2011). Stakeholder inclusiveness in sustainability reporting by mining companies listed on the Johannesburg Securities Exchange. *African Journal of Business Ethics*, 5:1-13.

- 37-** Lohman, L. (2009). Toward a Different Debate in Environmental Accounting: The Cases of Carbon and Cost-Benefit: *Accounting Organizations and Society*, 34 (3-4).

- 38-** MacLean, Richard & Rebernak, Kathee (2007). Closing the Credibility Gap: The Challenges of Corporate Responsibility Reporting. *Environmental Quality Management*, Summer, 1-6.

- 39-** Manetti, G. (2011). The quality of stakeholder engagement in sustainability reporting: empirical evidence and critical points. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*,

Volume 18, Issue 2, (/doi/10.1002/csr.v18.2/issuetoc) pages 110-122,
March/April 2011.

- 40-** Moneva, J.M.; Archel, P. & Correa, C. (2006). GRI and the camouflaging of corporate unsustainability. *Accounting Forum* 30, 121-137.
- 41-** Nielsen, A. E., & Thomsen, C. (2004). Reporting consistently on CSR - Choosing appropriate discourse strategies. In M. Morsing & S. C. Beckmann (Eds.), *Strategic CSR Communication* (pp. 277-296). Copenhagen: Jurist- og Okonomforbundets Forlag.
- 42-** Nikolaeva, R. & Bicho, M. (2011). The role of institutional and reputational factors in the voluntary adoption of corporate social responsibility reporting standards. *Journal of the Academy of Marketing Science*, 39, 136-157.
- 43-** O'Dwyer, B.; Owen, D.(2007). "Seeking Stakeholder Centric Assurance: An Examination of Recent Sustainability Assurance Practice", *Journal of Corporate Citizenship*, Volume.25, pp. 77-94.
- 44-** Orij, R. (2010). Corporate social disclosure in the context of national cultures and stakeholder theory. *Accounting, Auditing and Accountability Journal*. Volume. 23, no. 7, pp. 868-89.

- 45-** Park, J., & Brorson, T. r. (2005). Experiences of and views on third-party assurance of corporate environmental and sustainability reports. [Article]. *Journal of Cleaner Production*, 13(10/11), 1095-1106.
- 46-** Pojasek, R. B. (2009). Sustainability reports: An alternative view. [Article]. *Environmental Quality Management*, 18(3), 85-92.
- 47-** Pojasek, R. B., & Hollist, J. T. (2011). Improving sustainability results with performance frameworks. [Article]. *Environmental Quality Management*, 20(4), 81-96.
- 48-** Popa, Adina Simona & Peres, Ion (2008). Aspects regarding corporate mandatory and voluntary disclosure. *Annals of Faculty of Economics*, Volume. 3, issue 1, 1407-1411.
- 49-** Pricewaterhouse Coopers (PwC), (2011): PwC: yritysvastuubarometri 2011: Yritysvastuulla vielä matkaa johdon agendalle. www.pwc.com/fi/yritysvastuubarometri
- 50-** Rankin. M., Stanton. P., McGowan. S., Ferlauto. K., & Tilling. M. (2012). *Contemporary Issues in Accounting*, (1st ed.), New York: Wiley & Sons.
- 51-** Roca, Laurence Clement & Searcy, Cory (2012). An analysis of indicators disclosed in corporate sustainability reports. *Journal of Cleaner Production* 20, 103-118.

- 52-** Schadewitz, Hannu & Niskala, Mikael (2010). Communication via Responsibility Reporting and its Effect on Firm Value in Finland. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 17, 96-106.
- 53-** Schallegger S., and Wagner, M. (2006). Integrative Management of Sustainability Performance, measurement and reporting: *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*. (3), (1), p (1-19).
- 54-** Schuchard, R. (2010). Understanding the Benefits of CSR. from:
<http://www.bsr.org/en/our-insights/blog-view/understanding-the-benefits-of-csr>
- 55-** Sekaran, Uma (2003). *"Research Method for Business : A Skill Bulding Approach"* (4th Ed.), New York: John Wiley & sons, Inc.
- 56-** Sherman, W. R. (2009). The Global Reporting Initiative: What Value is Added? *International Business & Economics Research Journal*, 8, (5), 9-21.
- 57-** Skouloudis, A. & Evangelinos, K. (2009). Sustainability reporting in Greece: *Environmental Quality Management Journal*, Autumn, 2009: 4, (1) p (27-38).

- 58-** Stoch, H. & Wang, D. (2011). Navigating the Path to Effective Sustainability Disclosure: Practical Lessons from the Field. *Industry Insights* · December 2011. ICABCIndustryInsights@ica.bc.ca.
- 59-** Sullivan, Rory (2011). Valuing Corporate Responsibility: *How Do Investors Really Use Corporate Responsibility Information?* Sheffield: Greenleaf Publishing Limited.
- 60-** Ting, H. (2006). 'Corporate governance and firm value', *Journal of American Academy of Business*, 5(2), 196-204.
- 61-** Ullmann, AA. (1985). Data in search of a theory: a critical examination of the relationship among social disclosure and economic performance of US firms', *Academy of Management Review*, Volume. 10, no. 3, pp. 540-57.
- 62-** Unerman, J. (2008). Strategic reputation risk management and corporate social responsibility reporting: *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 21 (3), p. (362-364).
- 63-** Unerman, J. & O'Dwayer, M. (2010). Evaluation of Risk, Opprtunity and The Business Case Embedding: *Connected Reporting at BT. London:* Earthscan.

- 64-** United Nations General Assembly, (2005). **World Summit Outcome , Resolution A/60/1**, adopted by the General Assembly on 15 September 2005. Retrieved on: 2009-02-17.
- 65-** Van der Laan, Sandra (2009). The Role of Theory in Explaining Motivation for Corporate Social Disclosures. *The Australasian Accounting Business & Finance Journal*, Volume. 3, No. 4, 15-29.
- 66-** Vurro, Clodia & Perrini, Francesco (2011). Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance. *Corporate Governance*, Volume. 11, No. 4, 459-474.
- 67-** World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) (2002): *Sustainable Development Reporting: Striking the Balance*. World Business Council for Sustainable Development, Geneva.
- 68-** World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). (2003). *Sustainable development reporting: Striking the balance*. On line available:-
http://www.wbcsd.org/DocRoot/fBBNXf7oYVJuJAG77hUt/20030106_sdreport.pdf
- 69-** Williams, B. ; Wilmshurst, T. and Clift, R. (2010). The role of accountants in sustainability reporting – **a local government study**.

Conference Proceedings, APIRA 2010, 11-13 July 2010, Sydney Australia EJ (2010) (Referred Conference Paper).

- 70-** Willis, A. (2003). The Role of the Global Reporting Initiative's Sustainability Reporting Guidelines in the Social Screening of Investments. *Journal of Business Ethics* 43, 233- 237.
- 71-** World Commission on Environment and Development (1987). Our Common Future, **Oxford University Press**, Geneva, Switzerland.

المراجع الالكترونية :

- 1- <http://www.guardian.co.uk/sustainable-business/online-panel-discussion-sustainability-reporting>. as seen on 25-8-2013
- 2- www.exchange.jo 2013-9-25 بورصة عمان – تاريخ الزيارة
- 3- <http://www.gdrc.org/uem/lca/lca-define.html>. as seen on 12-10-2013
- 4- <http://epa.gov/nrmrl/research.htmlstd/lca/lca.html> as seen on 12-10-2013
- 5- www.globalreporting.org/reporting/G3/guidelines-online as seen on 5-11-2013
- 6- www.deloitte.com/ca/sustainability-disclosure as seen on 12-11-2013

قائمة الملحق

الملحق رقم (1) : أسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية بكافة قطاعاتها.

الملحق رقم (2) : بيانات الشركات المساهمة العامة للاعوام 2010 و 2011 و

2012

الملحق رقم (3) : أدلة الدراسة (الاستبيان).

ملحق رقم (1)

أسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية

رمزها	اسم الشركة	ن	ن
البنوك			
ARBK	البنك العربي	1	1
THBK	بنك الاسكان	2	2
BOJX	بنك الاردن	3	3
EXFB	بنك المال	4	4
AHLI	البنك الاهلي	5	5
JOIB	بنك الإسلامي الأردني	6	6
UBSI	بنك الإتحاد	7	7
SGBJ	بنك سوسيته جنرال -الأردن	8	8
ABCO	بنك المؤسسة العربية	9	9
AJIB	بنك الاستثمار العربي	10	10
JOKB	الأردنى الكويتى	11	11
CABK	بنك القاهرة عمان	12	12
INVB	البنك الاستثماري	13	13
JDIB	أردن دبي الإسلامي	14	14
JCBK	البنك التجاري الأردني	15	15
التأمين			
JOIN	التأمين الأردني	1	16
FINS	الأولى للتأمين	2	17
MEIN	الشرق الأوسط للتأمين	3	18
ARSI	المشار للتأمين	4	19
AOIC	الشرق العربي للتأمين	5	20
JIJC	الأردن الدولية للتأمين	6	21
TIIC	التأمين الإسلامية	7	22
ARGR	المجموعة للتأمين	8	23
AGICC	الامانة للتأمين	9	24
AAIN	النصر العربي للتأمين	10	25
MDGF	ميد غلف- الأردن	11	26
JOFR	الأردنية الفرنسية	12	27
AIUI	الاتحاد العربي	13	28
DICL	دلتا للتأمين	14	29
NAAI	التأمين الوطنية	15	30
ARIN	العرب للتأمين	16	31
JERY	القدس للتأمين	17	32
YINS	البرموك للتأمين	18	33
UNIN	المتحدة للتأمين	19	34
AMMI	العربية الأوروبية	20	35
AICJ	العامة العربية	21	36
ARAI	بركة تكافل	22	37
ARAS	الصامدون العرب	23	38
JEIC	الأردنية الإماراتية للتأمين	24	39
HOLI	الاراضي المقدسة	25	40
PHIN	فيلاذنيا للتأمين	26	41
GERA	جراسا للتأمين	27	42
الخدمات المالية المتنوعة			
UAIC	المستثمرون المتحدون	1	43
FRST	الأردن الأولى	2	44
UINV	الاتحاد للاستثمارات	3	45

AEIV	شرق عربى للاستثمارات	4	46
FUTR	المستقبل العربية	5	47
FFCO	الأولى للتمويل	6	48
JOIT	الثقة للاستثمارات	7	49
ISRA	اسراء تمويل اسلامي	8	50
SANA	السنابل الدولية	9	51
IBFM	العالمية للوساطة	10	52
JEIH	الاستثمارية القابضة	11	53
CARD	البطاقات العالمية	12	54
DARA	دارات	13	55
AMAL	الأمل للاستثمارات	14	56
AFIN	العربية للاستثمارات	15	57
BLAD	البلاد للاستثمارات	16	58
DRKM	داركم	17	59
JLGC	ضمان القروض	18	60
AAFI	الامين للاستثمار	19	61
JEDI	أبعاد للاستثمارات	20	62
MHFZ	المحفظة الوطنية	21	63
DMAN	الضمان للاستثمار	22	64
SHBC	شيركو	23	65
THMA	تهامة للاستثمارات	24	66
SABK	سيانك	25	67
UCFI	المتحدة المالية	26	68
EJAD	إجادة للاستثمارات المالية	27	69
KAFA	الكافعة للاستثمارات	28	70
SFWA	صفوة	29	71
JOMC	الأردنية للاستشارات	30	72
العقارات			
TAMR	تعمير الأردنية القابضة	1	73
REDV	تطوير العقارات	2	74
JDPC	الأردن دي للأملاك	3	75
ULDC	تطوير الاراضي	4	76
PROF	المهنية	5	77
DERA	ديرة	6	78
ARED	عرب كورب	7	79
JRCD	العقارية الأردنية	8	80
IEAI	الصناعية العقارية	9	81
SPIC	الجمعيات الاستثمارية	10	82
IDMC	مجمع الضليل	11	83
EMAR	إعمار للتطوير العقاري	12	84
MSKN	مساكن	13	85
MEET	ميثاق	14	86
AMON	عمون الدولية للاستثمار	15	87
HIPR	الكافعة	16	88
ATTA	المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار	17	89
JOMA	الموارد للتنمية والاستثمار	18	90
PETT	المحفظة العقارية	19	91
JIIG	الدولية للاستثمار	20	92
JNTH	الجمعيات لخدمات التغذية والاسكان	21	93
REAL	الشرق العربي العقارية	22	94
SHRA	شراح	23	95
AMAD	عمد للاستثمار	24	96
INMA	الإنماء العربية	25	97
COHO	المعاصرون	26	98
ENTK	الانتقانية	27	99
PRED	القصور	28	100
IHCO	الاحداثيات العقارية	29	101
UNAI	اتحاد المستثمرون	30	102

THDI	التحديث	31	103
MEDI	الشرق الاوسط المتعددة	32	104
VFED	الشامخة العقارية	33	105
ZAHI	زهرة الأردن	34	106
الخدمات الصحية			
CICO	المجموعة الاستشارية	1	107
IBNH	مستشفى ابن الهيثم	2	108
ABMS	البلاد الطبية	3	109
ICMI	الدولية الطبية	4	110
الخدمات التعليمية			
AIEI	الدولية للتعليم	1	111
PEDC	البراء للتعليم	2	112
ITSC	مدارس الاتحاد	3	113
PIEC	جامعة فيلالفيا	4	114
ZEIC	الزرقاء للتعليم	5	115
AIFE	الإسراء للتعليم	6	116
الفنادق و السياحة			
ZARA	زارة للاستثمار	1	117
TAJM	التجمعات للمشاريع السياحية	2	118
MDTR	البحر المتوسط	3	119
MALL	الدولية للفنادق والأسواق	4	120
AIHO	العربية الدولية للفنادق	5	121
FOOD	المنونية للمطاعم	6	122
JPTD	تطوير المشاريع	7	123
AIPC	الشرق للمشاريع	8	124
WIVA	وادي الشتا	9	125
SURA	سرى	10	126
JOHT	الفنادق و السياحة	11	127
RICS	الركائز	12	128
النقل			
RJAL	المملكة الأردنية	1	129
ABUS	المتكاملة للنقل	2	130
MSFT	مسافات للنقل	3	131
SITT	السلام للنقل	4	132
RUMM	رم للنقل والاستثمار	5	133
NAQL	المقايسة للنقل	6	134
SHIP	الخطوط البحرية	7	135
JETT	النقليات السياحة/جت	8	136
ALFA	النقل السياحي/الفا	9	137
UGLT	المجموعة المتحدة	10	138
TRTR	الثقة للنقل	11	139
FATI	الفاتحون العرب	12	140
TRUK	العور	13	141
الเทคโนโลยيا و الاتصالات			
JTEL	الاتصالات الأردنية	1	142
الاعلام			
PRES	الرأي	1	143
JOPP	الدستور	2	144
الطاقة و المنافع			
JOEP	الكهرباء الأردنية	1	145
JOPT	مصفاة الأردن /جوبرتول	2	146
IREL	كهرباء اربد	3	147
الخدمات التجارية			
MANE	أفاق للطاقة	1	148
SECO	الجنوب للاكترونيات	2	149
OFTC	أوفتك القابضة	3	150
BIND	بندار	4	151

JOTF	التسهيلات التجارية	5	152
DKHS	الخليلي و اولاده	6	153
LIPO	إنجاز	7	154
JDFS	الأسواق الحرة	8	155
LEAS	المنكاملة للتأجير التمويلي	9	156
SIJC	الاستثمارات المتخصصة	10	157
JITC	المركز الاردني	11	158
SPTI	المتخصصة للتجارة	12	159
JMIL	الجمل	13	160
NOTI	نوبار للتجارة	14	161
الأدوية و الصناعات الطبية			
DADI	دار الدواء	1	162
JPHM	الأردنية للأدوية	2	163
MPHA	شرق أو سط موانيه	3	164
HPIC	الحياة الموانية	4	165
APHC	المركز العربي لدواني	5	166
PHIL	فيليبي للأدوية	6	167
الصناعات الكيماوية			
JOIR	الموارد الصناعية	1	168
MBED	العربية للمبيدات	2	169
ICAG	الانتاج	3	170
NATC	الوطنية للكوربين	4	171
IPCH	البتروكيماويات	5	172
JOSL	السلفوكيماويات	6	173
INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	7	174
JOIC	الصناعات الكيماوية	8	175
UNIC	العالمية الكيماوية	9	176
ACDT	المتصدرة	10	177
INMJ	جيكيو	11	178
صناعات الورق و الكرتون			
APCT	العربية الاستثمارية	1	179
JOPC	الورق والكرتون	2	180
PERL	الثلوة	3	181
الطباعة و التغليف			
EKPC	الاقبال للطباعة	1	182
UADI	الاتحاد المتطرفة	2	183
الأغذية و المشروعات			
NATP	الوطنية للدواجن	1	184
JPPC	تسويق الدواجن	2	185
SNRA	سنورة	3	186
AIFF	الدولية للأغذية	4	187
GENI	الاستثمارات العامة	5	188
NDAR	دار الغذاء	6	189
AMAN	أمانة الزراعية	7	190
UMIC	العالمية للزيوت	8	191
FNVO	الأولى للزيوت النباتية	9	192
JVOI	الأردنية للزيوت	10	193
JODA	الإihan الأردنية	11	194
التبغ و السجائر			
EICO	الاقبال للاستثمار	1	195
UTOB	الاتحاد للسجائر	2	196
الصناعات الاستخراجية والمعدينية			
APOT	اليونان العربية	1	197
JOPH	الفوسفات	2	198
JOCM	الاسمنت	3	199
NCCO	الشمالية	4	200
JOST	حديد الأردن	5	201

MANS	المناصير للحديد	6	202
NATA	الوطنية للالمنيوم	7	203
AALU	الالمنيوم/أرال	8	204
JOSE	الصخر الزيتي	9	205
TRAV	ترافتو	10	206
JMCO	رخام الأردن	11	207
SLCA	صناعات السيليكا	12	208
NAST	الصلب	13	209
GENM	تعدينكو	14	210
الصناعات الهندسية و الانشائية			
RMCC	الباطون الجاهز	1	211
AQRM	القدس الخرسانية	2	212
BLOK	الأساس	3	213
GLCI	الخرسانة الخفيفة	4	214
ASPMM	المواسير المعدنية	5	215
IENG	رم علاء الدين	6	216
WOOD	جوبيو	7	217
JOPI	الاتابيب الأردنية	8	218
AJFM	الجنوب للفلاتر	9	219
الصناعات الكهربائية			
UCIC	الكابلات المتحدة	1	220
JNCC	مسك الأردن	2	221
WIRE	الوطنية للكوايل	3	222
AEIN	العربية الكهربائية	4	223
صناعات الملابس و الجلود و النسيج			
ELZA	الزي لصناعة الألبسة	1	224
JOWM	الأجواخ الأردنية	2	225
ARWU	النساجون العرب	3	226
CEIG	العصر للاستثمار	4	227
CJCC	الألبسة الأردنية	5	228
WOOL	عقاري	6	229
الصناعات الزجاجية و الخزفية			
ICER	الصناعات الخزفية	1	230
JOCF	الخزف الأردني	2	231

عدد الشركات في هذا الجدول بناء على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان والذي تم زيارته بتاريخ

(www.exchange.jo). 2013-9-25

(2) ملحق رقم

بيانات الشركات المساهمة العامة الأردنية للاعوام 2010 و 2011 و 2012

العام 2012			العام 2011			العام 2010			اسم الشركة		
اوضاحات			اوضاح			اوضاح			البنوك		
مجتمعي	بني	اقتصادي	مستقل	تقرير	اوضاح	مستقل	تقرير	اوضاح	مستقل	تقرير	البنوك
البنوك											
X	X	X		X		X		X	ARBK	البنك العربي	1 1
X	X	X	X		X		X		THBK	بنك الاسكان	2 2
X	X	X	X		X		X		BOJX	بنك الاردن	3 3
X	X	X		X		X		X	AHLI	البنك الاهلي	4 4
X	X	X	X		X		X		JOIB	بنك الإسلامي الأردني	5 5
X		X	X		X		X		AJIB	بنك الاستثمار العربي	6 6
X	X	X		X		X		X	JOKB	الأردنى الكويتى	7 7
X	X	X	X		X		X		CABK	بنك القاهرة عمان	8 8
X	X	X	X		X		X		UBSI	بنك الاتحاد	9 9
X	X	X	X		X		X		ABCO	بنك المؤسسة العربية	10 10
X	X	X	X		X		X		JDIB	بنك الاردن دبي الاسلامي	11 11
التأمين											
X	X	X	X		X		X		MEIN	الشرق الأوسط للتأمين	1 12
X		X	X		X		X		ARSI	المنارة للتأمين	2 13
X		X	X		X		X		JIJC	الازرن الدولية للتأمين	3 14
X		X	X		X		X		ARGR	المجموعة للتأمين	4 15
X		X	X		X		X		AGICC	الالمانية للتأمين	5 16
X	X	X	X		X		X		AAIN	النسر العربي للتأمين	6 17
X	X	X	X		X		X		MDGF	ميد غلفــ الأردن	7 18
X	X	X	X		X		X		JOFR	الأردنية الفرنسية	8 19
X		X	X		X		X		AIUI	الاتحاد العربي	9 20
X		X	X		X		X		DICL	دلتا للتأمين	10 21
X		X	X		X		X		NAAI	التأمين الوطنية	11 22
X		X	X		X		X		ARIN	العرب للتأمين	12 23
X		X	X		X		X		YINS	البرموك للتأمين	13 24
X		X	X		X		X		AMMI	العربية الأوروبية	14 25
X		X	X		X		X		ARAS	الصامون العرب	15 26
X		X	X		X		X		HOLI	الاراضي المقدسة	16 27
X		X	X		X		X		PHIN	فيلاطفيا للتأمين	17 28
X		X	X		X		X		GERA	جراسا للتأمين	18 29
الخدمات المالية المتعددة											
X		X	X		X		X		UAIC	المستثمرون المتحدون	1 30
X		X	X		X		X		FRST	الأردن الأولى	2 31
X		X	X		X		X		UINV	الاتحاد للاستثمارات	3 32
X		X	X		X		X		AEIV	شرق عربي للاستثمارات	4 33
X	X	X	X		X		X		FUTR	المستقبل العربية	5 34
X		X	X		X		X		FFCO	الأولى للتمويل	6 35
X		X	X		X		X		JOIT	الثقة للاستثمارات	7 36
X		X	X		X		X		ISRA	اسراء تمويل اسلامي	8 37
X		X	X		X		X		SANA	الستانلس الدولية	9 38
X		X	X		X		X		IBFM	العالمية للوساطة	10 39

x		x	X		X		X		CARD	البطاقات العالمية	11	40
x	x	x	X		X		X		DARA	دارات	12	41
x		x	X		X		X		AMAL	الأمل للاستثمارات	13	42
x	x	x	X		X		X		AFIN	العربية للاستثمارات	14	43
x		x	X		X		X		BLAD	البلاد للاستثمارات	15	44
x		x	X		X		X		JLGC	ضمان القروض	16	45
x		x	X		X		X		SHBC	شيركرو	17	46
x		x	X		X		X		THMA	تهامة للاستثمارات	18	47
x		x	X		X		X		UCFI	المتحدة المالية	19	48
x		x	X		X		X		KAFA	الكافاء للاستثمارات	20	49
x		x	X		X		X		JOMC	الأردنية للاستشارات	21	50
العقارات												
x	x	x	X		X		X		TAMR	تعمير الأردنية القابضة	1	51
x		x	X		X		X		REDV	تطوير العقارات	2	52
x	x	x	X		X		X		JDPC	الأردن بي للأملاك	3	53
x		x	X		X		X		ULDC	الاتحاد لتطوير الارضي	4	54
x		x	X		X		X		PROF	المهنية للاستثمارات	5	55
x	x	x	X		X		X		DERA	ديرة	6	56
x	x	x	X		X		X		IEAI	الصناعية العقارية	7	57
x	x	x	X		X		X		SPIC	الجمعيات الاستثمارية	8	58
x	x	x	X		X		X		IDMC	مجمع الضليل	9	59
x	x	x	X		X		X		EMAR	إعمار للتطوير العقاري	10	60
x		x	X		X		X		MSKN	مساكن	11	61
x	x	x	X		X		X		MEET	مبانٍ	12	62
x		x	X		X		X		AMON	عمون الدولية للاستثمار	13	63
x		x	X		X		X		HIPR	الكافاءة	14	64
x		x	X		X		X		ATTA	المتكاملة لتطوير الارضي والاستثمار	15	65
x		x	X		X		X		JOMA	الموارد للتنمية والاستثمار	16	66
x		x	X		X		X		PETT	المحفظة العقارية	17	67
x		x	X		X		X		REAL	الشرق العربي العقارية	18	68
x		x	X		X		X		INMA	الانماء العربية	19	69
x		x	X		X		X		COHO	المعاصرون	20	70
x		x	X		X		X		PRED	القصور	21	71
x		x	X		X		X		UNAI	اتحاد المستثمرون	22	72
x	x	x	X		X		X		MEDI	الشرق الاوسط المتعددة	23	73
x	x	x	X		X		X		VFED	الشامخة العقارية	24	74
x	x	x	X		X		X		ZAHI	زهرة الأردن	25	75
الخدمات الصحية												
x	x	x	X		X		X		CICO	المجموعة الاستشارية	1	76
x	x	x	X		X		X		IBNH	مستشفى ابن الهيثم	2	77
x		x	X		X		X		ICMI	الدولية الطبية	3	78
الخدمات التعليمية												
x		x	X		X		X		AIEI	العربية الدولية للتعليم	1	79
x	x	x	X		X		X		PEDC	البنراء للتعليم	2	80
x	x	x	X		X		X		PIEC	جامعة فيلادلفيا	3	81
x	x	x	X		X		X		ZEIC	الزرقاء للتعليم	4	82
الفنادق و السياحة												
x	x	x	X		X		X		ZARA	وزارة للاستثمار	1	83
x	x	x	X		X		X		MDTR	البحر المتوسط	2	84
x	x	x	X		X		X		MALL	الدولية للفنادق والأسواق	3	85

x	x	x	X		X		X		AIHO	العربية الدولية للفنادق	4	86
x		x	X		X		X		AIPC	الشرق للمشاريع	5	87
x		x	X		X		X		WIVA	وادي الشتا	6	88
x		x	X		X		X		SURA	سرى	7	89
x	x	x	X		X		X		JOHT	الفنادق والسياحة	8	90
النقل												
x	x	x	X		X		X		RJAL	المملكة الأردنية	1	91
x	x	x	X		X		X		ABUS	المتكاملة للنقل	2	92
x		x	X		X		X		MSFT	مسافات للنقل	3	93
x	x	x	X		X		X		SITT	السلام للنقل	4	94
x	x	x	X		X		X		RUMM	رم النقل والاستثمار	5	95
x	x	x	X		X		X		SHIP	الخطوط البحرية	6	96
x	x	x	X		X		X		JETT	النقل السياحية/جت	7	97
x	x	x	X		X		X		ALFA	النقل السياحي/الفا	8	98
x	x	x	X		X		X		TRTR	الثقة للنقل	9	99
التكنولوجيا والاتصالات												
x	x	x	X		X		X		JTEL	الاتصالات الأردنية	1	100
الإعلام												
x	x	x	X		X		X		PRES	الرأي	1	101
الطاقة والمنابع												
x	x	x	X		X		X		JOEP	الكهرباء الأردنية	1	102
x	x	x	X		X		X		JOPT	مصفاة الاردن / جوبترول	2	103
الخدمات التجارية												
x	x	x	X		X		X		MANE	افق للطاقة	1	104
x	x	x	X		X		X		SECO	الجنوب للإلكترونيات	2	105
x		x	X		X		X		OFTC	أوفتك القابضة	3	106
x		x	X		X		X		JOTF	التسهيلات التجارية	4	107
x		x	X		X		X		LIPO	إنجاز	5	108
x		x	X		X		X		JDFS	الأسواق الحرة	6	109
x		x	X		X		X		SIJC	الاستثمارات المتخصصة	7	110
x	x	x	X		X		X		JITC	المركز الاردني	8	111
x	x	x	X		X		X		JMIL	الجميل	9	112
x	x	x	X		X		X		NOTI	نوبار للتجارة	10	113
الأدوية والصناعات الطبية												
x	x	x	X		X		X		DADI	دار الدواء	1	114
x	x	x	X		X		X		JPHM	الأردنية للأدوية	2	115
x	x	x	X		X		X		MPHA	شرق أوسط دوائية	3	116
x	x	x	X		X		X		HPIC	الحياة الدوائية	4	117
الصناعات الكيماوية												
x		x	X		X		X		JOIR	الموارد الصناعية	1	118
x	x	x	X		X		X		MBED	العربية للمبيدات	2	119
x	x	x	X		X		X		NATC	الوطنية للكلورين	3	120
x	x	x	X		X		X		IPCH	البتروكيميويات	4	121
x	x	x	X		X		X		INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	5	122
x	x	x	X		X		X		JOIC	الصناعات الكيماوية	6	123
x	x	x	X		X		X		ACDT	المتصدرة	7	124
x	x	x	X		X		X		INMJ	جيماكو	8	125
صناعات الورق والكرتون												
x	x	x	X		X		X		JOPC	الورق والكرتون	1	126

X		X	X	X	X	X	PERL	اللؤلؤة	2	127
طباعة و التغليف										
X	X	X	X	X	X	X	UADI	الاتحاد المتطور	1	128
الأغذية و المشروبات										
X	X	X	X	X	X	X	NATP	الوطنية للدواجن	1	129
X	X	X	X	X	X	X	AIFF	الدولية للأغذية	2	130
X	X	X	X	X	X	X	GENI	الاستثمارات العامة	3	131
X	X	X	X	X	X	X	NDAR	دار الغذاء	4	132
X	X	X	X	X	X	X	AMAN	أمانة الزراعة	5	133
X	X	X	X	X	X	X	UMIC	العالمية للزيوت	6	134
X	X	X	X	X	X	X	FNVO	الأولى للزيوت النباتية	7	135
X	X	X	X	X	X	X	JODA	الآلية الأردنية	8	136
التبغ والسجائر										
X	X	X	X	X	X	X	UTOB	الاتحاد للسجائر	1	137
الصناعات الاستخراجية والتعدينية										
X	X	X	X	X	X	X	APOT	اليوناس العربية	1	138
X	X	X	X	X	X	X	JOPH	الغوفسات	2	139
X	X	X	X	X	X	X	JOCM	الإسمونت	3	140
X	X	X	X	X	X	X	NATA	الوطنية للالمانيوم	4	141
X	X	X	X	X	X	X	AALU	الالمانيوم/أرال	5	142
X	X	X	X	X	X	X	JOSE	الصخر الرمتي	6	143
X	X	X	X	X	X	X	TRAV	ترافكو	7	144
X	X	X	X	X	X	X	SLCA	صناعات السيليكا	8	145
X	X	X	X	X	X	X	NAST	الصلب	9	146
X	X	X	X	X	X	X	GENM	تعدينكو	10	147
الصناعات الهندسية والانسانية										
X	X	X	X	X	X	X	RMCC	الباطرون الجاوز	1	148
X	X	X	X	X	X	X	AQRM	القدس الخرسانية	2	149
X	X	X	X	X	X	X	ASPMM	المواسير المعدنية	3	150
X	X	X	X	X	X	X	WOOD	جووايكو	4	151
X	X	X	X	X	X	X	JOPI	الأنابيب الأردنية	5	152
X	X	X	X	X	X	X	AJFM	الجنوب للفلاتر	6	153
الصناعات الكهربائية										
X	X	X	X	X	X	X	UCIC	الكابلات المتحدة	1	154
X	X	X	X	X	X	X	JNCC	مسك الأردن	2	155
X	X	X	X	X	X	X	AEIN	العربية الكهربائية	3	156
صناعات الملابس والجلود والنسج										
X	X	X	X	X	X	X	ELZA	الذي لصناعة الآليّة	1	157
X	X	X	X	X	X	X	JOWM	الأجواخ الأردنية	2	158
X	X	X	X	X	X	X	CJCC	الآليّة الأردنية	3	159
X	X	X	X	X	X	X	WOOL	عقاري	4	160
الصناعات الزجاجية والخزفية										
X	X	X	X	X	X	X	ICER	الصناعات الخزفية	1	161

الملحق رقم (3) - نموذج الاستبانة



السادة المحترمون :
تحية طيبة وبعد ،،،

تشكل هذه الاستيانة جزءاً من رسالة بعنوان " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير نموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير " تعدّها الباحثة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط بإشراف الاستاذ الدكتور محمد مطر.

تعالج الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية ضمن القضايا المطروحة في عالمنا المعاصر وهو الاستدامة Sustainability . بمحاروها الرئيسية الثلاثة: الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي، إذ توضح التأثير الاقتصادي ل تلك الشركات على المجتمع ككل ومن ثم القيمة الاقتصادية المضافة التي تنتج عن نشاطاتها التشغيلية. كما تعالج الدراسة أيضاً الانفاق المالي ل تلك الشركات على البيئة المحيطة بها مع اهتماماتها بتطبيق حقوق الانسان في تعاملها مع القضايا العمالية، وكذلك ما تقدمه من منح ونبرعات للمنظمات والجمعيات الخيرية في نطاق مسؤوليتها المجتمعية.

وقد استرشدت الباحثة في إعداد هذه الاستيانة بنموذج تقرير الاستدامة Sustainability Report الصادر بهذا الخصوص عن منظمة المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ، وذلك بقصد استطلاع رأيكم بشأن البنود المناسبة لتصميم نموذج مقترن لتقدير الاستدامة الذي يصلح للإصدار من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية. والباحثة إذ تشكر لكم سلفاً جهودكم المبذولة في تعبئة الاستيانة، ترجو التكرم بالاجابة على الاسئلة المطروحة فيها بكل دقة و موضوعية لما لذلك من أهمية قصوى في تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

وتفضلو بقبول فائق الاحترام والتقدير

ملاحظة : بشأن أي استفسار عن محتوى
الاستيانة يرجى الاتصال بالباحثة
على الهاتف 0797125003

الباحثة
حشتار قسطنطين قليتا

الجزء الأول : خصائص عينة الدراسة

-1 الإسم / الجهة (اختياري) :

دبلوم المؤهل : -2

دكتوراه ماجستير

محاسبة إدارة أعمال التخصص : -3

قانون إقتصاد

أخرى إجتماع

5 - أقل من 5 سنوات الخبرة المهنية : -4

10 - أقل من 20 سنة 20 سنة وأكثر

-5 هل سبق وان أطلعت على معلومات منشورة عن الاستدامة سواء كانت ضمن الايضاحات المرفقة بالتقارير السنوية او كتقرير استدامة مستقل؟

لا نعم

-6 ما رأيك الشخصي بضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة مستقل يتضمن انجازاتها في المجالات المختلفة للاستدامة؟

لا أؤيد أؤيد إلى حد ما أؤيد بقوة

-7 هل ترى أن تكون معلومات الاستدامة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية :

الزامية اختيارية

ما رأيك ان تقوم الشركات المساهمة العامة الاردنية بنشر معلومات الاستدامة ضمن:

-8

- تقرير استدامة مستقل؟

- أم في معلومات ضمن الايضاحات المرفقة بالتقرير السنوي؟

الجزء الثاني : أسئلة الاستبانة

السؤال الأول :

ما يلي مجموعة مختارة من بنود نموذج تقرير الاستدامة الصادر عن المبادرة العالمية للتقارير GRI ضمن محاوره الرئيسية الثلاثة: الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي.

فيرجى ابداء الرأي حول الأهمية النسبية لكل بند من تلك المحاور كي يكون جزءاً من نموذج مقترن لتقرير الاستدامة السنوي المناسب للإصدار من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية.

درجة الأهمية					البيان	الترتيب
عدم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً		
أولاً: محور الأداء الاقتصادي :						
					الإيرادات التشغيلية للشركة .	-1
					التكاليف التشغيلية للشركة .	-2
					الأرباح السنوية وأرباحها المحتجزة .	-3
					توزيعات الأرباح السنوية على المساهمين .	-4
					القيمة السوقية للشركة (عدد أسهمها × السعر السوقى لهم) .	-5
					المنح والمساعدات والقروض التي تقدمها الشركة للمشروعات الريادية أو الصغيرة والمتوسطة الحجم .	-6
					المنح والمساعدات المالية التي تحصل عليها الشركة من الحكومة .	-7
					المستوى العام للرواتب والأجور التي تدفع لموظفي الشركة بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي .	-8
					الإنفاق الرأسمالي للشركة على البنية التحتية والخدمات المقدمة للبيئة التي تعمل فيها .	-9
					الحصة السوقية للشركة في مجال الصناعة التي تعمل فيها .	-10
					جودة المنتج أو المنتجات التي تصنعها الشركة .	-11
					جودة العلاقة مع العملاء (البيان) .	-12
					جودة خدمات ما بعد البيع المقدمة للعملاء .	-13
					القيم النقدية للغرامات الكبيرة التي تدفعها الشركة لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بمواصفات المنتج أو الخدمة .	-14

درجة الأهمية					البيـان	التسلسل
عدـم الأهمـية	قـليل الأهمـية	مـتوسـط الأهمـية	مـهم	جـداً		
ثانياً: محور الأداء البيئي:						
					المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي للشركة من حيث الحجم والوزن.	-1
					نسبة المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي كموارد يتم إعادة تدويرها.	-2
					كمية المياه المستهلكة في أنشطة الشركة.	-3
					نسبة المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.	-4
					كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في أنشطة الشركة.	-5
					كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة الشركة.	-6
					المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من الطاقة الكهربائية.	-7
					المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الاستهلاك من المحروقات.	-8
					المبادرات التي تقوم بها الشركة لتخفيض الابتعاثات المباشرة وغير المباشرة من استخدام الطاقة.	-9
					المبادرات التي تقوم بها الشركة لاعتماد الطاقة المتجدددة.	-10
					اجمالي حجم المخلفات من الأنشطة التشغيلية وطرق التخلص منها.	-11
					موقع ومساحة الأراضي المملوكة والمستأجرة التي تشغله أنشطة الشركة.	-12
					قيمة المبالغ النقدية لمساهمة الشركة في تجميل البيئة.	-13
					قيمة المبالغ النقدية التي تدفعها الشركة لغرامات تفرض عليها بسبب عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.	-14

درجة الأهمية					البيان	التسلسل
عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	جدا		
ثالثاً: محور الأداء المجتمعي:						
					طبيعة وفاعلية البرامج التي تطبقها الشركة لتقييم آثار أنشطتها على المجتمع.	-1
					طبيعة وفاعلية النظم التي تطبقها الشركة لتقييم مخاطر عملها على المجتمع بهدف الحد من هذه المخاطر.	-2
					طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من الفساد الإداري والمالي.	-3
					طبيعة وفاعلية اللوائح الداخلية المطبقة في الشركة للحد من احتكار السلع والخدمات.	-4
					مدى عدالة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركة بالمقارنة مع تلك في الشركات المنافسة.	-5
					مدى توافق السلع أو الخدمات التي تنتجهما الشركة مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.	-6
					مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في الشركة مع حقوق الإنسان.	-7
					عدد الموظفين من العمالة الوطنية المستخدمة في أنشطة الشركة.	-8
					نسبة عدد الإثاث في هيكل العمالة الوطنية المستخدمة في أنشطة الشركة.	-9
					مزايا التأمين الصحي والمزايا العينية الأخرى الموفرة لموظفي الشركة بالمقارنة مع تلك الموفرة في الشركات المنافسة.	-10
					مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل.	-11
					عدد الورش والبرامج التدريبية التي تنظمها الشركة سنويًا لتنمية وتطوير مهارات الموظفين.	-12
					اجمالي قيمة المساهمات المالية والعينية التي تقدمها الشركة للمنظمات والجمعيات الخيرية.	-13
					قيمة المبالغ النقدية وعدد المخالفات التي تطبق على الشركة كجزاء لعدم التوافق مع اللوائح والقوانين الصادرة عن وزارة العمل.	-14

السؤال الثاني :

هل لديكم بنوداً لم يتضمنها السؤال الأول وتقترحون إضافتها .
يرجى التكرم بتقديمها مع تحديد المحور المناسب لها في الانموذج المقترن للتقرير.

رقم المحور	نص البند	الترتيب
		-1
		-2
		-3
		-4
		-5

شاكرين لكم حُسن تعاونكم ،،،،،

الباحثة

عشتر قسطنطين قليتا